# مؤتمر نسائيّ عالميّ

# الأسرة

## التحدّيات والمعالجات الإسلاميّة

## تونس

نظّمه القسم النّسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
بالتّعاون مع حزب التّحرير / ولاية تونس

١٨ صفر ١٤٤٠ هـ - ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٨م

## كلمات المؤتمر

# المحتويات


| | |
|---|---|
| **مقدمة** | ٣ |
| **الكلمة الافتتاحيّة** | ٤ |
| الكلمة الأولى - ولاية تونس<br>**الأزمات في وحدة الأسرة: أسبابها وعواقبها** | ٥ |
| الكلمة الثانية - هولندا<br>**كيف ظلمت المساواة بين الجنسين الأسرة** | ٨ |
| الكلمة الثالثة - ولاية باكستان<br>**دور الإعلام في تقويض الزواج والحياة الأسرية** | ١١ |
| الكلمة الرابعة - ولاية تونس<br>**العنف الأسري: الأسباب وسبل الوقاية من منظور إسلامي** | ١٤ |
| الكلمة الخامسة - ولاية لبنان<br>**التصدّي للأجندات الدّوليّة والوطنيّة لمناهضة قوانين الأسرة الإسلاميّة** | ١٧ |
| الكلمة السادسة - ولاية تركيا<br>**إنقاذ الأسرة من خلال النظام الاجتماعي الإسلامي** | ٢٠ |
| الكلمة السابعة - إندونيسيا<br>**إصلاح مفهوم الأمومة: أهمية الدور الأساسي للمرأة كزوجة وأمّ** | ٢٣ |
| الكلمة الثامنة - الخليج العربي<br>**قوامة الرجل على المرأة في الإسلام** | ٢٦ |
| الكلمة التاسعة - الأرض المباركة فلسطين<br>**الحياة الزوجية في الإسلام** | ٣٠ |
| الكلمة العاشرة - من المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير<br>**الخلافة: حصن الأسرة** | ٣٣ |
| **الكلمةالختامية** | ٣٧ |

# مقدمة

(مترجمة)

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام والصلاة والسلام على رسول الله وآله وأصحابه أجمعين.

في ١٨ صفر ١٤٤٠ للهجرة الموافق لـ ٢٠١٨/١٠/٢٧م عقد القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير بالتعاون مع حزب التحرير في ولاية تونس مؤتمرًا نسائيا عالميًا بعنوان «الأسرة، التحديات والمعالجات» بهدف تسليط الضوء على الأزمة التي تؤثر على الانسجام ووحدة الزواج والحياة الأسرية في دول العالم ومن ضمنها البلاد الإسلامية.

وقد جمع هذا المؤتمر البارز مئات النساء من تونس وبلدان أخرى، ومن بينهن عدد كثير من القياديات المؤثرات في مجتمعهن أو صاحبات خبرة في هذا المجال من أجل مناقشة هذه القضية المهمة. وتحدث في هذا المؤتمر متحدثات باسم حزب التحرير من الشرق الأوسط ومنطقة الخليج وإفريقيا وآسيا وجنوب شرق آسيا وأوروبا.

المؤتمر كان تتويجًا لحملة عالمية مكثفة دامت ثلاثة أسابيع حول الموضوع ذاته، شملت الاتصال مع المجتمعات والمنظمات والمؤثرات ووسائل الإعلام، وكذلك حملة نشطة في وسائل الإعلام الإلكترونية حظيت بدعم عالمي واسع .

«وحدة الأسرة» هي أساس الحضارة، والعائلة القوية هي قلب المجتمعات القوية والمستقرة والناجحة. فهي حيوية في توفير الدعم الجسدي والعاطفي والمادي والرفاه لجميع أعضائها ومن أجل ضمان الرعاية الفعالة والتنشئة الصالحة للأطفال. اليوم، هناك أزمات عدة تؤثر على وحدة الأسرة في جميع أنحاء العالم ويشمل هذا الأسر المسلمة. فمع الأسف، انحدر مفهوم الزواج، وأصبح الخلاف في الحياة الزوجية والأسرية هو العنصر السائد، ولم تعد الأمومة تحظى بقيمتها وشأنها كما في السابق، هذا عدا عن انتشار وباء انهيار الأسر على الرغم من حقيقة أن قوة الحياة العائلية وانسجامها كانت ذات يوم سمة مميزة للأمة الإسلامية.

يؤدي الزواج الكئيب والممزق إلى اضطراب عاطفي كبير ويمكن أن يكون له تأثير مدمر على الأطفال والمجتمع. ولذا من المهم جدًا الاهتمام بهذه الأزمة لمعالجة ما تعاني منه الأسر ليتم حفظها من الانهيار والفشل.

لذا ومن خلال هذه الحملة والمؤتمر تم تسليط الضوء على العناصر والمخاطر التي تهدد هيكل الأسر بالانهيار. كما تم توضيح العوامل الرئيسية التي تضر بالزواج وتناغم الحياة الأسرية، بما في ذلك دور وسائل الإعلام والحكومات في هذه الأزمات. كما ساعدت هذه الحملة بالتوازي مع المؤتمر على تسليط الضوء على الأجندات الوطنية والدولية الهادفة لعلمنة الأسرة الإسلامية والقوانين الاجتماعية لإبعاد المسلمين عن دينهم. وأخيرًا، عرضا النظام الاجتماعي الإسلامي وأظهرا كيف أن نظرته الفريدة نحو تنظيم العلاقات بين الجنسين، إلى جانب مبادئه وقيمه وقوانينه السليمة، بما في ذلك تعريفه الواضح وتحديده لأدوار وحقوق الرجال والنساء في الحياة الأسرية، كيف أنها تحمي الزواج وتضفي السكينة إليه، وترفع قيمة الأمومة إلى مكانتها العظيمة التي تستحقها، وتؤسس وحدات أسرية موحدة وتحافظ عليها. كما وبينت الحملة والمؤتمر الدور المهم للحكم الإسلامي على منهاج النبوة في تعزيز الزواج وإيجاد وحدة الأسرة؛ لتوضيح كيف أن الإسلام هو حصن العائلة بالفعل.

يحتوي هذا الكتيب على الكلمات التي تم تقديمها في مؤتمر «الأسرة: التحديات والمعالجات الإسلامية».

ندعو الله تعالى أن يجزي جميع الذين نظموا وشاركوا في الحملة والمؤتمر أجراً عظيمًا، وأن تكون جهودهم عاملا مسرعا لإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي ستنقذ الأسر من الخراب. آمين.

**د. نسرين نواز**

**مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير**

# الكلمة الافتتاحيّة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

قال تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

ضيفاتنا الكريمات، أخواتي العزيزات، يسرّني أن أعلن لكن عن افتتاح هذا المؤتمر العالمي تحت عنوان:

«الأسرة: التحدّيات والمعالجات الإسلامية»

ضيفاتنا المبجلات،

بعون الله تعالى، يتشرف القسم النّسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير، وبالتعاون مع القسم النسائي في المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية تونس بتنظيم هذا المؤتمر النسائي العالمي. هذا، ويتجدّد اللقاء بعد أن استضافت تونس من قبلُ إبّان الثورة مؤتمرا عالميّا تاريخيّا تحت عنوان «الخلافة: نموذج مضيء لحقوق المرأة ودورها السياسي».

هذا المؤتمر هو تتويج لحملة عالمية انطلقت في الثّالث من تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٨ وعرضت على امتداد ٣ أسابيع من العمل المركّز ما تعانيه الأسرة من أزمات وتحدّيات وقدّمت بعض المعالجات الإسلاميّة لإنقاذها ولضمان بناء مجتمعٍ سليم ومتماسك.

إنّ الأزمة التي أثّرت على الوحدة الأسريّة هي موضوع حيوي ومهم نظرا لتصاعدها وامتدادها في جميع أنحاء العالم بما في ذلك الدول القائمة في العالم الإسلامي الذي لحقته مظاهر الانهيار الأسري فأضحت الأسرة تعاني الاضطراب والتفكّك. ففي تونس، أخواتي، على سبيل المثال، ووفق المعهد الوطني للإحصاء (INS)، ارتفعت أحكام الطّلاق بنسبة ١٨٪ بين سنتي ٢٠١١ و٢٠١٥، وانخفض معدّل الزّواج وارتفعت نسبة العزوبة لدى الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة) من ٣٧,٧٪ إلى ٥٤,٤٪ بين سنتي ١٩٩٤ و٢٠١١. هذا وكشفت دراسات صادرة عن منظّمات نسويّة أنّ ٨٤٪ من النساء ضحايا العنف هنّ متزوّجات.

فمن منّا أخواتي لا يستشعر عظم هذه الأزمة التي ما فتئت تقوّض الزّواج وتضعف أركان الأسرة وتنهش في مقوّماتها لتنخر العلاقات بين أفرادها فيحلّ الشّقاق والتنافر مكان الوحدة والتآلف؟ وللأسف، فإن الحلول الترقيعيّة المقدّمة بصفة فرديّة لوقف نزيف التّفكّك الأسري كانت ارتجاليّة ومن زاوية ضيّقة نتاجَ فهم سطحي للأسباب المؤدّية إليه. ناهيك عن السّياسات المنتهجة من الأنظمة القائمة في البلاد الإسلاميّة التي فشلت في الحدّ من تدهور وضع الأسرة وعمّقت الأزمة أكثر. فاكتفت بتطبيق الإملاءات الغربيّة وتمرير الاتّفاقيّات الدّولية التي تبنّتها لاحقا في نصوصها التشريعيّة المحلّية لتشرعن لبيئة الانحلال الأخلاقي وانتشار الرّذيلة وتزيح البقيّة الباقية من النّظام الاجتماعي الإسلامي. ولنا في مجلة الأحوال الشخصية في تونس وما تبعها من علمنةٍ للقوانين المتعلقة بالأسرة والنّظام الاجتماعي وأخرى «تعديليّة» لأحكام قطعيّة الثّبوت كالميراث وزواج المرأة بغير المسلم بحجّة المساواة... وآخرها تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة، خير دليل على ما أسلفنا.

أيّتها الحاضرات الكريمات، إنّ الأسرة هي الرّكيزة الأساسيّة التي تُبنى عليها المجتمعات ولا شكّ في أنّ ما تعانيه الأسر في العالم الإسلاميّ هو نتاجُ لغزو الحضارة الغربيّة بما تحمله من مفاهيم ليبراليّة مدمّرة واستبدال قيم رأسماليّة بمقياسها المادّي المفسد بالقيم التي تحافظ على الهويّة الإسلاميّة.

وما هذا السّعي وراء تفتيت الأسرة المسلمة وذوبان وحدتها إلاّ برهان على أنّ وحدة الأسرة المسلمة ما زالت حجر العثرة أمام الغرب؛ ذاك أنّها ما زالت تشكّل صمام أمان تحفظ الأخلاق والعرض والنّسل.

لذلك، سنشرح لكنّ في هذا المؤتمر اليوم إن شاء الله النّظرة الفريدة التي أسّسها المشرّع لتنظيم العلاقة بين الجنسين وكيفية توزيعه للأدوار على النحو الأكمل، وسنعرض كيف أنّه بتطبيق النظام الاجتماعي الإسلاميّ وحده سيصلح حال الأسرة والمجتمع وتُؤسّس زيجات قويّة قادرة على الحفاظ على نسيج أسري متماسك يسود التناغمُ بين أفراده.

أخواتي الفضليات، نسعد اليوم بحضوركن ومشاركتكن لنا في هذا المؤتمر وما يتضمنه من فقرات وما يتجلّى في رواقه من معرض، ونرجو من الله أن يتقبله منا القبول الحسن، ونسأله العون حتى تُقام شريعته سبحانه وتعالى.

وأخيراً أقول بسم الله الرحمن الرحيم وعلى بركة الله أعلن عن افتتاح هذا المؤتمر: «الأسرة: التحديات والمعالجات الإسلامية».

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

والسلام عليكُنّ ورحمة الله وبركاته

**الأستاذة حنان الخميري**

**الناطقة الرسمية للقسم النسائي لحزب التحرير/ ولاية تونس**

# الأزمات في وحدة الأسرة: أسبابها وعواقبها

## الكلمة الأولى

## ولاية تونس

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك وعلى المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات...

**أيتها الأخوات!**

إن البشرية على شفا هاوية! حجر الزاوية في المجتمع؛ وحدة الأسرة يتم فقدانها... العالم بأسره يواجه أزمة الأسرة. إن أزمة الأسرة وما يتصل بها من مشكلات اجتماعية ونفسية وغيرها من المشاكل التي تهز الغرب بعمق، وضعت الآن الأمة الإسلامية - خير أمة أخرجت للناس - بين براثنها!

في كل عام يتناقص عدد الزيجات بينما يزداد عدد حالات الطلاق. في تركيا على سبيل المثال، ارتفع معدل الطلاق بنسبة ٨٢٪ على مدى السنوات العشر الماضية، وبينما حصل الطلاق في واحدة من بين كل ٦ أسر في عام ٢٠٠١، حصل في واحدة من كل ٣ عائلات عام ٢٠٠٨. اليوم الأردن لديه أعلى نسبة للطلاق في الشرق الأوسط، وارتفع عدد حالات الطلاق المسجلة إلى حوالي ٢٢٠٠٠ في عام ٢٠١٦ من ١٠٠٠ في عام ٢٠١١. علاوة على ذلك، حصل ٨,٢٪ من الأزواج على الطلاق خلال السنة الأولى من زواجهم! وفي مصر، ارتفع معدل الطلاق بنسبة ٨٣٪ في السنوات العشرين الماضية، وهناك حوالي ٢٦٠ حالة طلاق يوميًا. وفي إندونيسيا كان هناك أكثر من ٣٨٠,٠٠٠ حالة طلاق تتعلق بزواج المسلمين في عام ٢٠١٤ - أي ما يعادل ٤٤ حالة في كل ساعة وأكثر من ١٠٠٠ كل يوم، وارتفع معدل الطلاق ١٠ أضعاف من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٩. وفي إيران، تم تسجيل حوالي ٢٠ حالة طلاق كل ساعة حتى آذار/مارس من هذا العام. وفي محافظة طهران وحدها ارتفعت معدلات الطلاق بنسبة ٢٢٪ في غضون سنة واحدة.

ورافق ذلك انخفاض معدلات الزواج وتأخر سن الزواج بين الأمة الإسلامية. فعلى سبيل المثال، انخفض عدد الزيجات المسجلة رسمياً في مصر بنسبة ٧٠,٤٪ بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٦، في حين انخفض معدل الزواج في فلسطين بنسبة ٨٪ بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ فقط. وفي لبنان، ٤٧٪ من النساء في الفئة العمرية ٣٥-٣٩ سنة غير متزوجات، وفي ماليزيا في عام ٢٠١٠، كان عدد السكان ممن أعمارهم تزيد عن ١٥ سنة والذين لم يتزوجوا قط يمثلون نسبة ٣٥٪، بالإضافة إلى ذلك، فإن متوسط سن الزواج الأول يقترب من الثلاثين في جميع أنحاء البلاد الإسلامية.

إننا نشهد ضعف أهمية الأسرة داخل البنية المجتمعية، وتقلص حجم الأسرة، وزيادة عدد الأسر الفردية، والأسر التي تمتنع عن إنجاب الأطفال ويتناقص عدد العائلات التي لديها ثلاثة أطفال وأكثر باطراد. وفي الوقت نفسه، ازداد عدد الأسر التي لديها طفل أو اثنان بسرعة. ففي عام ٢٠١٦، بلغ معدل الخصوبة في تركيا، على سبيل المثال، مستوى الإحلال للسكان، البالغ ٢,١ طفلاً. حتى عام ٢٠١٦، استخدم دائما مصطلح "فوق مستوى إحلال السكان" لمعدل الخصوبة في تركيا. وبالتالي فإن البلاد تخاطر بسرعة لتصبح شيخوخة. في بنغلاديش، انخفض معدل الخصوبة الإجمالي من ٦,٣ في عام ١٩٧٥ إلى ٢,٣ في عام ٢٠١١، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ٦٣٪. تظهر باكستان ومصر والبلاد الإسلامية الأخرى التطورات الديموغرافية نفسها المثيرة للقلق. لذلك نحن نواجه تحركًا مجتمعيًا نحو التفرّد وعدم الإنجاب. وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو الزيادة في متوسط عمر الأمومة الأولى والحط من قيمة الأمومة.

وقد أدى تفكك القيم الأخلاقية والثقافية الإسلامية إلى تشجيع الخلافات والتعاسة والعنف في الحياة الزوجية. فعلى سبيل المثال، ازداد العنف ضد المرأة في تركيا بنسبة ١٤٠٠٪ خلال العقد الماضي. في العام الماضي وحده، قتلت أكثر من ٤٠٠ امرأة بسبب الطلاق في تركيا. إلى جانب هذا؛ خلق الطلاق صوراً أخرى مروعة في تركيا... قتل طفل الشخص نفسه تجلى كـ"نظام جديد" للانتقام من الأم... وفي عام ٢٠١٧، قتل ٢٠ طفلاً على أيدي آبائهم.

أدى ارتفاع معدلات الطلاق إلى مشاكل تؤثر على الأطفال والأجيال الشابة. وقد أثبتت الأبحاث العلمية أن الزيادة في معدل جرائم الأطفال، وإدمان الكحول والمخدرات، والفشل في المدارس والرسوب والتسرب، والمشاكل النفسية، والبغاء، والإنجاب خارج إطار الزواج، والمقامرة، والانتحار وغيرها من المشاكل ترتبط ارتباطا مباشرا بمعدلات الطلاق في البلد. على سبيل المثال، منذ أن بدأت معدلات الطلاق في تركيا في الارتفاع، ازدادت معدلات جرائم الأطفال أكثر من أربع مرات من ٢٠٠٨- ٢٠١٣.

أيتها الأخوات، لا توجد نهاية لنقل مثل هذه الإحصاءات الرهيبة... في الواقع، هذه هي أعراض التسمم عند مستويات الوباء. إن انتشار وتطبيق والترويج للقيم الرأسمالية والليبرالية والنسوية والعلمانية والعادات والقوانين والأنظمة من الغرب قد سممت الأمة. وقد شكلت العقلية والأذواق والمفاهيم ومقاييس الحياة بحسب الخطوط الغربية وبعيدا عن الإسلام. إن القيم والقوانين الغربية المطبقة علينا لم تحرز تقدما كما زعم... بل على العكس من ذلك، دفعتنا إلى الفساد الأخلاقي وهاوية الغرب وكتلة من المشاكل غير القابلة للحل.

إن الترويج "للحريات الليبرالية" أزال حدود التنشئة الاجتماعية والعلاقات بين الرجل والمرأة، وبالتالي أحالت المجتمع الإسلامي إلى مجتمعات غير إسلامية، وبالتالي أصبحت "العفة والحياء" تعتبر تخلفا ورجعية، في حين، كما عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ لِكُلِّ دِينٍ خُلُقًا وَخُلُقُ الإِسْلاَمِ الْحَيَاءُ». وكما روى أبو مسعود البدري أن الرسول ﷺ اعتبر الحياء أساس الأخلاق في الإسلام: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلاَمِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ». وهذا بالضبط ما تلقنه الحريات الليبرالية: "كل شخص حر في أن يفعل كل ما يريده. والخجل يدينك بالتعصب والفشل"!

النساء يخرجن بدون الزي الإسلامي ناهيك عن التبرج، والرجال لا يغضون أبصارهم، والعلاقات خارج نطاق الزواج والاختلاط بين الجنسين تزداد يوما بعد يوم، مما يقوض الزواج ويؤدي أيضا إلى النفور من الزواج والالتزام والمسؤولية في الزواج والحياة الأسرية، وقد حدد رسول الله ﷺ طريقة لمنع هذا الانحلال ولضمان أن يكون الزواج من أجل حماية الأخلاق والوئام «النِّكَاحُ مِنْ سُنَّتِي فَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ بِسُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

هذه الحريات الليبرالية هي التي أبعدت الأمة عن سنة رسول الله ﷺ. وركزت العلاقة بين الرجل والمرأة على المتعة، بينما يفترض في الإسلام أن يكون تعاوناً صحياً بين الجنسين في المجتمع. وقد أدى ذلك إلى النظرة الجنسية في المجتمعات، وازدياد العلاقات خارج نطاق الزواج وحتى الشذوذ الجنسي، فضلاً عن التسامح تجاه هذه الأمور، مما قوّض طبيعيا الزواج وسلامة الوحدة الأسرية وأضر بها. هذه الثقافة الليبرالية المدمرة التي يلاحق المرء فيها رغباته أضرت بالأمة الإسلامية، بينما يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا * أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾.

**أخواتي العزيزات**

**القيم الرأسمالية** هي أيضا واحدة من الأسباب الرئيسية لأزمة الأسرة في الأمة الإسلامية. ففي حين يوجه الإسلام المسلمين وحتى غير المسلمين في المجتمع لفعل ما هو الأفضل للزواج، والأطفال، ووحدة الأسرة؛ فإن الرأسمالية تعزز **الفردية** التي تخلق عقلية التركيز على الحاجات الفردية والرغبات الأنانية. وكذلك **المادية** تشيد بترويج الصور والمواد الجنسية الفاسدة للاستهلاك من أجل الربح، على سبيل المثال من خلال صناعات الترفيه والتجميل والمواد الإباحية. ولهذا السبب، حولت المرأة إلى سلعة، في حين إن السياسات الاقتصادية الرأسمالية المستندة إلى هذه المبادئ، وهراء أن "المرأة تعتبر المحرك الاقتصادي للمجتمع والدولة"، قد انتزعت المرأة من الأمومة ودفعتها إلى سوق العمل. جعلت المادية أيضا تركيز الأفراد على السعي وراء الثروة والممتلكات والمكانة بدلا مما هو أفضل للأسرة، والأطفال، والمجتمع. وأسلوب الحياة هذا الذي يدمر العلاقات بين الوالدين والأطفال، ويخل بجميع التوازنات والنظم الاجتماعية، ويشكل تهديدًا خطيرًا للانسجام المجتمعي.

على العكس من ذلك، فقد نصحنا رسول الله ﷺ كما روى أبو هريرة رضي الله عنه: «لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ، وَلَكِنَّ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ» واليوم، فإن أحد العوامل الرئيسية المسببة للطلاق، وتجنب الزواج، والإضرار بانسجام الحياة الأسرية هو الافتقار إلى الوقت بين الزوجين والوالدين والأطفال بسبب ساعات العمل الطويلة والشاقة والسعي إلى تحقيق أهداف مادية أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، كان **للأفكار النسوية مثل المساواة بين الجنسين** تأثير مدمر كبير على الأسرة والبنية المجتمعية في الأمة الإسلامية. وقد أوجدت هذه الأفكار ارتباكا وصراعا في الأدوار والواجبات والحقوق الزوجية، وقوضت الزواج وحطت من قيمة الأمومة. حيث أنتجت نساء ينكرن واجب الرجل في القوامة كما أمر ربنا سبحانه، وأنتجت رجالا يهملون واجباتهم ومسؤولياتهم تجاه أسرهم. غير أن الإسلام لا يفضل نوعاً على آخر في أدواره الزوجية، ولا يعطي أي اعتبار للمساواة بين الجنسين عند تحديد الحقوق والواجبات في الحياة الأسرية. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلاَ تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ اللّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُواْ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُواْ اللّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ ويقول سبحانه: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾.

وإلى جانب تأثير هذه القيم الليبرالية والعلمانية والرأسمالية الغربية على الأمة الإسلامية، هناك عزل المرأة عن المجتمع أو الحياة العامة، أو حرمانها من بعض حقوقها وأنشطتها التي يمنحها الإسلام، أو الزواج القسري، وعادات المهور الهندوسية، وغيرها من وجهات النظر والتوقعات غير الصحيحة من الزواج التي تسبب الاضطهاد على المرأة في العديد من البلاد الإسلامية والتي هي أيضا ظاهرة تؤثر على انسجام الحياة الأسرية اليوم. هذه كلها ليست من الإسلام! بل هي ممارسات لعادات وتقاليد قديمة غير إسلامية. وبالتحديد، فإن النظرة الخاطئة والتوقعات الزائفة تجاه الزواج الناشئة في الأصل عن هذه الثقافة التقليدية غير الإسلامية، قد تسببت في عدم الرضا والسخط والغضب، حيث إن النساء والرجال الذين يربطون هذه الثقافة والتقاليد المتخلفة بالإسلام، يتحولون إلى الثقافة الغربية ويتمردون على أحكام الشريعة الإسلامية.

كل هذه الأمور أيتها الأخوات، نتجت عن حقيقة كوننا كأمة فقدنا فهمنا ووضوح أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بكيفية تنظيم العلاقة بين المرأة والرجل بشكل فعال وكيفية تنظيم الزواج والحياة الأسرية بأفضل طريقة لضمان الانسجام. مما تسبب في فقداننا كأمة للطابع الإسلامي لبنية الأسرة، فضلا عن خلق العديد من المنازعات والانقسام بين الزوج والزوجة وسائر أفراد الأسرة. لكن الأهم من ذلك أننا تُركنا بدون كيفية واضحة لحل هذه المشاكل.

**أخواتي العزيزات،**

يجب أن يكون واضحا أن هذه هي نتائج الاستعمار الثقافي للقوى الإمبريالية ومشروعها المتمثل في تدمير الإسلام. وقد نجحوا بدعم من الأنظمة العميلة في العالم الإسلامي. إن هذه الأنظمة بمختلف نظمها ومؤسساتها غير الإسلامية هي التي روجت وطبقت القيم الغربية

الضارة التي تغذي أزمة الأسرة، على سبيل المثال من خلال أنظمتها التعليمية؛ ودعم مختلف المنظمات النسوية وبرامجها؛ والتصديق على الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى علمنة وتدمير الأحكام الاجتماعية الإسلامية وبنية الأسرة، وسن قوانين وسياسات متحررة ومتنوعة للمساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني؛ وتوفير منصة مفتوحة لوسائل الإعلام من أجل بث المواد التي تركز النظرة الجنسية في المجتمع وتحط من قيمة الزواج وتضر بهدوء الحياة الأسرية.

ونرى على سبيل المثال أن الدساتير في العالم الإسلامي تنص على الالتزام بتنظيم قوانينها المحلية وفقاً للاتفاقيات الدولية. يتم وضع كل السياسات والقوانين واللوائح القضائية المتعلقة بالمرأة والأسرة وفقا للاتفاقيات الدولية القائمة على سياسات "تعميم مراعاة النظرة الجنسية". فعلى سبيل المثال، وقعت كل الأنظمة القائمة في البلاد الإسلامية اتفاقية سيداو باستثناء فلسطين وإيران والسودان والصومال.

قدمت تركيا "القانون المدني الجديد" تمشيا مع هذه الاتفاقات. وقد حذف القانون العبارة التي تنص على أن "الزوج هو رب الأسرة"، فأصبحت: "يتخذ الزوجان معا قرارات بشأن اتحاد الزواج". المادة ٤١ من الدستور تنص على أن "الأسرة هي أساس المجتمع التركي" وقد تمت إضافة "وعلى أساس المساواة بين الزوجين". وعلاوة على ذلك، تستخدم وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية في منشوراتها جملة "الأسرة ليست بيئة آمنة للمرأة" وتعرف "الزواج" على أنه سبب العنف.

تُمنح المؤسسات النسوية صوتًا وتأثيرًا كبيرًا في بلداننا. وقد بتنا نواجه ظاهرة أخرى تسمى "النسويات المسلمات"، اللواتي يتّهمن الأحكام الإسلامية المتعلقة بالأسرة والمرأة بأنها تهين النساء، وبالتالي يدعون إلى إعادة تفسيرها عصريا، أو بالأحرى علمنتها، من خلال عيون المرأة. وتحظى مطالبهن بالقبول الفوري حتى في البرلمانات.

علاوة على ذلك، تركز أنظمة التعليم العلمانية القائمة في بلادنا على تنفيذ مبادئ "إدماج النوع الاجتماعي" من خلال مناهجها، وكتبها، ومعلميها ووسائل أخرى. والهدف هو تربية أجيال تتجاهل مسؤولياتها الزوجية والأسرية، والتي تحارب لتتحمل مسؤوليات الجنس الآخر، واعتبار ذلك بأنه تحرر. أجيال بدلا من طاعة والديهم، يعلمونهم دروساً عن المساواة بين الجنسين، ويتم هذا كله على يد وزارة التعليم.

إلى جانب كل ذلك، لم تعد **الأنظمة القضائية العلمانية** في بلادنا تعمل كذراع للدولة لحماية وحدة الزواج والبنية الأسرية كما كانت تعمل في الماضي تحت حكم الإسلام. لم تعد المحاكم تعمل كوسيلة فعالة للفصل في الخلافات الزوجية للحفاظ على الزواج، أو في العنف المنزلي لحماية المرأة، أو لضمان أن يوفر الرجل لعائلته الحياة المناسبة، أو لضمان قيام الزوج والزوجة بواجباتهما تجاه بعضهما. على العكس، فإن كل التعديلات في قانون الأسرة تعالج القضايا التي تحدث بعد تدمير الأسرة. مدفوعات النفقة، دعاوى التشهير، حضانة الأطفال وغيرها من العناوين الفرعية هي مشاريع للتعامل مع قضايا بعد نهاية الزواج. وفوق ذلك، فإن القوانين لا تحمي "الأسرة" ولكنها غالباً ما تؤدي إلى تفاقم معدلات الطلاق. على سبيل المثال، أصبح القانون التركي "رقم ٦٢٨٤ الخاص بحماية الأسرة ومنع العنف ضد المرأة" والذي صدر على أساس اتفاقية إسطنبول، أصبح معروفًا بين الناس على أنه "قانون تخريب العائلة واضطهاد الزوج". وذلك لأن جميع التعاريف الواردة في القانون - بدءاً من تعريف العنف إلى تطبيق اللوائح - تضمن تدمير العائلة بدلاً من حمايتها. على سبيل المثال، عبارة "لا يلزم دليل أو تقرير يثبت العنف من أجل اتخاذ قرار تحذيري" تبطل "البراءة المفترضة" للزوج. فالنساء اللواتي يستغللن هذا القانون كسلاح يمكنهن إخراج أزواجهن تعسفاً من بيوتهن. النسوية أو المساواة بين الجنسين التي ينتهجها المحامون أو علماء النفس الأسريون أو مراكز الإرشاد الأسري تحول بسهولة المشاكل العائلية البسيطة إلى حالات طلاق. اليوم يقدر بأن حوالي ١,٥ مليون شخص هم ضحايا هذا القانون. الخلاصة، إن الأنظمة القضائية في بلادنا الإسلامية تفتقر إلى القدرة على تصحيح المظالم بشكل سريع وفعال، وقد فشلت في حل المشاكل التي تواجهها النساء والأسر. وبالتالي، فإنها تسمح للمشاكل بالتفاقم، مما يؤدي إلى مزيد من الخلافات المستعصية في الحياة الزوجية والأسرية. وفوق ذلك، فإنها غالباً ما تكون مثقلة بالأعباء بسبب عدم كفاية الإنفاق الحكومي لتوفير ما يكفي من المحاكم والقضاة للفصل في القضايا، وكذلك بسبب حجم المشاكل التي تؤثر على المجتمع في ظل الأنظمة المهترئة. بالإضافة إلى ذلك، فإن قضايا المحاكم مكلفة جدا وغالبًا ما تتأثر بالسلطة والمال - وكلها عوامل مانعة من حل النزاعات الزوجية والأسرية بشكل عادل وفعال.

**أخواتي العزيزات،**

إذا أردنا معالجة هذه الأزمة بإخلاص، فإننا كأمة يجب أن نجد حلاً جذرياً لأسباب هذه المشكلة وما الذي يغذي هذه الأسباب. لقد أعدنا الله وزودنا بكل الأفكار والأساليب اللازمة لإنقاذ البشرية من حافة الهاوية وقيادتها من الظلام إلى النور. لذلك، يجب علينا نشر الحلول الإسلامية والعمل بكل قوتنا لإعادة تطبيقها بشكل كامل.

يقول الله تعالى: ﴿الر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾.

**شادية الصّيادي**

**عضو حزب التحرير / ولاية تونس**

# كيف ظلمت المساواة بين الجنسين الأسرة

(مترجمة)

الكلمة الثانية

هولندا

أيتها الأخوات:

قال الله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾.

في هذه الآية من القرآن الكريم، يعلمنا الله سبحانه وتعالى بحكمته الإلهية كيف يكون دور الرجل والمرأة تجاه بعضهما بعضاً - لحماية بعضهما البعض. سبحان الله، كم هذا جميل؟ أليس هذا بالضبط ما يريده أي رجل أو امرأة من الطرف الآخر؟

لكن السؤال الذي يتعين علينا الإجابة عليه هو هل «العدالة بين الجنسين» أو بالأحرى «المساواة بين الجنسين» تحقق هذا الهدف المهم؟ هذا ما سأتطرق إليه في حديثي اليوم إن شاء الله.

أولاً، يجب علينا أن نفهم أن الدعوة إلى العدالة بين الجنسين ليست مجرد دعوة لحصول النساء على نفس الحقوق السياسية والاقتصادية والتعليمية والقضائية مثل الرجال، بل هو جعل الحقوق والأدوار والواجبات للرجال والنساء في الزواج والحياة الأسرية والمجتمع بصفة عامة تحت غطاء «المساواة بين الجنسين» وربط الاختلافات بين الجنسين بالتمييز والظلم أو حتى القمع ضد المرأة. ويقال على سبيل المثال إن الرجال والنساء يجب أن يتشاركوا دور المعيل للأسرة، وكذلك الواجبات المنزلية وتربية الأطفال، مدعين أن هذا يمثل «العدالة بين الجنسين».

على مدى عقود عديدة، دافع مناصرو حقوق المرأة عن المساواة بين الجنسين في إطار السرد القائل بأنها كانت وسيلة للنساء لضمان الاحترام، والسعادة، والزواج الأفضل، والأطفال الأكثر سعادة، فضلاً عن تحقيق التقدم للمجتمعات. فقد روجوا لها باستخدام مصطلحات مغلفة بالسكر مثل «تمكين المرأة» و«حقوق المرأة» و«العدل بين الجنسين» لإغراء النساء والجمهور العام لاحتضانها وللدول لتكريسها في دساتيرها وقوانينها. ومن ثم، فإن أولئك الذين عارضوا الدعوة إلى المساواة بين الجنسين وأعادوا تعريف دور الرجل والمرأة في الحياة الأسرية، وصفوا بأنهم متخلفون واتُّهموا بدعم الظلم ضد النساء.

ومع ذلك، فإن غطاء السكر هذا أخفى طعم المرارة، طعم المساواة بين الجنسين، فقد كانت هذه التجربة الخطيرة في الهندسة الاجتماعية واحدة من أكثر القوى تدميراً على الزواج والأمومة ووحدة الأسرة وتسببت في بؤس لا يوصف للنساء والأطفال والرجال على حد سواء، فضلاً عن توليد مجموعة كبيرة من المشاكل للمجتمعات. والسبب في ذلك هو أن هذا المفهوم الذي يفسد المجتمع يشجع النساء على تحديد حقوقهن وواجباتهن بأنفسهن بغض النظر عما هو الأفضل للنساء والرجال والأطفال والمجتمع ككل. أدى نهجها المتمركز حول المرأة في تنظيم الحياة الأسرية ونظرتها الضيقة القائمة على النوع في حل مشاكل المجتمع إلى الارتباك والخلاف في الحياة الزوجية والمسؤوليات الأبوية، مما تسبب في إهمال حقوق الأطفال ورفاههم، وخفض قيمة الأمومة، وفقدان المرأة القدرة على تحقيق دورها الحيوي كأم وربة للبيت. كتبت دايل أوليري، وهي صحفية ومحاضرة أمريكية، وواحدة من معارضي الفلسفة النسوية، في كتابها «الأجندة النوعية: إعادة تعريف المساواة»، «ادعى مناصرو النسوية تعزيز تقدم المرأة، لكن النسوية قد بدت لي أنها فكرة مشوهة للغاية حول ما يعنيه أن تكوني امرأة، وفكرة أكثر بعداً عما يسمى تقدمًا».

وعلى الرغم من ذلك، فإن العدالة بين الجنسين وفكرتها الأساسية حول المساواة بين الجنسين تنتشران إلى ما هو أبعد من الدول الغربية التي أنشأتها إلى العالم الإسلامي نتيجة للسياسات الاستعمارية وحكم الأنظمة العلمانية والحكومات التي فرضت وروجت وجهة النظر الغربية وقيمها العليا. بما في ذلك حقوق المرأة، على شعوبها من خلال دساتيرها وقوانينها ووسائل الإعلام ونظمها ومبادراتها التعليمية، كما هو مشاهد على سبيل المثال في قانون الأحوال الشخصية التونسي فضلاً عن الدستور الجديد الذي يحدد المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في المجتمع؛ أو كما هو ملاحظ في الحملة المكثفة في العالم العربي لدفع والترويج لفكرة المساواة بين الجنسين من خلال نظام التعليم - ومثالاً على ذلك أن الكتب المدرسية التي تصور النساء كأمهات وزوجات تعتبر الآن قد عفا عليها الزمن وتحتاج للتغيير. كما سمحت هذه الحكومات العلمانية للحركات النسائية القائمة على حقوق المرأة بالعمل بحرية داخل مجتمعاتها، ونشر أفكارها الفاسدة في الأمة الإسلامية. هذا بالإضافة إلى تبني المعاهدات والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تروج بقوة للمساواة بين الجنسين في قوانين وسياسات الدول.

ونتيجة لذلك، تبنى كثيرون في الأمة الإسلامية المساواة بين الجنسين والأفكار النسوية الأخرى، معتقدين أنها ستؤدي إلى احترام وتقدم المرأة في البلاد الإسلامية، وكذلك رفع مجتمعاتهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. لقد أعادوا تشكيل رؤيتنا حول نجاح المرأة المسلمة بكونها امرأة مستقلة مالياً عن زوجها، وتشارك في أدواره وواجباته، ولديها مهنة ناجحة، بدلاً من أن تكون خادمةً ناجحةً لربها سبحانه وتعالى، والذي يتضمن كونها زوجةً وأماً ناجحةً. ونتيجة لذلك، نشأت شكوك وكراهية بين الكثيرين في الأمة الإسلامية تجاه الأسرة الإسلامية والأحكام الاجتماعية مثل قوامة الذكور، وإطاعة المرأة للزوج، ودورها الأساسي كربة بيت ومربية للأطفال، وتعدد الزوجات، وأحكام الطلاق، وأحكام الميراث. اتُّهمت هذه الأحكام الشرعية بتفضيل الرجال على النساء أو التعبير عن عبودية المرأة للرجال بسبب الاختلافات بين الجنسين، بدلاً من الاعتراف بأن تلك الاختلافات كانت انعكاسًا لاعتراف الإسلام بالاختلافات النوعية بين الجنسين، وبالتالي وسيلةً لتنظيم الحياة الأسرية، والمجتمع بفعالية.

وقد روّج مسلمون آخرون للمساواة بين الجنسين باستخدام حجة كاذبة بأن الإسلام يؤيدها، كما نشاهد اليوم ما يسمى بـ«النسويات

الإسلاميات» اللواتي يدعون لإعادة تفسير النصوص الإسلامية من خلال منظور المساواة بين الجنسين - مثل هذه الأحكام الإسلامية حول الميراث والطلاق والأدوار والحقوق الزوجية بأن تكون «متساوية» للرجال والنساء.

ولكن، حقيقةً، فشل المسلمون الذين تبنوا وأيدوا قصة العدالة الجندرية، في فهم أن مفاهيم الحركة النسوية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، التي تدعو إلى فكرة أن المرأة يجب أن تحدد حقوقها وأدوارها في الحياة، تتناقض بشكل أساسي مع العقيدة الإسلامية. لأنه في الإسلام، لا يحدد الرجال والنساء حقوقهم وأدوارهم وواجباتهم على أساس المساواة أو على أساس رغباتهم الخاصة ولكن على أساس أحكام الله سبحانه وتعالى وحده. قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾. بالإضافة إلى ذلك، ينص الإسلام على بعض الاختلافات الواضحة في الأدوار والواجبات والحقوق للرجال والنساء داخل الأسرة والمجتمع. قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾. وقال رسول الله ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْأَمِيرُ رَاعٍ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ...». علاوة على ذلك، فإن المرأة المسلمة لا تقيّم نجاحها من خلال مقارنة نفسها مع الرجل وحقوقه ومسؤولياته، ولكنها تستند إلى الطريقة التي ينظر إليها بها خالقها وفقًا لأدائها لواجباتها التي وصفها لها سبحانه وتعالى. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾.

وقد فشل هؤلاء المسلمون الذين اعتنقوا أفكار الحركة النسوية في إدراك أن مفاهيمها قد نتجت نتيجة التجارب التاريخية للظلم والقمع وغياب الحقوق السياسية والاقتصادية والتعليمية والقانونية الأساسية التي مرت بها النساء في الدول الغربية بسبب العيش تحت خلل نظام علماني من صنع الإنسان - تاريخ وخبرة لا يشترك فيها الإسلام والحكم الإسلامي. لكن الأهم من ذلك، أن المسلمين الذين تبنوا قصة العدالة بين الجنسين، فشلوا في فهم حقيقة حجم الدمار الاجتماعي الذي تسببه المساواة بين الجنسين والمفاهيم النسوية الأخرى في بنية الأسرة، للنساء والأطفال والمجتمع ككل.

**(١) انخفاض في معدلات الزواج وفجوة في أعداد المواليد في الأمم وزيادة العلاقات خارج نطاق الزواج**

أولاً، خلقت الحركة النسوية والمساواة بين الجنسين كرهًا للزواج بين العديد من النساء باعتبار كونه هيكلًا قمعيًا كان أكثر فائدة للرجل من المرأة، وحيث إنها كزوجة، فهي مستعبدة من زوجها. كما أدى ذلك إلى أن العديد من النساء ينظرن إلى وضعهن كزوجة وكأم كدور من الدرجة الثانية، أقل شأنا من السعي وراء مهنتهن ووظيفتهن... وقد أدى كل هذا إلى قيام العديد من النساء بتأجيل أو رفض الزواج أو الأمومة مما تسبب في انخفاض معدلات الزواج والولادة و«الفجوة بين الأطفال» في الدول التي يوجد بها عدد أقل من الناس لرعاية السكان المسنين. بالإضافة إلى ذلك، دفع تحفيز الحركات النسوية للحرية الجنسية إلى زيادة كبيرة في العلاقات خارج نطاق الزواج بما في ذلك الزنا، والتي كانت السبب الرئيسي لوباء الزواج المحطم الذي أدى إلى ظهور أعداد لا حصر لها من الأطفال في عائلات مشتتة ولظهور أعداد أكبر من الأطفال الذين يولدون خارج إطار الزواج، وبالتالي زيادة في حالات الإجهاض داخل الدول، مما يسبب الكثير من الألم والبؤس.

**(٢) الفوضى والصراع في الزواج**

ثانيا، تسببت النسوية والمساواة بين الجنسين في إحداث الفوضى والخلافات حول المسؤوليات الزوجية والأبوية بسبب تآكل الأدوار والواجبات المحددة بوضوح داخل الزواج بالنسبة للرجل والمرأة فيما يتعلق بإعالة الأسرة والأعمال المنزلية ورعاية الأطفال. ومن ثم، أصبحت المنافسة تهيمن على العلاقة بين الجنسين حول الأدوار والمسؤوليات بدلاً من الاتحاد المتجانس حيث يفي الزوج والزوجة بالتزاماتهما الزوجية والأسرية المحددة والمكملة. كما أصبح الزواج ميدان معركة حول الخيارات والحقوق الشخصية بدلاً من كونه رابطة ألفة يحددها الحب والرحمة ومسؤوليات الزوجين تجاه بعضهما البعض. علاوةً على ذلك، فمع وجود العديد من الرجال والنساء الذين يعملون في كثير من الأحيان في وظائف طويلة ومتطلبة، فإن هناك وقتاً وطاقة أقل في إنجاح الزواج، مما أدى إلى إضعاف الرابطة الزوجية. على سبيل المثال، خلال استطلاع أجراه مركز أبحاث بيو في أمريكا ونُشر عام ٢٠١٣، قال نصف البالغين الذين شملهم الاستطلاع إن تزايد أعداد النساء العاملات جعل إنجاح الزواج أمراً أكثر صعوبة.

**(٣) الضغط على النساء للعمل**

ثالثًا، إن قصة «المساواة بين الجنسين» النسوية بأن دور الرجال والنساء في الحياة يجب أن يكون متماثلاً وأن قيمة المرأة تأتي من العمل والاستقلال المالي عن الرجال، قد خلقت مجتمعات حيث لم يعد العمل لدى النساء خياراً ولكنه المتوقع منها. هذا هو الحال، حتى إن الأمهات غير المتزوجات يتحملن وحدهن مسؤولية رعاية وتربية أطفالهن. ولذلك، غالباً ما تُجبر النساء على تبني دور الرجل كمعيل لأسرهن، ويصبحن عبيداً للسوق، حتى لو رغبن في البقاء في المنزل ورعاية أطفالهن. في عام ٢٠١٣، نشرت صحيفة الجارديان البريطانية مقالًا تحت عنوان: «إن زيادة «الأمهات المعيلات» يعتبر أقل فوزًا للمساواة مما يبدو عليه»، حيث استشهد المقال بإحصاءات من تقرير صادر عن مركز أبحاث بيو أنه في ٤٠٪ من إجمالي الأسر الأمريكية التي لديها أطفال، فإن الأمهات هي المعيل الوحيد أو الأساسي. ووصف المقال كيف أن غالبية الـ ٤٠٪ - الثلث - كن أمهات عازبات، وكثير منهن يناضلن من أجل تحمل مسؤوليات الرعاية المنزلية ومسؤوليات رعاية الأطفال. وقد صرح المقال بالقول: «بالنسبة للأمهات غير المتزوجات، على وجه الخصوص، يبدو واقع كونهن المعيل الأساسي وكأنه أقل انتصارًا للنسوية بسبب ما يعانينه من الإرهاق، وعدم الحصول على الدعم الكافي والتشويه الواسع».

وقد أدى ارتباط نجاح المرأة بحصولها على عمل أيضاً إلى تأخير العديد من النساء أو تجنبهن إنجاب الأطفال من أجل الحصول على عمل ناجح، أو حتى الاحتفاظ بوظيفة. وبالتالي، فإن النسوية والمساواة بين الجنسين قد حرمت العديد من النساء من الأمومة، وحرمت الأمم من جيل مستقبلي قوي يتمتع بالسكان! وعلاوةً على ذلك، فإن فكرة أن العمل سيجلب للمرأة مكانةً أعلى في المجتمع وأمناً اقتصادياً كان وهماً،

لأن العديد من النساء دخلن وظائف منخفضة الأجر، وذات نوعية رديئة، ووظائف استغلالية في كثير من الأحيان.

**(٤) إهمال حقوق الأطفال**

رابعاً: دفعت الحملة النسوية الأمهات إلى أماكن العمل باسم المساواة بين الجنسين مما أضعف دورهن الحيوي كأمهات كما وتجاهلت احتياجات الأطفال. فمع وجود كلا الوالدين كمعيلين، فقد أثر ذلك سلباً على قدرة العديد من الأهل على تربية أطفالهم بشكل فعال. ففي دراسة استطلاعية أجريت في مركز بيو للأبحاث عام ٢٠١٣ في أمريكا، قال ٧٥٪ من البالغين إن العدد المتزايد للنساء العاملات جعل من الصعب على الأهل تربية أطفالهم. تصف البروفيسور مارثا ألبرتسون فينمان، أحد أكثر الشخصيات تأثيراً في النظرية القانونية النسوية، إنشاء أسرة ذات أبوين، بأنها «مؤسسة ليس لها وكيل متاح»، بينما بريندا ألموند، أستاذة الفلسفة الأخلاقية والاجتماعية ومؤلفة كتاب «العائلة الممزقة»، كتبت أنه بالنسبة لغالبية الأمهات العاملات، يتعين عليهن قبول «حتمية غياب كلا الوالدين من المنزل طوال يوم العمل». كما أنه وبسبب ضيق الوقت الذي تقضيه الأمهات العاملات في رعاية أطفالهن يتم إلقاء اللوم عليهن من قبل الكثيرين على أنه أحد الأسباب التي أدت لمستويات كبيرة من السلوك الجانح وغير الاجتماعي بين الشباب الذي ابتلي به العديد من المجتمعات اليوم، وكذلك يؤثر على الصحة العقلية والأداء التعليمي للأطفال.

**(٥) أصبحت حياة النساء مرهقة**

خامساً: أدى ارتفاع الضغوطات على النساء اللاتي يضطررن إلى الصراع بين ضغوطات العمل وبين مسؤوليات الحياة المنزلية والعائلية إلى ارتفاع ملحوظ في حالات القلق والاكتئاب لدى النساء. وجدت دراسة أجريت في ٣٠ دولة أوروبية من قبل الكلية الأوروبية لعلم الجهاز العصبي والنسيج، ونشرت في عام ٢٠١١، أن الاكتئاب بين النساء في أوروبا قد تضاعف خلال الأربعين سنة الماضية بسبب «العبء الهائل» المتمثل في الاضطرار إلى التوفيق بين الواجبات الأسرية ومتطلبات العمل. كما أنه في عام ٢٠٠٩، ذكر المركز الوطني لمعلومات الخدمة الصحية في بريطانيا أن هناك ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة النساء اللواتي يتم إصابتهن بالإجهاد الشديد بسبب ضغوطات الحفاظ على الوظيفة وتربية الأطفال ورعاية الوالدين المسنين. لذلك فإن الدعوة إلى المساواة بين الجنسين أصبحت شكلاً من أشكال الظلم، حيث تحول حلم «احصلي على كل شيء أيتها المرأة» إلى كابوس «افعلي كل شيء أيتها المرأة»، حيث عانت من ضغوطات كونها ربة المنزل والمعيلة له على حد سواء مع عواقب لا مفر منها. وهذا أبعد ما يكون عن كونه جنة العدل والإنصاف للمرأة.

**(٦) أصبحت الأمومة دون قيمة**

وأخيرًا، كان الترويج النسوي لواجبات النساء المنزليّة وتربية الأطفال على أنها بمثابة إهدار لمواهبهنّ وأنهن كنّ يعانين من تحقيق إمكاناتهن الحقيقيّة في المجتمع، وأنّ التوظيف والعمل الوظيفي هو ما يعطي المرأة القيمة والاحترام والنجاح والتمكين. مما أثر سلباً على رؤية المجتمع للأهمية الحيوية لدور الأمومة. واتُهم أولئك الذين أيدوا فكرة الدور الأساسي للمرأة بصفتها زوجة وأماً بتحقير النساء واعتبارهن «آلات لإنجاب الأطفال». هذا على الرغم من حقيقة أن الرعاية الناجحة للطفل وتربيته هي واحدة من أكثر الأصول قيمة في المجتمع. ونتيجة لذلك، أصبحت الأمهات اللواتي يربين أطفالهن رعايا من الدرجة الثانية وغير محترمات، وجعلتهن يشعرن بالخجل كما لو كن يخنّ فكرة «تحرير المرأة» ولا يساهمن بشكل كامل في المجتمع. كان يُنظر إلى حياتهن على أنها تفتقر إلى الأهداف، وكثيراً ما كانت تعتبر كطبقة أدنى وغير متعلمة وأقل مهارة وأقل نجاحاً وأقل قيمة للمجتمع. ومن ثم، وبجعل أدوار الرجال وواجباتهم هي المعيار الذهبي، أدت الدعوة لتحقيق المساواة بين الجنسين إلى النقيض تماماً من فكرة تمكين المرأة. وقد تسببت في خفض قيمة المرأة بل وحتى ازدراء طبيعتها البيولوجية الفريدة ونوعيتها الحصرية كحامل للجنس البشري، مما قلل قيمتهن كنساء.

**وفي الختام أيتها الأخوات:**

إن المساواة بين الجنسين مفهوم متصدع ومسبب للتآكل الاجتماعي، أدى إلى إلحاق ضرر لا حد له بالوئام ووحدة الحياة الأسرية فضلاً عن رفاه الأطفال. وتجاهل الطبيعة البيولوجية للنساء بوصفهن حاملات للجنس البشري، محاولاً دفع هذا جانباً باعتباره لا أهمية له، في حين إنه ينبغي أن يكون عاملاً محورياً في تحديد الأدوار والحقوق داخل الزواج والحياة الأسرية بالنسبة للجنسين. كما رفض فكرة كون الأم هي المحور المركزي في حياة الطفل. بالإضافة إلى ذلك، خلق التنافس والصراع بين الرجال والنساء بدلاً من التعاون وحماية وتأييد بعضهم بعضا كما أمر الله سبحانه وتعالى في الآية القرآنية في بداية حديثي. ومن ثم، فإن فكرة تحديد المرأة لحقوقها وأدوارها لا تحررها من الظلم بل تعرضها لأشكال مختلفة من الظلم والبؤس؛ لأن هذا المنظور النسوي الفردي الضيق المتمثل في النظر دائمًا إلى ما هو أفضل لرغبات المرأة ومصالحها غالبًا ما يتجاهل ما هو الأفضل للزواج والأطفال والحياة الأسرية الهادئة والمجتمع ككل.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المساواة بين الجنسين والعدالة بين الجنسين - هذه الفكرة الأجنبية غير الإسلامية - لا تزال تُعرض على البلاد الإسلامية من خلال المزيد من القوانين والسياسات والبرامج، كمفهوم سيزيد من مكانة المرأة. بالتأكيد كمسلمين، بدلاً من تكرار التجارب الاجتماعية الأجنبية الفاشلة، يجب علينا أن نتبنى ونتمسك بديننا وقيمنا وقوانيننا ونظامنا الإسلامي الإلهي الذي لديه نهج سليم ومُجرب لتنظيم أدوار وواجبات وحقوق الرجال والنساء في أكثر الطرق سلاسة، وكذلك إيجاد وحدات عائلية متناغمة وقوية. لقد قدم الإسلام إجابات وإرشادات مفصلة لكل أمر في حياتنا. لذلك، يجب علينا التوجه نحو ديننا لحل المشاكل العديدة التي تواجهها النساء والأطفال والعائلات اليوم. قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾.

**ياسمين مالك**
**عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير**

# دور الإعلام في تقويض الزواج والحياة الأسرية

(مترجمة)

**الكلمة الثالثة**

**ولاية باكستان**

**أخواتي العزيزات، ضيفاتنا المحترمات، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته!**

إن ما أود التحدث عنه اليوم هو أثر الإعلام على أسرنا. وفي سبيل فهم أبعاد وطبيعة أثره، دعونا نأخذ باكستان مثالا على ذلك.

أوردت التقارير أن حوالي ٥٥,٧٪ من ربات المنازل الباكستانيات يملكن أجهزة تلفاز ملونة، والنسبة الحقيقية هي أعلى من ذلك، حيث إن هذه لا تضمن الأجهزة التي تعرض بالأبيض والأسود؛ ولا تأخذ بالحسبان أن الأسر عادة ما تجتمع معا وتشاهد تلفازا واحدا. كما أنه يُقدر أن حوالي ١٧٪ من الباكستانيين يستخدمون الإنترنت، وبالتالي فإن النسبة الحقيقية هي أعلى من ذلك، إذا أخذنا بالحسبان أعداد مرتادي مقاهي الإنترنت.

إن الإحصاءات تعطينا لمحة عن الواقع، والواقع هو أن الإعلام اليوم يؤثر بشكل هائل على العالم الإسلامي بما فيه باكستان. ففي باكستان، حيث ينتشر الفقر، فإن أجهزة التلفزيون وأجهزة الجوال الذكية من وسائل الراحة التي يمتلكها الشعب. وهذه الأجهزة تسمح للصغير والكبير بغض النظر عن خلفيته الطبقية المجتمعية بالدخول إلى عالم الترفيه التلفزيوني والتواصل الإلكتروني، المحلي والعالمي. ففي الخمسة عشر عاماً الأخيرة شهدنا ارتفاعا في إنتاج المجلات التي تستهدف النساء والرجال، خصوصا في سن الشباب. كما أن الصحف أصبحت تمتلك مجلات تختص بأخبار المشاهير وعالم الترفيه.

إن هذه الأشكال المختلفة من الإعلام أصبحت ذات تأثير كبير على مجتمعنا. فسواء بوعي أو بدون وعي، أصبح الناس ينظرون إلى مثل هذه الأخبار للاقتداء بها وأصبحت القيم التي يركز عليها الإعلام أساسا لتصرفاتهم.

وقد ازدادت هذه الحالة منذ أن سمح الجنرال مشرف بازدهار وسائل الإعلام الخاصة، وبزيادة السماح بالوصول إلى قنوات الكابل والأقمار الصناعية، والإنترنت. وخلال هذه الفترة ازدهرت أيضا وسائل الإعلام المطبوعة. وعلى الرغم من امتلاكها من قبل عدد محدود من الناس، فعلى سبيل المثال، هنالك ثلاثة من عمالقة الإعلام في باكستان، كما أن هنالك كثيرا غيرهم متوفرون للعامة بلغة الأوردو وباللغة الإنجليزية. ونتيجة لذلك فإن معظم الشعب يلمسون أثر الإعلام في حياتهم، خصوصا في عائلاتهم وعلى الشباب في باكستان،

فلو ألقينا نظرة على وسائل الإعلام في باكستان، لوجدنا أن هنالك تغيرا واضحا حصل خلال العقدين الأخيرين؛ الأول هو موضوع النقاش الأول في كل مجموعة من الرجال والنساء الذين يهتمون بالأثر على العلاقات الأسرية في مجتمعنا. حيث إن باكستان انتقلت من الأعمال الدرامية التي كان فيها ممنوعا على الممثلين غير المحارم من لمس بعضهم، إلى الأعمال الدرامية التي يتفاعل فيها الممثلون بحرية حسب رغباتهم للتعبير عن الفن ولعرض واقع الحياة الزوجية. حيث إن الممثلين والممثلات أصبحوا هم نجوم الإعلام، يضاهون الممثلين الغربيين، فأصبحوا يدخلون في علاقات خارج إطار الزواج حيث يعترفون بما يدعونه "بالحب" لبعضهم البعض. والحدود الواضحة قديما، والتي أتت من تأثير ديننا علينا، تم استبدالها تحت مسمى الحداثة والحرية والفن.

فمثل هذه الأعمال الدرامية والأفلام هدفت إلى ضرب القيم والمبادئ الإسلامية لدى المشاهدين في البلاد الإسلامية، بما في ذلك آراءهم وتوقعاتهم من الزواج والحياة الزوجية وفقا للأفكار الغربية التحررية مثل مفهوم الحرية الجنسية واستخدام هذه الأفكار غير الإسلامية كأساس لمبادئنا في العلاقات، مقللين من شأن الزواج ومقوضين هدوء ووحدة بناء الأسرة. فنمط الحياة والأفكار التحررية الغربية هذه يتم الترويج لها في مجتمعاتنا كأمر طبيعي وعادي، وهذا تم السماح به ودعمه طبعا من قبل حكومات المنطقة وسياساتهم الإعلامية.

فالجنرال مشرف بدأ نمط السماح بالدخول غير المشروط للكابل والأقمار الصناعية في باكستان، مما أتاح للناس الوصول بشكل مفتوح للإعلام الغربي والهندي. ويمكننا رؤية أثر ذلك على مجتمعنا، حيث أصبح هؤلاء الممثلون والممثلات يقتدى بهم وبالقيم التي يتبنونها وطريقة لبسهم ونمط حياتهم الذي صار يعتبر جميلا وعصريا!

ولقد واجهت باكستان من قبل مشكلة تأثير الحضارة الهندية على شعبنا، فمن خلال مفهوم الثقافة الآسيوية، وثقافتنا المشتركة، أثرت عاداتهم كثيرا على منظور الزواج والعلاقات بين الزوج وزوجته والعائلة الممتدة. والمشاكل التي تظهر من هذه العادات والتقاليد غالبا ما تكون موضوعا للعديد من الأعمال الدرامية والبرامج الحوارية. فالصورة النمطية للحماة التي تحكم سيطرتها على حياة ابنها وزوجته بكل مجالات الحياة هي مصدر لا ينضب للتوتر والأسى في العديد من الزيجات، وغالبا ما يتم عرضها من قبل الإعلام في مواقف تراجيدية أو كوميدية. ومع الأسف، فإن الحل الذي يُقترح لتلك المشاكل يأتي عادة من الثقافة الغربية، وليس من الإسلام.

ومن المحزن أن هذا لا يحصل فقط في باكستان، وإنما في جميع أنحاء العالم الإسلامي. ففي السنة الماضية أعلن وزير الثقافة والسياحة التركي وبكل فخر للبرلمان أن تركيا تحتل المرتبة الثانية في صادرات المسلسلات التلفزونية بعد أمريكا وهي الأولى على مستوى أوروبا.

فكيف لمثل هذا أن يكون مصدرا للفخر والاعتزاز عندما ندرك أن ما تروج له وسائل الإعلام هذه هي العلاقات المحرمة، وتشجع كالمشاهير على الاختلاط بين الرجال والنساء وحتى العلاقات خارج إطار الزواج تحت الشعار الغربي "الحب يتغلب على جميع الصعوبات"؟ كما أنهم روجوا للعري على الشاشة والاختلاط المحرم في العلاقات. حتى إن البعض روج للدعارة والشذوذ الجنسي. فجعلوا من مثل هذه التصرفات أمرا طبيعيا ومقبولا، وجعلوا الدافع الوحيد للعلاقة بين الرجل والمرأة والأساس الوحيد هو "الحب" أو الجنس، وبدعوى الحرية الكاملة، تحرروا من القيود والحدود التي وضعها الإسلام.

وتجعل المسلسلات والأفلام من قصص الحب والرومانسية جذابة للمشاهدين وكأنها دليل عام لهم حول كيفية إقامة العلاقات مع الجنس الآخر، بما فيها التوقعات من الزواج. إلا أن ما يعرضونه هو بعيد كل البعد عن الحقيقة حيث إنهم يعرضون توقعات غير حقيقية تؤدي إلى تكوين نظرة خاطئة لأولئك الذين يسعون إلى الزواج، حيث يكون مفهوم الحياة الزوجية أقرب إلى "رواية خيالية" تقوم على الحب والرومانسية دون الاهتمام بالمسؤوليات المترتبة على الزواج، وما تحمله الحياة من الصعوبات والتحديات.

كما أن الزوج المثالي في هذه الأفلام والمسلسلات يكون وسيما وأنيقا وشابا وغنيا، رجل يقدم الهدايا باستمرار لزوجته. أما الزوجة فتكون جميلة وجذابة وساحرة ومتفرغة دوما للحفلات والنوادي والسفر مع زوجها، حيث إنها لا تتحمل أي مسؤولية في الحياة الزوجية أو الواجبات الأسرية. ونتيجة لذلك، فإن الشباب والشابات الذين يشاهدون مثل هذه الأعمال الدرامية يبحثون عن مثل هذه الصفات في شريك حياتهم توافق المعايير الجسمانية والقدرات المالية التي تعرضها هذه المسلسلات والأفلام عوضا عن النظر إلى دينهم وأخلاقهم حسب ما يدعو إليه الإسلام. إلا أن هؤلاء الشباب والشابات سرعان ما يصطدمون بالواقع والمسؤوليات والواجبات التي تُلقى على عاتقهم بعد الزواج.

إن هذا هو مقدمة للفشل في الحياة الزوجية لأن كل طرف يبحث عن المظهر دون الجوهر، وكل طرف يبحث عن شريك يعيش معه "قصة حب" كما يشاهدونها في الأعمال الدرامية.

إن طريقة التفكير التي طورتها وسائل الإعلام لا تقتصر على أولئك الذين يسعون للزواج بل وصلت إلى المتزوجين أيضا. فمتابعو تلك الأعمال الدرامية وخصوصا النساء، يجدون أن حياتهم رتيبة ويصبحون مهووسين بنمط الحياة الذي تعرضه الأعمال الدرامية، ويطالبون بمعايير غير واقعية أو غير قابلة للتحقيق في الحياة. كل تلك التوقعات غير الواقعية تفتح باب المشاكل المادية، والنزاعات، والخصومات، والتعاسة عندما لا يتوافق شريك الحياة مع معايير الرؤية الوهمية التي صنعتها وسائل الإعلام، والتي قد تقود في النهاية إلى الطلاق.

ففي مقالة نشرتها واحدة من مجلات أوكسفورد الأكاديمية، صحيفة التواصل، (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، كتبها البروفيسور كريس سيجرين (دائرة التواصل في جامعة أريزونا)، ذكر فيها أن "أحد التفسيرات لمعدل الطلاق العالي في مجتمعنا هو التركيز على التوقعات المثالية التي تتعلق بالزواج. وتم تسجيل **وسائل الإعلام كمصدر أساسي لهذه التوقعات**". وقد ركزت وسائل الإعلام على أن الهدف من الزواج هو تحقيق الرغبات والحاجات الشخصية. وهي تعزل الزواج عن المجتمع أو عما هو جيد في العرق البشري. حيث إن استخدام المنهج الفردي يستمر من فكرة الهدف من الزواج إلى كل نواحي الزواج والحياة الزوجية.

كما أن هذه المسلسلات والأفلام تقلل من أهمية وحتى تهاجم الأدوار والمسؤوليات التي عرّفها الإسلام بكل وضوح للزوج والزوجة في محاولة لإعادة تعريف نظرة النساء المسلمات للنجاح وما يحقق لها السعادة. فعلى سبيل المثال، يعرضون حالة النساء لنا من خلال واحدة من هذه الصور: إما أنها ضعيفة ومضطهدة ولا تملك السيطرة على أي شيء وليس لها قيمة في المجتمع، وفي هذه الحالة، فإن دورها يكون إما أماً أو ربة منزل تتم مهاجمتها ولومها على التعاسة التي هي فيها. حيث يتم إظهارها كمضطهدة لم تحقق شيئا من أحلامها وتعاني لأنها امرأة محبوسة في بيتها. فليس لها أي وظيفة سوى الاعتناء بالبيت وتربية الأطفال. وهكذا يزرعون في عقول النساء أن الحل لمشاكلهم يقبع في ثورتهم على هذا الدور كزوجة وامرأة وعلى المسؤوليات المترتبة على ذلك.

أما الصورة الثانية لها، فتكون فيها قادرة على الاستغناء عن الرجال وإدارة علاقاتها وتوفير ما يكفي لحاجاتها واتخاذ قراراتها بنفسها حيث إنها حرة ومستقلة في تصرفاتها، تفعل ما تشاء دون أي قيد. حيث إنها تلقي بكل شيء من شأنه أن يقيد حريتها خلف ظهرها، بما في ذلك الحدود والتشريعات الإسلامية. ويتم إظهار هذه الصورة للمرأة بأنها مثالية ومرغوبة يجب اتباعها أو تحقيقها. ونتيجة لذلك، فإن الاحترام المتبادل بين الزوج وزوجته والتصرفات الخاطئة بحق شريك الحياة أصبحت شائعة في الأسر المسلمة، مما أدى إلى تفكيك أواصر العائلات وإلى الطلاق.

كما أنه وحسب التفكير الغربي فإن الأدوار الجنسية في الزواج والحياة الأسرية لا فرق فيها، والاختلافات بين الرجل والمرأة في واجباتهم غير مسموحة تحت مسمى المساواة بين الجنسين. فالمثل الغربية القائمة على "المساواة بين الجنسين" و"النسوية" يتم ترويجها أيضا من خلال الإعلام في العالم الإسلامي وساهمت في تدمير التوازن في الأدوار والواجبات بين الزوج والزوجة المسلمين، وسلبت من عقولهم مفهوم الرضا والسعادة بالأدوار التي حددها الله سبحانه وتعالى لكل منهما.

وهذه الإنتاجات قامت أيضا بإظهار التصرفات الثائرة من الأطفال تجاه آبائهم بأنها أمر مقبول أو حتى باعث على الاحترام. هذا إضافة إلى تغذية التصرفات المسيئة تجاه أهل الزوج / الزوجة والعائلة الممتدة. كل هذا ساهم في تفكيك العلاقات الأسرية.

والآن دعونا نلقي نظرة على الآثار التدميرية لوسائل التواصل الإلكترونية كالواتس آب، أو تطبيقات الفيسبوك. ففي الوقت الذي تستخدم فيه هذه التطبيقات لتجميع أعضاء الأسرة الذين تفصل بينهم المسافات أو أولئك الذين فقدوا التواصل فيما بينهم مع مرور

الزمن، فإنها الآن غالبا ما تسهم في كسر هذه العلاقات؛ فيا له من تناقض تام!! فمع الانتشار الكبير لمواقع التواصل، أصبحت البيوت مفتوحة وذهبت الخصوصية من حياة الأفراد والأسر. فأسرار العديد من البيوت أصبحت مفتوحة، وتفاصيل الحياة الخاصة أصبحت منشورة، مما تسبب بالعديد من المشاكل على المستوى الأسري كالطلاق وتخاصم الأزواج.

فحسب العديد من الدراسات والتقارير، فإن هذه التطبيقات هي المسؤول الأساسي عن معدلات الطلاق العالية. وبإلقاء نظرة على بعض الأرقام يمكن معرفة مدى جدية الأمر. ففي فلسطين، أعلنت المحاكم الشرعية أن نصف حالات الطلاق تحصل قبل حفل الزفاف، ويرجع مختصون الأمر لعدة أسباب، أهمها التواصل الإلكتروني. فحسب إحصاءات تم نشرها في ٢٠١٦، فإن آخر ثلاث سنوات شهدت ارتفاعا ملحوظا بعدد حالات الطلاق في الأردن والتي تزداد كل سنة بحوالي ١٠٠٠ حالة عن السنة التي قبلها، مع الأخذ بالاعتبار أن الوسائل الحديثة للتواصل الفيسبوك والواتس آب هما السببان الرئيسيان لارتفاع عدد حالات الطلاق. حيث تشير الدراسات إلى أن مواقع التواصل الإلكتروني تسببت بـ ٥٠٪ من حالات الطلاق في الإمارات. وقسم الدليل الأسري في الإمارات يقدر أن الخلافات الزوجية زادت بحوالي ٥٠٠٠ حالة في ٢٠١٥، ما يعادل ارتفاعا بنسبة ٥٠-٦٠٪ والتي تتعلق بالمواقع الإلكترونية، حيث انتهت ١٠٠٠ حالة منها بالطلاق.

إن هذه الإحصاءات والأرقام المخيفة تظهر كيف أن هذه المواقع والتطبيقات على الأجهزة الذكية أججت الخلافات الأسرية لأولئك الذين سمحوا لها بتملك حياتهم. وإن هذا الإدمان من شأنه أن يوقع الآباء بالفشل في واجباتهم تجاه أطفالهم في التعليم والتوجيه وتوفير الاهتمام الكافي لهم لسماعهم والاستماع للمشاكل التي تواجههم والتي قد تودي بهم إلى مخاطر جمة وتدفعهم إلى تصرفات خاطئة.

أما فيما يخص الأزواج، فإن الإدمان سيقود إلى الإهمال وسوء التواصل فيما بينهم والفشل في أداء واجباتهم تجاه بعضهم البعض؛ حيث إنه يوسع من الهوة بينهم ويزيد من وتيرة المشاكل في الزواج.

ومن جهة أخرى، فإن هنالك المواقع والتطبيقات التي تسهل العلاقات خارج إطار الزواج بين الرجال والنساء، وفي غياب مخافة الله سبحانه وتعالى، فإنها تقود إلى معدلات عالية من الخيانة وهي واحدة من الأسباب الرئيسية للطلاق حسب ما تظهره سجلات المحاكم.

إن هذه فقط قمة الجبل الجليدي للأفكار الهدامة والسامة التي تروجها وسائل الإعلام لأبناء وبنات المسلمين، والتي تسعى لنشر الفساد في الأمة بزرع المفاهيم الغربية وتبديد المفاهيم الإسلامية، وذلك من خلال عرض نمط الحياة الغربي كنمط استثنائي يجب اتباعه. ولا يجب أن ننسى أن الحكومات الغربية تفرض سيطرتها على البلاد الإسلامية باستخدام وسائل الإعلام. فهي أداة استعمارية مهمة!!

ولهذا يجب علينا أن نقف ضد هذا التأثير الإعلامي والفساد واللاأخلاقية التي يروج لها، سواء في المسلسلات أو الأفلام أو الأغاني، أو التواصل الإلكتروني. فعلينا أن نتصرف بحزم وحذر وعلينا أن لا ندع أبناء وبنات المسلمين لقمة سائغة لأفواههم. ونحن لهذا ندعو جميع المسلمين بأخذ دورهم في رعاية أسرهم وحمايتها من كل الفساد والسموم التي يبثونها. حيث قال تعالى في سورة التحريم الآية ٦: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ﴾

كما علينا محاسبة الحكومات في العالم الإسلامي على دورها في دعم وجود وانتشار مثل تلك الوسائل الإعلامية في بلاد المسلمين. يجب علينا أن نرفع صوتنا ضد هذا الخضوع للقوى الغربية والتبعية لسياساتهم. ليحمي الله سبحانه وتعالى هذه الأمة من شرورهم وليرفعها عاليا، اللهم آمين.

**سارة فيروز**

**عضو حزب التحرير**

# العنف الأسري: الأسباب وسبل الوقاية من منظور إسلامي

## الكلمة الرابعة

## ولاية تونس

بسم الله الرحمن الرحيم، والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين،

من الطبيعيّ أن يستهجن أيّ مسلم مصطلح العنف الأسري باعتبار أنّ الأصل أن تكون البيئة الأسريّة آمنة للأفراد المنضوين تحت ظلّ هذه المؤسسة الاجتماعية وأن يكون الانسجام والتّفاهم والودّ المتبادل هو الرّابط بين أفرادها. غير أن انتشار هذه الظاهرة في العالم خاصة الغربي منه أدّى إلى انتقال العدوى ومسبّباتها إلى العالم الإسلامي. وقد أجرت منظمة الصحة العالمية سنة ٢٠١٣ تحليلاً بالاشتراك مع كلية لندن للتصحّح وطب المناطق المدارية ومجلس البحوث الطبية على أساس البيانات الواردة من أكثر من ٨٠ بلداً، وتبيّن من التحليل أن ثلث النساء تقريباً (٣٠٪) من إجمالي نساء العالم اللواتي يقمن علاقات قد تعرضن للعنف الجسدي و/ أو الجنسي على يد عشرائهن. كما تصل نسبة جرائم قتل النساء التي يرتكبها شركاؤهنّ إلى ٣٨٪ على الصعيد العالمي.

وفي هذا الإطار، تعدّدت البروتوكولات والاتفاقيات الدّوليّة والقوانين والتّشريعات المحلّية والمبادرات والنّدوات وورشات العمل والدّورات التدريبيّة والتّحسيسيّة والملتقيات المنعقدة تحت إشراف وزاري ومنظمات حكومية وغير حكوميّة وجمعيّات حقوقيّة ومنظّمات نسويّة وغيرها من الهياكل بهدف تطويق ظاهرة العنف الأسري. وقد استندت الأمم المتّحدة على المبادئ الفضفاضة المُضمّنة بصكوكها الدّوليّة كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدّوليين الخاصّين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقيّتي حقوق الطّفل والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لفرض الإعلانات والقرارات المنبثقة عن مختلف لجانها وجعل توصياتها إلزاميّة في دول العالم الإسلامي. ومن الدّهاء أن ربطت الجمعية العامة للأمم المتحدة العنف الأسري مباشرة بالعنف الموجّه ضدّ النّساء فشدّدت على الدّول لاتّباع كلّ الوسائل الممكنة للقضاء عليه ومساندة الأبحاث وجمع البيانات وتصنيف الإحصائيات المرتبطة بتفشي مختلف أشكال العنف ضد المرأة، وخصوصا ذات العلاقة بالعنف الأسري، وتشجيع البحوث التي تتناول أسباب هذا العنف وطبيعته وخطورته وتبعاته، ومدى فعالية التدابير التي تُتّخذ لدرئه وحماية من تتعرض له.

وهذا ما حدث بالفعل في أغلب البلاد الإسلاميّة حيث جرى العمل على إنجاز دراسات تُعنى برصد حالات العنف ضدّ المرأة ومنها العنف الأسري ونشرها بكثافة على وسائل الإعلام لتكون مسوّغا لقوانين وتشريعات تتماشى مع المقتضيات والمعايير الدّوليّة.

ففي تونس على سبيل المثال، أُصدرت مجلّة للأحوال الشخصيّة سنة ١٩٥٦ وشملت أحكاما تتعلّق ببعض شؤون الأسرة وقد اعتبرها الكثيرون مكسبا للمرأة أعلى من مكانتها وميّزها عن بقيّة نساء العالم العربي. وقد نُقّحت هذه المجلّة سنة ١٩٩٣ ليُستبدل الفصل ٢٣ الذي ينصّ على واجب طاعة الزوجة لزوجها فيما يأمرها به ليصبح: «على كل واحد من الزوجين أن يعامل الآخر بالمعروف ويحسن عشرته **ويتجنّب إلحاق الضرر به**». كما انطلق الاحتفال لأوّل مرّة سنة ٢٠٠٦ باليوم الدولي للقضاء على العنف ضدّ المرأة ثمّ تمّ سنة ٢٠٠٧ إعلان تبني استراتيجية وطنية لمكافحة السلوكيات العنيفة داخل الأسرة والمجتمع تشرف على تنفيذها وزارة شؤون المرأة والأسرة بمشاركة مختلف الهياكل العمومية والجمعياتية والأوساط الإعلامية... وبالرّغم من ذلك أبرز أوّل مسح قام به الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري (منشأة عموميّة تابعة لوزارة الصحّة) في نطاق برنامج التعاون بين الديوان والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية سنة ٢٠١٠ حول العنف ضدّ المرأة من خلال عينة ممثلة للمجتمع التونسي تتكوّن من ٣٨٧٣ امرأة ضمن الشريحة العمريّة المتراوحة بين ١٨ و٦٤ سنة، أبرز أن المحيط الأسري هو أكثر الأماكن التي تتعرض فيها المرأة للعنف بشتّى أنواعه وأنّ الشريك الحميم (الزوج، الخطيب، الصديق) هو الذي يمارس العنف المادي في ٤٧,٢٪ من الحالات، والعنف النفسي في ٦٨,٥٪ من الحالات، والعنف الجنسي في ٧٨,٢٪ من الحالات، والعنف الاقتصادي في ٧٧,٩٪ من الحالات. وعلّلّ حقوقيّون وخبراء ومختصّون ذلك بوجود فشل قانوني في معالجة ظاهرة العنف في تونس. فتمّ العمل على تمرير القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة الذي تمّت المصادقة عليه يوم ٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٧ والذي دخل حيز التنفيذ منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨ بضغط من منظّمات «المجتمع المدني» والمنظّمات النّسوية على أساس أن هذا القانون سيضمن حماية ضحايا العنف وخصوصا العنف الأسري. وقد اعتبر البعض هذا القانون ثورة تشريعيّة فهو يمكّن حسب زعمهم أوّلا: من الوقاية من العنف، وثانيا: حماية المرأة الضحية، وثالثا: تجريم العنف، ومن ثمّ رابعا: التكفل بالنساء ضحايا العنف.

وفي مصر، بالرّغم من أنّ هناك التزاماً دستورياً (المادّة ١١ من الدّستور المصري) بحماية الدّولة للمرأة من كلّ أشكال العنف إلاّ أنّ الدّراسات الصّادرة عن المركز القومي للبحوث بمصر أشارت أن العنف الأسري هو أكثر أشكال الممارسات العنيفة في المجتمع المصري، سواء أكانت أمًا أم زوجة أم ابنة، وقد أظهرت نتائج مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الإنساني في مصر الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن نسبة العنف الزوجي لا يستهان بها، حيث تعرضت حوالي ٤٦٪ من النساء في مصر (الفئة العمرية المتراوحة بين ١٧ و٦٤ سنة) واللّواتي سبق لهن الزواج، لأحد أشكال العنف من قبل الزوج سواء أكان عنفا نفسيا أم بدنيا أم جنسيا.

وفي تركيا وفقا لاستطلاع أجرته جامعة تركية مهمة سنة ٢٠٠٩، تعاني حوالي ٤٢٪ من النساء فوق سن الـ١٥ سنة و٤٧٪ من نساء المناطق الريفية من العنف البدني والجنسي على أيدي الأزواج أو شركائهن في مرحلة ما من حياتهن، بالرّغم من تصدّر تركيا قائمة البلدان التي تقدم آليات مدنية للحماية من العنف الأسري بإقرار قانون حماية الأسرة رقم ٤٣٢٠ لعام ١٩٩٨ والمنقّح سنة ٢٠٠٧ والذي يقرّ نظام حماية بموجبه يتقدم الشّخص المتعرض لأذى من قبل أحد أفراد الأسرة طالما كانوا تحت سقف واحد، رجلا كان أم امرأة، بطلب رفع دعوى

قضائية بصفة مباشرة أو عن طريق النائب العام للحصول على حكم من محكمة الأسرة. هذا إضافة إلى قانون البلديات الذي يقضي بدعم كل بلدية يبلغ عدد سكانها ٥٠٠٠٠ نسمة بمآوى للنساء والأطفال لمواجهة العنف الأسري.

وما هذه النّسب إلا دليل على قصور الترسانة القانونية في مختلف البلاد الإسلامية عن معالجة الأسباب الحقيقيّة المؤدية إلى العنف الأسري وتقديم الآليّات المناسبة للحيلولة دون تفشي هذه الظاهرة. ويعود ذلك بالأساس إلى التلبيس على مفهوم العنف الأسري الذي تعدّى معناه الظّاهري - كونه الإيذاء المسلّط على الأطفال أو الزوجين أو المسنين أو أحد الأفراد الآخرين من الأسرة من قبل أحد المقيمين فيها - واقترن أساسا بالعنف المبني على أساس التمييز بين الجنسين، أي تم التطرق إليه من زاوية عدم تحقيق المساواة بين الجنسين وفق مقاربة النوع الإنساني. وبذلك تمّ تصنيف أحكام الشريعة الإسلاميّة المتعلّقة بالنّظام الاجتماعي، والتي تخالف مفاهيمهم العلمانية والليبرالية وخاصّة فكرة الحريات والمساواة، في خانة العنف الأسري باعتبارها تقرّ، حسب رأي الهيئات والمنظّمات الدّولية والحقوقيّة، بعلويّة الرّجل وسيطرته وتفرّده بالتّدبير داخل الأسرة، في حين تُصادر حق المرأة في تمتّعها بالحقوق نفسها باعتبار أن لها الواجبات نفسها حسب تعبيرهم. وبالتّالي تم التّرويج أن الموروث الإسلامي يشرعن لبيئة ذكوريّة بحتة تهمّش المرأة وتحقّرها وتعنّفها اقتصاديّا؛ ويعلّلون ذلك مثلا بقوامة الرّجل عليها وارتباطها؛ ماديّا به أو حرمانها من نصيب متساوٍ من الميراث معه، ومعنويّا من مثل حكم تعدّد الزّوجات أو كون الطّلاق بيد الرّجل، وجنسيّا من خلال إتيانها دون رغبة منها، أو تبكير الزّواج... إلى غير ذلك من الادّعاءات المغرضة التي تشوّش الفهم النّقي لهذه الأحكام الإسلاميّة وتضلّل الأسس التي بُنيت عليها. ولذلك كان البند الرّابع من إعلان القضاء على العنف ضد المرأة (كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩٣) صريحا يدعو إلى إدانة العنف ضدّ المرأة وعدم تذرّع الدّول بأي عرف أو تقليد أو اعتبارات دينية للتنصّل من التزامها بالقضاء عليه، وفي ذلك مجاهرة بالتّخلّي عن القيم الأخلاقيّة والمرجعيّة الإسلاميّة.

ولا ننسى في ذلك دور التيّار النّسوي والمفكّرين العلمانيين الذين يعتبرون العنف الموجّه ضدّ المرأة نتاج لسياسة التمييز المسلّطة عليها وافتقارها إلى القوّة والسّيطرة داخل الأسرة، إضافة إلى الأعراف المجتمعيّة والدّينيّة التي تقيّد حرياتها وتحدّ من خياراتها في الحياة وفرصها في المجتمع. فيصوّرون بأن طاعتها لزوجها ضعف وانهزام وكونه هو ربّ العائلة إقصاء لها عن صنع القرار، ويشيطنون بعض الأحكام الإسلاميّة التي فيها إباحةٌ للضرب الخفيف في الحالات القصوى (نشوز المرأة) ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٤]، وتحريمٌ للزّنا والإجهاض، وزواجها من غير مسلم، وسفرها دون محرم، وحثٌّ على دفع المهر، ووجوب ارتداء اللباس الشرعي وعدم إبداء المرأة زينتها للرّجال الأجانب واختلاطها بهم دون حاجة يقرّها الشرع، وضرورة استئذان زوجها قبل الخروج، وولاية الرّجل ونسب المولود إلى الأب، وشهادة الرجل بشهادة امرأتين... وغيرها من الأحكام الأخرى التي يدّعون أنّها عطّلت دور المرأة في الأسرة والمجتمع وأساءت لها وأرست هيكليّة في علاقات القوى بين المرأة والرجل وبالتّالي كان من الضروري استبدال كل هذه المفاهيم بما يناسب مصطلحاتهم من مساواة وحرّية وتمكين كحلول لسدّ الفروق بين الجنسين! ولكن المتأمّل والمتدبّر في النّصوص الشرعيّة يعلم يقينا أن الإسلام لم ينظر إلى المرأة والرّجل من منظور تفاضليّ؛ فلم يميّز بينهما حتى يسوّي ولم يظلم أحدهما حتّى يعدل، بل لم يطرح معيار التمييز بين الجنسين أو المساواة بينهما قط وإنّما وزّع المشرّع الأدوار ونوّعها بطريقة منصفة وعادلة وفق نظرة متناسقة تتفق مع فطرتهما وخاصّياتهما وطبيعة كليهما.

لذا كان لزاما علينا كمسلمين رفض كل هذه الدّعاوى وإنكارها لأن كلّ هذه الأسباب المغلوطة إنّما هي حجج واهية هدفها إيهامنا بأنّ تنامي العنف الأسري مردّه الأحكام الشرعية الإسلاميّة بغية تجريد المسلم من عقيدته واعتناقه أفكار الغرب المنبثقة من العقيدة الرّأسمالية.

والأحرى لمن أراد تقديم حلول لمشكلة العنف الأسري أن يعيد التفكير ويؤسس لرؤية مستنيرة من خلال بحث معمّق ومتمعّن في الأسباب الجذريّة المؤدّية إليه ويعالجها، ونذكر منها:

- إفراز تبنّي القيم التحررية الليبرالية والمفاهيم غير الإسلاميّة لعقليّات متفلّتة من الضّوابط تبني العلاقة بين المرأة والرجل على أساس الهوى والرّغبات وتُقصي مفهوم المحاسبة أمام الخالق، وهو ما كرّس النّزعة الفرديّة وعزّز الأنانيّة وولّد سلوكيّات عدائيّة بسبب تضارب المصالح نتج عنها شقاق في الأسرة وتنافر وتصدّع في العلاقات بين أفرادها. هذا إضافة إلى ما تروّج له هذه الحرّيات من تحقيق أكبر قدر من المتعة الشّخصيّة والنّشوة، ولو ارتبطت بممارسة الرّذيلة ومعاقرة الكحول والإدمان على المخدّرات، مع العلم أن أثر ذلك لا يقتصر على المدمن فحسب بل يتجاوزه ليدفع به مزاجه المتقلّب وعدم القدرة على التّحكم في تصرّفاته إلى إيذاء أقرب النّاس إليه. كما أنّ إطلاق العنان لهذه الحرّيات يؤدّي إلى انعدام الثّقة بين الزّوجين والغيرة غير المحكمة وجوّ من الاستفزاز، ما يؤدّي آليّا إلى حلول لغة العنف كردّة فعل.

- الحطّ من مكانة المرأة والتّقليل من قيمتها في المجتمع من خلال امتهانها وتبضيعها فلم تخلُ الإعلانات التّجاريّة من تصوير امرأة شبة عارية على غلافها أو عرض جسدها بجانب البضاعة المراد تسويقها أو استغلال أنوثتها في المحلاّت والنّوادي والمقاهي... وما فرض هذه النّظرة الاقتصاديّة الجشعة للمرأة وممارسة الضّغوطات عليها بحجّة مجاراة الرّجل والاستقلال ماديّا عنه إلاّ تعنيف واحتقار لها بسلبها قيمتها الإنسانيّة وتحميلها ما لا تطيق وتشجيع لها على السّير في درب الفجور والفحشاء. هذا إضافة إلى الممارسات والعادات البالية والتّقاليد المتوارثة الخاطئة في بعض المناطق والتي لا تمتّ للإسلام بصلة وتهضم أبسط حقوق المرأة من مثل منعها من التعليم أو حرمانها حقّها من الإدلاء برأيها أو تزويجها دون رضاها أو حرمانها من الميراث وغير ذلك من سلوكيات تصوّر أنّ تسلّط الرّجل في قيادته لأسرته هو مقياس يبين مقدار رجولته ويحقّ له فعل أي شيء مباحا كان أم حراما مع إرغام المرأة على تقبّل ذلك كونه رجل الأسرة ممّا يخلق بيئة مليئة بالعنف في التّعامل؛

- عدم وجود تصوّر واضح للحقوق والواجبات المنوطة بكلّ طرف في المؤسّسة الزّوجية وغياب نظام توزيع للأدوار الموكلة إلى كلّ شخص فيها وتداخل المهامّ من شأنه خلق جوّ من التوتّر والمشاحنة. والافتقار إلى حلول ناجعة لإرساء التوازن العائلي من شأنه أن

يجعل الخلاف دائميًا؛

ومن فضل الله على الإنسان أنّه وضع حدودا ومقوّمات للعلاقة الأسريّة فكانت بمثابة إجراءات وقائيّة أحاطت الأسرة المسلمة بسياج من الحصانة ضدّ العنف الأسري، وممّا أرشد إليه الإسلام لخلق بيئة أسرية آمنة:

- بناء التّقوى في نفوس الأفراد، فمن بلغ ذلك أدرك الواجب المترتّب عليه وراقب ربّه في السرّ والنّجوى، وقد قال رَسُول اللّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ» (رواه مسلم). وهذا الحديث دليل على عظم المسؤولية على كل من ولي رعية عامّة وعلى الرجل مع أهل بيته خاصّة بأن يحفظ حقّهم ويؤدّي ما له عليهم ويحسن معاملة زوجته وأولاده. وكذلك المرأة راعية في بيتها ومسؤولة عن رعيّتها. والتّقوى هي الضابطة في مواقع الميول والعواطف والشهوات التي تمرّ بها العلاقات الأسريّة فبها يتذكّر الفرد أنّه مخلوق لخالق وعبد له؛ يشقى بمخالفته أوامره ويسعد إن اتّبع المنهجَ السَّليم الحق.

- تصحيح وجهة النّظر إلى المرأة من منظور إسلامي وغرس المكانة المميّزة والمقام العليّ اللذين خصّ الله تعالى ورسوله الأكرم ﷺ بهما المرأة. ومن ذلك أن جعل ﷺ الإحسان إلى الزوجة والعيال وذوي الرّحم والأقارب من أفضل الأعمال والقربات، وفاعله من خيرة الناس فقال ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِه، وَأَنَا مِنْ خَيْرِكُمْ لِأَهْلِي» (صحيح التّرمذي وابن ماجه). وقد أولى الإسلام المرأة عناية خاصّة منذ ولادتها فجعل حسن تربيتها ورعايتها باباً يُدخل والديها الجنّة، فعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ وُلِدَتْ له ابنةٌ فلم يئِدْها ولم يُهِنْها، ولم يُؤثِرْ ولَده عليها –يعني الذكر– أدخلَه اللهُ بها الجنة». (رواه أحمد، وصححه الحاكم). وإذا كبرت فهي المصونة، يرعاها وليّها ويغار عليها ويحميها من أيّ أذى، وإذا تزوجت فهي المعززة المكرمة وجب على زوجها الإحسان إليها وحسن معاشرتها والرّفق بها، قال اللّه تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النّساء: ١٩]، كما أوصى الرّسول بهنّ خيرا فقال عليه أفضل الصّلاة والسّلام: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا» (رواه ابن ماجه). ودعا إلى عدم بغض الزّوجة والغضّ عن مساوئها والنّظر إلى محاسنها حتّى يصفو العيش «لَا يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ» (رواه مسلم). كما نهى سيّد الخلق عن ضربها لما في وقوع ذلك من النفرة المضادة لحسن المعاشرة المطلوبة في الزوجية إذ قال ﷺ: «لَا يَجْلِدُ أحدُكم امرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ ثُمَّ يُجَامِعُهَا فِي آخِرِ الْيَوْمِ» (رواه البخاري). أمّا إذا كانت أمّاً فقد اقترن برّها بحق الله تعالى وعقوقها والإساءة إليها بالشرك به، فقال الله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، كما أوصى نبيّنا الكريم بحسن صحبتها فقال أمّك... ثم أمّك... ثم أمّك... ثم أبوك، تكريماً واعترافاً بحقها.

- تحريم جنسنة المرأة ومحاربة النّظرة الدّونيّة لها على أنّها مجرّد جسدٍ وسِلعةٍ ومنع اعتبارها متاعاً جنسياً متاحاً وحمايتها من التبذل والامتهان، ولذلك وجب تقيّد المرأة باللباس الشرعي وحرم تبرّجها أمام غير المحارم من الرّجال؛

- تنظيم العلاقة بين الرّجل والمرأة وتحريم الخلوة واختلاط النساء مع غير المحارم للحيلولة دون وجود أجواء خاصّة يمكن أن يترتّب عنها علاقات غير شرعيّة أو سلوكيّات مريبة من شأنها تأجيج الغيرة وإثارة الشّك وخلخلة الثّقة واللجوء إلى العنف. كما أوجب الإسلام على المؤمنين والمؤمنات غضّ البصر وحفظ الفرج ليكونا أمرين ثابتين يؤسسان لعلاقة سليمة بين الرّجل والمرأة أساسها الاحترام والعيش المشترك وليس نظرة الذكورة والأنوثة؛

- إدارة الأسرة بطريقة ناجعة من خلال تنظيم الأدوار داخلها وتوزيعها بتناغم يضمن عدم تداخلها وضرورة الوعي بواجبات وحقوق كلّ فرد فيها، وإدراك عظم المسؤوليّة الملقاة عليه وإبداء الاستعداد لتحمّلها مع ترك باب التشاور وأخذ الرّأي مفتوحا، ما يحدّ من إمكانيّة نشوب خلافات ونزاعات تزعزع أمان الأسرة؛

- إرساء ثلاثيّة الحياة الزّوجيّة: سكن ومودّة ورحمة، يقول اللّه تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١]. فالزّوجة ملاذ الرّجل يركن ويطمئنّ إليها وهي بالمثل تطمئنّ إليه. وهو إن أحبَّها وَدَّها، وإن كرهها رحمها ولم يظلمها. ومن المهمّ كذلك ترسيخ الفهم الصّحيح لولاية الرّجل وأنّها من تمام نعمة الله على الزّوجة خاصّة والعائلة عامّة. إذ بموجبها يُفوّض للرّجل القيام بمهمّتين عظيمتين: الرّعاية بما يصلح شأن أسرته من جهة الإنفاق والتدبير والحفظ والصيانة والحماية بتوفير الأمان لأفراد عائلته وكفّ الأذى عنهم، فهو ملزم بالدّفاع عنهم إلزاما يصل إلى حدّ بذل النّفس، يقول النبي ﷺ: «وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» (رواه الترمذي).

- إباحة الطّلاق وإن كان أبغض الحلال فقد جعله الإسلام حلاّ لإنهاء حالة التوتر العائلي ووسيلة لافتراق الزّوجين بالمعروف إذا انعدم الوفاق، والطّلاق يقتضي تخلية سبيلٍ بإحسان من غير جفاء أو اعتداء بعد إخفاق جميع محاولات الإصلاح، وحين تستحيل إمكانيّة مواصلة العيش بين الزّوجين.

وفي الختام، نقول إنّ الخالق سبحانه أعلم بما خلق وهو أعلم بما يصلح لخلقه، وما هاته التشريعات والأحكام الرّبانية إلا هدى ورحمة للنّاس، بها تُحفظ الأسرة المسلمة وتكون في الاتّجاه السّليم. أمّا إذا حدنا عن هذه الأسس القويمة فسيؤدّي ذلك إلى شقاء وتعاسة أفراد الأسرة، رجالا ونساء وأطفالا، وفقدان بوصلة القيادة وتفشّي ظاهرة العنف الأسري واستفحالها وستُشلّ كلّ مقوّمات الحياة التي يحتاجها المرء داخل الأسرة كانعدام الأمان وغياب الرّاحة والطمأنينة وهذا نذير بتفرّقها وتفكّكها. والله عزّ وجلّ يقول: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣].

**هاجر اليعقوبي**

**عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير**

# التصدّي للأجندات الدّوليّة والوطنيّة لمناهضة قوانين الأسرة الإسلاميّة

الكلمة الخامسة

ولاية لبنان

أحييكن بتحية الإسلام، فالسلام عليكن ورحمة الله وبركاته،

قال الله تعالى في كتابه الكريم وبعد بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠]

**أخواتي الكريمات:**

إنّ ما يسمى بقضية المرأة، هي من القضايا التي يعتمدها الغرب في نشر حضارته ومفاهيمه خاصة في العالم الإسلامي، فوضعوا الأهداف ورسموا الخطط، وحددوا الوسائل، ورصدوا الأموال الطائلة في سبيل فرض نموذجها الديمقراطي الغربي العلماني، والذي ينصبّ على القضاء على الأسرة المسلمة المتماسكة، بهدف خلخلة أركان المجتمع في البلاد الإسلامية وتفتيت الروابط الأسرية والعائلية. وما يتبعه من انتشارٍ للمفاهيم الغربية بكل ما فيها من انحدار في القيم والأخلاق والسلوك كما هي الحال في المجتمعات الغربية، فينهدم المجتمع في بلاد المسلمين وهذا ما يسعون إليه.

وبعد أن كان الغرب يتعمد إلباس مفاهيم الكفر ثوباً إسلامياً لسهولة استساغتها من قبل المسلمين لدسّها في الحياة الإسلامية على أنها من الإسلام، أصبح في الآونة الأخيرة يُظهر حقده الدفين بعلانية وعنجهية ليعلن حربه الشعواء دون مواربة أو تزييف ضد أحكام الدين الإسلامي، فركّز على عناوين مهمة وخطيرة تمهد لتحقيق نصره على أحكام الإسلام، مثل تجديد الدين وتطوير الخطاب الديني وتعديل الأحكام الشرعية لتتوافق حسب زعمهم مع العصرنة والحداثة، وخاصة تلك التي تتعلق بالأسرة المسلمة من خلال تصويب سهامهم السامة نحو المرأة المسلمة ودورها الأصلي وعفتها، لتيقنهم من أهمية دورها في حياة الأسرة والمجتمع. ولتنفيذ خططهم الرامية لضرب الإسلام والقضاء عليه في نفوس المسلمين، كان لا بدّ للوصول للمرأة وإخراجها عن دورها الأساسي من كونها أماً وربة بيت ومنجبة للرجال، التقية الواعية العارفة لدينها وغاية وجودها وصانعة للأبطال.

وتبعا لذلك فقد تبنت أمريكا وما يسمى «بالأمم المتحدة بجمعياتها» هذا الأمر بكل وسائله: فقد عقدت عدة اتفاقيات وإعلانات دولية مثل (الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة عام ١٩٥٢) و(إعلان طهران لحقوق المرأة عام ١٩٦٨ م ) و(الإعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو» عام ١٩٧٩م)، وكذلك عقد سلسلة من المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة من أجل تكريس الاتفاقيات والعمل على تنفيذها وتحقيقها، فكان المؤتمر الأول عام ١٩٧٥ المسمى (عام المرأة الدولي) والذي عُقد في مكسيكو سيتي داعياً إلى المساواة والتنمية والسلم. ثم مؤتمر كوبنهاجن للمرأة عام ١٩٨٠م، ومؤتمر نيروبي عام ١٩٨٥م، ومؤتمر السكان والتنمية الذي عُقد في القاهرة عام ١٩٩٤م والذي دعا في تقريره إلى إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والتناسلية بما فيها تحديد النسل. ثم مؤتمر بكين عام ١٩٩٥، ومؤتمر هولندا عام ١٩٩٩م حيث أباحوا فيهما الشذوذ والإجهاض الآمن وممارسة الزنا تحت مسمى الحرية الجنسية للمراهقين والمراهقات!!

كما انبثق عن هذه المؤتمرات الدولية مؤتمرات إقليمية تُناقش في كل منها مواضيع خاصة بالمرأة مثل: المرأة والإعلام، المرأة والتعليم، المرأة والأسرة، المرأة والتنمية، وتمكين المرأة الاقتصادي، وغيرها من المواضيع الرامية إلى تضليل المرأة التي هي جزء بل أساس وطيد في تكامل الأسرة وتماسكها. ولا ننسى المنظمات المختلفة مثل اليونيسيف واليونسكو واليونيفيم الذين ركزوا على مفهوم «الجندر» الذي هو دعوة صريحة إلى المثلية الجنسية بالمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة وإلغاء كل الفوارق الخَلقية بينهما حتى البيولوجية منها، منكرين قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى﴾، وكذلك مفهوم الزواج المبكر، ممزوجا بالثقافة الإنجابية مما أدى إلى ارتفاع نسبة العنوسة وانتشار الفاحشة والرذيلة...

وطبعا كل هذه المنظمات والجمعيات والمؤتمرات أنفق عليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة العفو الدولية بسخاء ليس حبا وكرما، بل يظهر السبب في الآية الكريمة: ﴿مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

ولو نظرنا أخواتي إلى حال المرأة في بلاد من يدّعون حمل شعلة التحرير لها في عالمنا الإسلامي لرأينا الحالة المزرية التي وصلت إليها المرأة في نظامهم العلماني الديمقراطي، ويظهر ذلك في إحصائيات موثقة لا يتسع المقام هنا لذكرها، وأقتصر على بعض الأمثلة في أمريكا فقط باعتبارها قمة ما يُسمى بالحضارة الغربية حيث ٧٤٪ من العجائز الفقراء والذين لا مأوى لهم هم من النساء، ٨٥٪ يعشن وحيدات دون أي معين أو مساعد!! ومن ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ كان في أمريكا ما يقارب مليون امرأة يعملن في البغاء. ووفقاً للعمل الدولية يُستخدم ما لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ طفل كبغايا كل عام كجزء من الصناعة الأمريكية للاتجار بالجنس والبالغ ٩,٨ مليار دولار.

ووفقاً لتقرير على CNN في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بلغ إجمالي عدد الأطفال الذين ولدوا ما مجموعه ٢٤٩,٠٧٨ طفلاً رضيعاً للفتيات البالغات من العمر ١٥ إلى ١٩ سنة، فها هم لا يهاجمون العلاقات غير الشرعية لهذه الفئة العمرية التي يعتبرونها صغيرة على الزواج المبكر في العالم الإسلامي في بلادهم - رغم ما ينتج عنه من مواليد لقطاء وأمهات عزباوات صغيرات - بينما نراه يتصدر جدول أعمال المنظمات النسوية في بلداننا الإسلامية!!

وبلغت نسبة الأسر بلا زواج ٤٨٪ عام ٢٠٠٠، ونسبة الآباء الذين لم يتزوجوا ٣٥٪ والأمهات ٤٢٪. مليون من القاصرات في أمريكا يحملن دون زواج و٤٠٠ ألف منهن يقمن بعملية إجهاض. وأكثر من ٥٠٪ من الذكور ومليون ونصف مليون امرأة قد مارسوا الشذوذ الجنسي. وهذا غيض من فيض من نتائج ديمقراطيتهم وحرياتهم، حياة الفوضى والانحلال الاجتماعي الذي يعيشونه ويريدون تصديره لنا بكل الوسائل...

فهل هكذا أخواتي الكريمات يكون الارتقاء بالمرأة وبأسرتها؟ أم أن الهدف من وراء هذه المشاريع والاتفاقيات النفاذ إلى حياة المسلمين الاجتماعية وتدمير الأسرة المسلمة بإفساد نساء المسلمين وبالتالي إفساد الجيل المسلم بأكمله؟!!

أظن أن الإجابة واضحة، وللأسف تحقق لهم جزء كبير من أهدافهم وخططهم!! فالمتتبع لأحوال الحياة الاجتماعية في بلاد العالم الإسلامي لا يخفى عليه ما تمر به الأسرة المسلمة من أحوال سيئة بالغة الخطورة، ومن اضطراب وقلق يكاد يلفها من كل جانب من جوانبها...

نعم هذا هو الحال من تحالف واجتماع، وهذا ما عليه الأسرة اليوم من انقسام وضياع، جراء التعديلات القانونية والتدابير السياسية التي طالت حياتنا الأسرية بكل جوانبها ابتداء بالزواج وهو الميثاق الغليظ، وانتهاء بتحديد النسل. ففي مصر أكد الرئيس السيسي في تاريخ ٢٠١٧/٩/٣٠ بضرورة الحفاظ على البنات القاصرات من ظاهرة الزواج مما أدى إلى مسارعة مجلس الشعب بتشريع قانون لحظر الزواج قبل سن ١٨ سنة، كما دعت منظمة العدل والتنمية - وهي منظمة أهلية تعمل وفقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتشريعات حقوق الإنسان الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة - إلى إصدار تشريعات صارمة لرفع سن الزواج للذكور والإناث إلى ٢٠ عاماً بالإضافة إلى إصدار قانون لتجريم الزواج المبكر وتجريم زواج القاصرات أو الزواج العرفي، ولمواجهة ما يسمونه خطر الزيادة السكانية في مصر وزيادة معدل المواليد اقترحت هذه المنظمة الأهلية إصدار قانون وتشريع يمنع الأسرة من إنجاب أكثر من طفلين لمدة ١٠ سنوات مع عدم حصول الطفل الثالث على الدعم أو مجانية التعليم. بينما الشرع حثّ على الزواج للتكاثر والتناسل وزيادة النوع البشري لقول رسول الله ﷺ «تَنَاكَحُوا تَكَاثَرُوا تَنَاسَلُوا فَإِنِّي مُبَاهٍ بِكُمُ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أما في تونس فقد عمدت وزارة المرأة والأسرة إلى رفع التحفظات على اتفاقية سيداو المخالفة لكثير من الأحكام الشرعية المعلومة في الدين بالضرورة. فأصدرت قانونا يبيح للمسلمة الزواج من غير المسلم بينما الشرع يحرم هذا الزواج في نص واضح وصريح لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ حتى أحكام النفقة لم تسلم منهم فأصدر القضاء حكماً استثنائياً يلزم أمّاً بالتكفل بنفقة أبنائها بعد طلاقها من زوجها كمساهمة منها في الإنفاق على أبنائها الذين في حضانة طليقها!! بينما الشرع لم يوجب على المرأة النفقة حتى لو كانت قادرة عليها، وأوجبها على وليها من الرجال، وتلك النفقة حق للمرأة على الرجل لا منّة، تأخذها عزيزة كريمة، قال تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧] وقال سبحانه: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾. هذا بالإضافة إلى منع تعدد الزوجات وإعطاء القانون الحق للمرأة في تطليق الزوج بدون سبب معتبر شرعاً...

أما في السودان فتعتبر قضايا النفقة من أكثر القضايا انتشاراً في المحاكم السودانية إذ يصل عددها إلى ٧٠ قضية نفقة في اليوم وذلك لافتقار قانون الأحوال الشخصية السوداني لسنة ١٩٩١ والقائم على غير أساس الإسلام، على مواد ملزمة تيسر تحصيل النفقة من الزوج وبالتالي معاناة حقيقية تعيشها المطلقة مع أولادها.

وفي الأردن تم إيجاد المجلس الأعلى للسكان والهدف منه الحدّ من التوالد والتناسل بتحديد النسل والعقم وذلك بحجة تحسين الأوضاع الاقتصادية للسكان وربط الفقر والبطالة بالنمو الأسري، في حين إنه صدر تقرير رسمي عام ٢٠٠٤ يشير إلى أن نسبة الإنجابية بلغت عام ١٩٧٦ (٧,٤) بينما وصلت مؤخرا إلى (٢,١) والبطالة والفقر وعجز الموازنة السنوية في ازدياد، وما الحراك الشعبي والنقابي الذي حصل مؤخراً إلا خير دليل على خطأ ربطهم زيادة معدل الولادات بتأزم الوضع الاقتصادي, وذلك لتضليل الرأي العام وحرف بوصلته عن محاسبة الدولة لأنها هي من أنتجت هذا الواقع المزري بسبب تطبيق الرؤية الاقتصادية الرأسمالية في بلاد المسلمين!!

أما في تركيا فقد اعتبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في كلمة ألقاها خلال مشاركته في فعالية نظمتها وزارة الأسرة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، أنه من الضروري تحديث أحكام الإسلام مشيراً إلى أنه لا يمكن تطبيق الإسلام بأحكام صدرت قبل ١٤ و١٥ قرناً، وتطبيق الإسلام يختلف بحسب المكان والزمان والظروف وهنا يكمن جمال الإسلام حسب رأيه!! وهذا ما عكسته قوانين الزواج في البلاد والتي تجري في محاكم مدنية بالإضافة إلى إلغاء تعدد الزوجات بشكل رسمي منذ عام ١٩٢٦. بينما الشرع أجاز تعدد الزوجات لقوله تعالى ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾.

إذن أخواتي.. اجتمعت إملاءات المنظمات الغربية مع عمالة الحكومات والأنظمة، وانضباع العديد بالحركات والجمعيات النسوية التي ما وجدت إلا للإفساد.. فكانت النتيجة برامج ومشاريع تنادي بتحرير المرأة ومساواتها مع الرجل، بالإضافة إلى تعديلات قانونية تعمل على اجتثاث ما بقي من الإسلام في العلاقات الأسرية، بل تشويه القوانين الربانية في نظر المسلمين جميعاً. حيث بدأت هذه الأنظمة العميلة بتحقيق ما انتهت إليه الاتفاقيات الدولية وأشغلوا المرأة المسلمة بقضايا أوهموها أنها مفصلية وجوهرية لرفع الظلم عنها بعد أن أوهموها بأن هذا الظلم الواقع عليها آتٍ من أحكام الإسلام. فسنوا القوانين التي تهاجم حدود الله ليصبح الزنا مباحا، وحرّفوا أحكام الله في الطلاق والميراث وتعدد الزوجات والاختلاط، وتغيير الزواج الشرعي إلى زواج مدني، وأباحوا زواج المسلمة بكافر، وللمسلم أن يتزوج أخته بالرضاع، بالإضافة إلى التلاعب بعدة الطلاق الشرعية، وتجريم الزواج المبكر ومحاربته باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان يعاقب عليه القانون، وأيضاً تشجيع المرأة الحامل على الإجهاض وتناول حبوب منع الحمل، انتهاء باتخاذ إجراءات لتنفيذ سياسة تحديد النسل لخفض نسبة النمو المرتفعة في الولادات والتي باتت تؤرق الغرب بشكل فظيع. بالإضافة إلى غياب المودة والرحمة والسكينة بين الزوجين، وطاعة الأبناء لأهلهم، وصلة

الرحم بين العائلة الواحدة، هذا بالإضافة إلى النتائج السلبية لهذه الأحوال السيئة من طلاق وتمزيق للأسرة الواحدة وتشتت أفرادها وغيرها من المشاكل كاجتياح الاختلاط حياة المسلمين، وامتلاء بيوت العجزة والمسنين بكبار السن، وانتشار النساء الكاسيات العاريات المتبرجات... الخ. أي باختصار، إن المتتبع لأحوال الأسرة المسلمة يرى أن الفساد قد عمَّ وطمَّ، وظهر بشكل جليّ علني، إذ أصبحت العائلة الواحدة خليطاً من أفكار إسلامية وأخرى غربية، وفي أكثر الأحيان تكون الغلبة لأفكار الكفر بغياب المربية الأم، بينما تنزوي أفكار الإسلام ومفاهيمه في زاوية الغربة عن أفرادها. قال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

**أخواتي الكريمات:**

إن ما ذكرناه يعزز ما نحاول تبيانه أنه من المستغرب بل ومن المستهجن أن نفهم أن هذه المؤتمرات والاتفاقيات والتي في ظاهرها تدخل ضمن مشاريع التنمية وتمكين المرأة بينما فعليا هي ضمن محاولات الغرب الحثيثة لحرف المرأة المسلمة عن مسارها الذي رسمه لها خالق الكون والإنسان والحياة، وليوغلوا بإفساد الأسرة المسلمة المترابطة والقائمة على أحكام ربها. إذ لم يعد يخفى على كل متمعن في مواد وبنود تلك الاتفاقيات الدولية أنها وُضعت وسُنّت فقط لاجتثاث أحكام الإسلام من حياة المسلمين وخاصة فيما يتعلق بنظام حياتهم الاجتماعي وهو الذي بقي إلى حد ما يحتفظ ببعض أحكام الدين الحنيف. وللتأكيد فقد نصت المادة ٢ من اتفاقية سيداو على «إبطال القوانين والأعراف دون استثناء لتلك التي تقوم على أساس ديني واستبدالها بقوانين دولية». وأيضاً المادة ٤ من الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة سنة ١٩٩٣ أنه «ينبغي للدول أن تُدين العنف ضد المرأة، فلا تتذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبارات دينية بالتنصل من التزامها بالقضاء عليه، وينبغي لها أن تتبع بكل الوسائل الممكنة ودون تأخير سياسة تهدف إلى القضاء على العنف ضد المرأة».

وهكذا نرى أخواتي الكريمات كيف يتم تصوير أن كل ما تطمح إليه المرأة من أمن وأمان ورفع للظلم عنها، لا يمكن تحقيقه إلّا بإزالة عقبة الدين، إشارة منهم إلى الدين الإسلامي وذلك لأنه لا يوجد دين ينظم حياة البشرية جمعاء إلا الدين الإسلامي. وبالتالي هم يسعون إلى استبدال الاتفاقيات الدولية وبنودها بالأحكام الشرعية التي تدّعي اهتمامها بالمرأة وشؤون حياتها وأسرتها.

نخلص من هذا كله إلى القول بأن كل المبادرات التي تُطرح اليوم والمؤتمرات التي عُقدت وستعقد، ما هي إلا مناورات غربية صليبية للتعمية والمغالطة، ومصيرها الفشل إن شاء الله ما دام هناك عقول وقلوب وعيون ساهرة متبصرة وواعية. حيث إنه يجب القضاء على مثل هذه الحضارة وعلى شرورها، لأنها لم تسبب إلّا الشقاء والعنت للبشرية جمعاء وليس للمرأة فقط، فهم في الجانب الروحي ضائعون، وفي الجانب الأخلاقي غاية في الانحطاط، وفي الحياة الاجتماعية كل التفكك والانهيار، فلا أسر ولا عائلات ولا أنساب، وغير ذلك من الآثار السلبية لهذه الحضارة على أصحابها، والتي ذكرنا جزءا بسيطا منها إذ لا مجال لذكرها كلها والوقوف عليها...

فلنعمل على أن لا يستمروا في هذا التدمير سواء على أيديهم أو أيدي دعاة التغريب والتخريب. وهذا يكون إذا بقيت الأمة الإسلامية متمسكة بثوابتها الإيمانية وبخطوطها الحمراء، فنحن مسلمون، ووجب أن تكون زاوية النظر للأمور صغيرها وكبيرها من زاوية العقيدة الإسلامية فقط، لنرى ماذا أمرنا الإسلام وبين لنا من أحكام فنتبعها ونعمل بها.. فهم يعملون بكل جهد للحيلولة دون النهضة الصحيحة التي لن تكون إلا على يد جيل واعٍ لدينه مدركٍ أنه لن يتحقق الخير والعزة والازدهار إلا بدولة إسلامية تحكم بشرع الله وأحكامه...

وعلينا نحن كنساء مسلمات بأن نحارب أي دعوة علمانية بثوب إسلامي وأي مقررات دولية تعبث في جميع شؤون حياتنا، وعلينا أن نزن هذه الدعوات الزائفة والمنظمات المفسدة التي تتبناها بميزان الشرع والدين الحنيف لكي لا ننزلق وأسرنا في المنزلقات الخطيرة. قال تعالى ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ وقال سبحانه: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى﴾..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**رنا مصطفى**

**عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير**

# إنقاذ الأسرة من خلال النظام الاجتماعي الإسلامي

(مترجمة)

**الكلمة السادسة**

**ولاية تركيا**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. أيتها الأخوات العزيزات

عندما يقول رب العالمين، ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، يسأل رب العالمين أيضا، ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]. إن السبب في كون المجتمعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المجتمعات في البلاد الإسلامية، تكافح أزمة تؤثر على الانسجام ووحدة الحياة الزوجية والأسرية هو هذه الأنظمة الأنانية والعاجزة والناقصة والمفسدة التي صنعها الإنسان، التي تنتج من العقول الضالة.

«الأسرة هي جوهر المجتمع وأساسه». يتكون المجتمع والأسرة من النساء والرجال. وبالتالي، فلـ«إنقاذ الأسرة»، نحن بحاجة إلى نظام ينظم العلاقة بين الرجال والنساء بفعالية بطريقة مفيدة ومثمرة للمجتمع ما يضمن تعاونًا صحيًا بين الجنسين في أنشطة الحياة مع ضمان حماية الوحدات العائلية القوية. كما ينبغي أن يكون نظامًا ينظم حقوق وأدوار وواجبات كل فرد من أفراد الأسرة بشكل فعال بحيث تتكامل جميع المسؤوليات بعضها مع بعض، ما يضمن وحدة الأسرة القوية ومكانًا للهدوء والسعادة والراحة. هذا النظام هو بلا شك النظام الاجتماعي في الإسلام الذي يقوم فقط على القوانين الإلهية، التي أتت لمنع الفساد الذي يتولد عن العقل البشري العاجز والمحدود.

إن عواقب عدم وجود نظام اجتماعي مع قوانين وأنظمة متشعبة متعددة. أدت العلاقات الحرة بين الرجال والنساء إلى الفوضى ومشاكل هائلة، مثل الارتفاع الكبير في العلاقات خارج نطاق الزواج ما أدى إلى انهيار الأسر. عدد لا يحصى من الأطفال الذين ولدوا لا يعرفون آباءهم؛ هذا غير أوبئة الحمل في سن المراهقة والأمراض المنقولة جنسيا إضافة إلى مئات الآلاف من الأمهات العازبات اللواتي يكافحن من أجل تربية أطفالهن بمفردهن؛ ومستويات مروعة من الاغتصاب والجرائم الجنسية الأخرى ضد المرأة. بالإضافة إلى ذلك، أدت محاولات «مساواة» حقوق الرجال والنساء وأدوارهم وواجباتهم بموجب المفهوم الخاطئ «للمساواة بين الجنسين»، والبدائية وعدم الوضوح في مسؤوليات الجنسين، إلى الارتباك والتنافس والخلاف بين الزوج والزوجة في الحياة الزوجية والأسرية، ما ساهم بشكل كبير أيضا في تسونامي المشاكل العائلية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البلاد الإسلامية.

لا ترى الأيديولوجيات والأنظمة الرأسمالية والشيوعية والاشتراكية المهيمنة اليوم الحاجة إلى تنظيم العلاقات بين الرجل والمرأة. فالرأسمالية ترفض الأحكام والقوانين التي تنظم الاجتماع بين الجنسين، معتقدة خطأً أن هذا مقيد للمجتمع، وتتبنى بدلاً من ذلك أن المجتمع لا بد وأن يقوم على الحريات وبخاصة الحرية الشخصية، وتكرس إشباع الرغبات الفردية الأنانية، مثل المادية، وقيم المتعة والأنانية. غالباً ما يعتبر الأفراد داخل المجتمعات التي تقوم على الثقافة الرأسمالية بأن الزواج وإنجاب الأطفال يشكلان عائقاً أمام مصالحهم المادية وغرائزهم. أما فيما يتعلق بالأيديولوجيات الشيوعية والاشتراكية فهم لم ينكروا وجود الخالق فحسب وإنما نظروا إلى الإنسان المخلوق على أنه كأي مادة في الطبيعة. تابعت الصين الشيوعية سياسة «طفل واحد لأسرة واحدة» لأكثر من ٣٥ عامًا، خوفًا من عدم القدرة على توفير الاحتياجات الغذائية والاحتياجات المادية الأخرى للسكان المتزايدين في سعي منها إلى تحقيق التنمية والتقدم من خلال إخصاء شعبها. في الواقع، كل من سياسات الاستزراع الرأسمالي وكذلك سياسات الإخصاء الشيوعي لم تؤد إلا إلى شيخوخة السكان وتزايد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. كل قوانينهم كان لها تأثير سلبي على مؤسسة الزواج والأسرة. ومع غياب الأحكام السليمة، أصبح الكائن البشري الذي يعيش تحت هذه الأيديولوجيات خنزيراً غينيا لوجهات النظر والقوانين وأنماط الحياة المتغيرة باستمرار.

في المقابل، كان الإسلام الطريقة الوحيدة للحياة والمبدأ الفريد الذي يمتلك نظاما اجتماعيا شاملا يجسد مجموعة كاملة من القيم والقوانين والحدود التي تنظم بفعالية العلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمع وتنظم واجباتهما الزوجية والأسرية لإيجاد وحدات عائلية قوية ومتجانسة والحفاظ عليها. يقوم هذا النظام الاجتماعي الإسلامي على العقيدة الإسلامية ويهدف إلى تنظيم الاجتماع بين الرجل والمرأة لتحقيق التعاون بين الجنسين في المجتمع وإيجاد بيئة منتجة ومفيدة وآمنة فيها يتم حماية كرامة الرجال والنساء على حد سواء ما يوجد حياة زوجية متينة وعائلات مطمئنة.

لا يتحقق التعاون الصحي بين الرجال والنساء من خلال السماح لهم بالتفاعل بحرية ولا عن طريق فصل النساء عن المجتمع. بل يتم تحقيقه من خلال تطبيق مجموعة من القوانين والأحكام التي تستند إلى النظرة الصحيحة بغريزة النوع والتي توجه الجانب الجنسي للعلاقة التي يمكن أن تنشأ بين الرجل والمرأة للزواج فقط. ويستند النظام الاجتماعي الإسلامي إلى وجهة النظر الصحيحة هذه - وهي وجهة نظر تجسد الطهارة والصلاح والعفة التي تضمن التعاون الصحي بين الجنسين وتحمي وحدة الأسرة، وبالتالي تؤدي إلى الهدوء والطمأنينة داخل المجتمعات وتضمن استمرار الجنس البشري.

في المجتمعات الرأسمالية أو الشيوعية أو الاشتراكية الليبرالية، وكذلك الثقافات الشرقية غير الإسلامية، تركز العلاقة بين الرجل والمرأة على العنصر الجنسي وجانب المتعة بدلاً من الغاية الصحيحة لغريزة النوع التي تحافظ على الجنس البشري. هذه المجتمعات تعتبر تحفيز الرغبات الجنسية أمرا لا غنى عنه. ومن ثم، فإنهم يبتكرون عمدا ويعرضون مختلف الوقائع والوسائل والمواد التي تثير الأفكار الجنسية في مجتمعاتهم من أجل إثارة الغريزة الجنسية عند الرجال والنساء. وبالتالي، فإن الاختلاط الحر في منازلهم، وحدائقهم، وطرقهم، وأحواض السباحة، أو الحفلات، والمواعدة، والنوادي، والأفلام، والموسيقى، والكتب، والمجلات، وما إلى ذلك من الأمور التي تحفز الغريزة الجنسية ما

هي إلا نتاج طبيعي أن يكون في هذه المجتمعات المهووسة بعنصر المتعة الذي تقوم عليه العلاقة بين الجنسين. كل هذا شكل عاملا سببيا مهما في «أزمة العائلة» في المجتمعات الليبرالية، والاشتراكية والشيوعية. وبالتالي، يجب أن يكون الحل العقلاني هو استئصال المثيرات التي تؤجج الغريزة الجنسية وتثير الأفكار الجنسية في الحياة العامة، وبدلاً من ذلك توجيه نظرة المجتمع لحقيقة الجانب الجنسي للعلاقة بين الرجل والمرأة: وهو الزواج والإنجاب.

**الأخوات العزيزات:**

بالنسبة لنا كمسلمين، يجب أن يكون اهتمامنا الحقيقي والمرجع الوحيد لنا هو وجهة النظر الإسلامية. إن علينا كمسلمين أن ننظر إلى غريزة النوع والجانب الجنسي في العلاقات بين الرجل والمرأة في ضوء القرآن والسنة فحسب. ويجب أن نتبنى هذا المنظور الصحيح. عند القيام بذلك سنرى بوضوح أن الآيات القرآنية تثبت أن الغرض من وجود غريزة النوع هو الإنجاب والزواج فقط، في حين إن عنصر المتعة الذي ينشأ عن تحقيق هذه الغريزة أمر طبيعي ولكن يجب أن يقتصر على إطار الزواج وحده. علاوة على ذلك، لا ينبغي أن يكون محور وجهة النظر نحو العلاقة بين الرجل والمرأة. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] ويقول تعالى أيضا: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١] ويقول أيضا سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [النحل: ٧٢]

هذه هي وجهة النظر التي يقوم عليها النظام الاجتماعي الإسلامي، وتنظم أحكامه المختلفة العلاقة بين الرجل والمرأة بشكل فعال، بحيث يقتصر إطلاق الرغبات الجنسية وإشباع الجانب الجنسي على الزواج وحده. واسمحن لي أن أقدم لكن بعض الأمثلة إن شاء الله:

١- أولاً، يأمر الإسلام كل رجل وكل امرأة بتجنب نظر كل منهما إلى عورة الآخر - أجزاء الجسم التي يحظر عليهم رؤيتها. وجاء الأمر من الله سبحانه وتعالى: ﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم﴾ [النور: ٣٠] ثم يقول سبحانه وتعالى مخاطبا النساء: ﴿وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن﴾ [النور: ٣١] كما يُلزم الإسلام الرجل والمرأة بتجنب نظرة الشهوة وغض البصر إذا ما كان الشخص غير الزوج أو الزوجة. وقد روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لاَ تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ فَإِنَّ لَكَ الأُولَى وَلَيْسَتْ لَكَ الآخِرَةُ»

٢- ثانياً، أمر الله سبحانه وتعالى النساء بتغطية أجسادهن بالكامل، باستثناء وجوههن وأيديهن في وجود الرجال غير المحارم (الرجال الذين يمكنهم الزواج بهن). كما أمر سبحانه وتعالى النساء بارتداء الخمار (غطاء الرأس) والجلباب (قطعة واحدة من الملابس الخارجية التي تنسدل إلى الأرض والتي تغطي ملابسهن المنزلية، وزينتهن، وأجسادهن كلها باستثناء وجوههن وأيديهن) عندما يغادرن منازلهن ويخرجن إلى الحياة العامة. قال النبي ﷺ: «إِنَّ الْجَارِيَةَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُرَى مِنْهَا إِلا وَجْهُهَا وَيَدَاهَا إِلَى الْمَفْصِلِ» (رواه أبو داوود) والله سبحانه وتعالى يقول، ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاء الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٩]

٣- ثالثاً، يحرم الله سبحانه وتعالى على المرأة التزين (التبرج) في حضور غير المحرم، والذي يمكن أن يثير الناحية الجنسية عند الرجال. يقول الله سبحانه وتعالى، ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]

٤- رابعاً، حرم الإسلام خلوة الرجل بالمرأة دون محرم. قال رسول الله ﷺ: «لاَ يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلاَّ وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ».

٥- خامساً، يعلق الإسلام أهمية كبيرة على فصل الرجال والنساء غير المحارم في الحياة الخاصة والعامة، ويحرم اختلاطهم ويسمح لهم بالاجتماع فقط لسبب يقره الشرع كالاجتماع للتجارة والتعليم والتوظيف والعلاج الطبي والأنشطة السياسية، والحفاظ على العلاقات مع الأقارب أو حمل الدعوة الإسلامية. فصل الرسول الرجال عن النساء في الصلاة. وعندما رأى النبي ﷺ الرجال والنساء يختلطون أثناء مغادرتهم المسجد، أمرهم بالانفصال، بل وجعل مداخل مختلفة للرجال والنساء في المسجد لضمان هذا الانفصال. روى حمزة بن أبي أسيد الأنصاري، عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول وهو خارج من المسجد فاختلط الرجال مع النساء في الطريق فقال رسول الله ﷺ للنساء: «اسْتَأْخِرْنَ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَكُنَّ أَنْ تَحْقُقْنَ الطَّرِيقَ عَلَيْكُنَّ بِحَافَاتِ الطَّرِيقِ» فكانت المرأة تلتصق بالجدار حتى إن ثوبها ليتعلق بالجدار من لصوقها به. [رواه أبو داود]. عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لو تركنا هذا الباب للنساء» [رواه أبو داود] كما أن النبي ﷺ نظم أيضا دروسا منفصلة لتعليم الرجال والنساء أحكام الإسلام.

٦- وأخيراً، منع الإسلام إشاعة الفاحشة في المجتمع أو النظرة الجنسية للمرأة أو المجتمع - سواء في الإعلانات أو الأعمال الدرامية أو الأفلام أو الكتب أو الموسيقى أو أي وسيلة أخرى! كما أنه أمر بالعفة وحظر أي علاقة جنسية خارج إطار الزواج، وكل ما قد يؤدي إلى ذلك - من مثل احتضان أو إمساك يد أو تقبيل رجال من غير المحارم. كما نص على عقوبات شديدة على العلاقات خارج نطاق الزواج، بما في ذلك عقوبة القتل في حالة الزنا للمحصن.

إلى جانب كل هذا، رغّب الإسلام بشدة بالزواج وحث عليه، كما حث على الزواج في سن مبكرة ما يضمن إشباع الناحية الجنسية بالطريقة الصحيحة ويمنع الفساد الذي يمكن أن يحدث في المجتمع بسبب التأخير أو النفور من الزواج. قال النبي ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاء». [رواه البخاري، وابن ماجه، ومسلم]

أيتها الأخوات العزيزات، كل هذا يحافظ على علاقة نقية بين الجنسين، ويضمن التعاون الصحي بينهما، ويحافظ على قدسية الزواج، ويحمي الحياة الأسرية، ويمكّن الرجال والنساء من التركيز بنجاح على هدفهم النهائي في الحياة، وهو إرضاء الله سبحانه وتعالى.

**الأخوات العزيزات:**

إن النظام الاجتماعي الإسلامي ليس حيوياً في تنظيم العلاقة بين الرجال والنساء في المجتمع بشكل فعال فحسب بل إنه حيوي في تنظيم أدوار وحقوق ومسؤوليات الرجال والنساء بشكل فعال في إطار الزواج ووحدة الأسرة بطريقة تحقق الهدوء في الزواج والانسجام في الحياة الأسرية وبين أفراد الأسرة، بدلاً من الارتباك والنزاعات والانقسام والإهمال فيما يتعلق بحقوق بعضهم البعض. وعلى النقيض من الأنظمة التي وضعها الإنسان، لا يتم تحديد الأدوار والحقوق والواجبات في الإسلام على أساس المساواة بين الجنسين أو حرية الاختيار، ما يخلق نهجًا فرديًا ضارًا للحياة الأسرية، ولا يتم تحديدها كذلك على أساس التقاليد غير الإسلامية التي تحرم المرأة من حقوق وأنشطة معينة يوفرها لها الإسلام. على العكس من ذلك، فإن الزواج الإسلامي وقانون الأسرة يشرعان من قبل الله سبحانه وتعالى وحده، العالم بما هو الأفضل لجميع الأفراد داخل هيكل الأسرة - الرجال والنساء والأطفال والمسنين والأسرة الممتدة على حد سواء. إن حقيقة أن هذه الحقوق والواجبات يتم إقرارها إلهيا في النظام الاجتماعي الإسلامي يوجد في النهاية بُنى أسرية سليمة ومجتمعًا صحيًا بشكل عام كما كان الحال في تاريخنا كأمة.

على سبيل المثال، يصف «الأرستقراطي العثماني» Münevver Ayaşlı Hanımefendi، كاتب عاش ما بين عامي (١٩٠٦-١٩٩٩)، ويتتبع تجربته كطفل ولد لعائلة عثمانية (١٩٠٦) في ظل الحكم الإسلامي للخلافة العثمانية: «لا أعتقد أن جمال ونقاء وإخلاص الحياة الأسرية العثمانية قد وجد في أي مكان آخر، فالحياة العثمانية الإسلامية كانت حياة في قمة الجمال [...] إذا سألتني ما هي الحياة العثمانية، سأجيب على ذلك أنها كانت قصيدة جميلة مزينة بالأزهار».

هذا هو الوضع المرغوب به للعائلة! يجب أن تكون العائلة المسلمة مثل هذه القصيدة الجميلة المنمقة التي تحدث عنها! نشأ الوئام في هذه الحياة الأسرية الشعرية من حقيقة أن مختلف الأدوار والواجبات والحقوق المنصوص عليها في الإسلام للرجال والنساء والأطفال في الزواج والحياة الأسرية كانت مكملة لبعضها البعض. وعلاوة على ذلك، يتم توزيع المسؤوليات الزوجية والأسرية المتميزة على الرجال والنساء وفقا لتنوع طبيعة كل واحد منهم وخصائصه. في هذا البناء الذي ينظمه الله سبحانه وتعالى، الرجل هو الوصي والقوام على الأسرة، في حين إن المرأة هي ربة البيت وراعية الأطفال وعليها واجب طاعة زوجها. ومن ثم، تُعطى حضانة الأطفال للمرأة، بينما يُمنح الرجال في بعض الحالات حصة أكبر من إرث المرأة حيث إنه مسؤول عن النفقة المالية ليس على زوجته وأطفاله فحسب بل أيضاً على كثير من أقاربه من الإناث، فيما ليس على المرأة واجب إنفاق مالها على أسرتها. وبالنظر إلى أن عمل المرأة في المنزل يتطلب قدراً كبيراً من اهتمامها وجهدها ووقتها، فإن الشريعة لم تطلب منها مسؤولية التكسب للأسرة، بل رفعت هذا العبء عنها وجعلتها واجبا على الرجل... لا تعكس هذه الاختلافات في حقوق وواجبات للنوع الاجتماعي أي تسلسل هرمي أو تفوق للرجل على المرأة. بل هي ببساطة مسؤوليات تضمن أن جميع احتياجات الحياة الأسرية يتم الاهتمام بها بشكل فعال، وحيث يعرف كل فرد من أفراد الأسرة واجباته، وبالتالي تقل النزاعات حول الواجبات، ويتوفر بذلك وسيلة لحل الخلافات بفعالية لمنع التصعيد قدر الإمكان.. وبالتالي، فإن هذه القواعد الإلهية التي تحكم العلاقة بين الزوجين هي أركان الأسرة المسلمة. وعلاوة على ذلك، جعل الله سبحانه وتعالى للرجل والمرأة أجرا عظيما إذا ما أدوا ما عليهم داخل وحدة الأسرة بإخلاص. يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلاَ تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ اللّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُواْ وَلِلنِّسَاء نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُواْ اللّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٣٢]

**الأخوات العزيزات:**

كان هذا النموذج الإسلامي الناجح لتنظيم الحياة الأسرية هو ما أدى إلى انبهار أولئك من دول أخرى بانسجام حياة العائلة المسلمة. فعلى سبيل المثال، قال إدموندو دي أميكوس، وهو رحالة إيطالي زار أراضي دولة الخلافة في القرن التاسع عشر: «إن التركي لطيف وعادل تجاه عائلته. وهو بصفة عامة أكثر احترامًا للعلاقات العائلية والزوجية من الأوروبيين...» في حين قال لا بارون دوران دي فونتماني، السفير الفرنسي في إسطنبول عام ١٨٥٦: «الرجال يتصرفون كصديق مهذب جدا لزوجاتهم، واحترامهم لأمهاتهم لا نهائي.»

وهكذا أيتها الأخوات العزيزات، يصبح واضحا أنه إذا كنا كمسلمين نرغب في منع تفكك عائلاتنا، وإذا كنا نريد تحقيق النجاح في الدنيا والآخرة، فإن علينا أن نرفض أية ثقافة غربية أو شرقية غير إسلامية وكل ما كان على شاكلتها من القيم وأنماط الحياة في إطار الزيجات والحياة الأسرية والمجتمع ككل. وإن الواجب علينا أن نعيد احتضان القيم والقوانين الإسلامية والنظام الاجتماعي الإسلامي التي تنظم جميعا العلاقة بين الرجل والمرأة بشكل صحيح داخل المجتمع، والتي من شأنها أن تنظم على نحو فعال الزواج وتحافظ على وحدة الأسرة لتحقيق الهدوء والسعادة والطمأنينة التي ننشدها جميعا في أسرنا. هذا هو السبيل لإنقاذ الأسرة من الدمار! والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿**فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى**﴾ [طه: ١٢٣-١٢٤]

**زهرة مالك**

**عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير**

# إصلاح مفهوم الأمومة:
# أهمية الدور الأساسي للمرأة كزوجة وأمّ

(مترجمة)

الكلمة السابعة

إندونيسيا

أخواتي العزيزات،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يسرني أن أكون بينكن اليوم في هذا التجمع المبارك؛ تجمع يرتبط بأقوى رابطة؛ العقيدة الإسلامية، العقيدة التي جمعتنا من القارات والمحيطات. الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات... وصلى الله وسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين...

أخواتي العزيزات، قال الله سبحانه وتعالى في سورة الفرقان: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾.

هذه الآية أخواتي، تعلمنا كيف نكون مثالاً يحتذى به كوننا نساءً مسلمات.

وأركز بالتحديد على ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾، فحتى نكون أئمة للمتقين، شرح تفسير هذه الآية ابن عباس، الحسن، السدي، قتادة وربيع بن أنس: «القادة الذين يحتذى بهم كأمثلة على الخير». وقال آخرون: «الدعاة الذين يدعون الآخرين إلى الخير». أرادوا أن تكون عبادتهم مرتبطةً بعبادة أبنائهم وذريتهم، ودعوتهم للتفكير في غيرهم وإفادة الآخرين.

**أيتها الأخوات، هذا الجيل من القادة لا يمكن أن يأتي إلا إذا كنا نحن النساء المسلمات نتبنى هذه الرؤية القرآنية، ومن ثم نعمل على تحسين دورنا كأمهات تقيات.**

ومع ذلك، أيتها الأخوات، إن هذه الحياة العصرية جعلت هذه الرؤية القرآنية صعبة التحقيق للغاية، لأن حياة اليوم تتشكل وتهيمن عليها القيم الغربية التي تقدس العلمانية وتجعل الرأسمالية محركها، بحيث إن معنى النجاح في الحياة لا يكون إلا من خلال تحقيق المتعة المادية، والربح والفوائد. لقد أصبحت صورة الشخصية الناجحة للمرأة هي المرأة الناجحة في مهنتها، والمستقلة من الناحية المالية والمهنية. واليوم، يترجم أعلى دور للمرأة إلى لغة الاقتصاد فقط؛ أي كيفية إنتاج المواد والأرباح للشركات الرأسمالية وزيادة الإيرادات والضرائب للحكومات. لأن الدول الرأسمالية يهيمن عندها السعي وراء الربح والثروة على جميع القيم الأخرى في الحياة. ومن ثم فإنها تقدم المادية والمكاسب النقدية على الأمومة ورفاهية الأطفال والعائلات. ضغطت الرأسمالية على النساء لدخول سوق العمل والتنازل أو حتى التخلي عن دورهن الحيوي كأمهات وربات بيوت؛ إما بسبب فقر جماعي تسببت به سياساتها وقوانينها الاقتصادية المعيبة، أو باستغلال لغة النسوية مثل «تمكين المرأة» فضلاً عن تشجيع الكذب الذي يدعي بأن الوضع الأحسن والحياة الاقتصادية الأفضل سيأتيان مع زيادة توظيف النساء. وبالفعل، عملت الرأسمالية والنسوية جنباً إلى جنب للتخلص بشكل منهجي من أهمية الأمومة وإزاحة المرأة عن القيام بهذا الدور الحيوي.

هذا هو السبب وراء سحق المثل القرآنية العليا للمرأة المسلمة في ظل هذه القيم العلمانية. لم تعد الكثير من النساء المسلمات تركزن على تربية الأطفال وتكوين العائلة؛ وبدلاً من ذلك، أصبحن أشخاصًا فرديين يبحثن عن أهداف مادية بينما تجاهلن أيضًا معاناة الآخرين. ومن هنا، فإن الرأسمالية تفترس رؤيتنا الإسلامية النبيلة للأمومة كنساء مسلمات، وتقزم المثل العليا لدينا وتضيق رؤية الفتيات المسلمات للحصول على وظيفة فقط، وكذلك تقزم أمل الآباء بشأن مستقبل أطفالهم.

**تشويش كبير واضطرابات في الأمومة**

**أخواتي العزيزات المتميزات،**

يمكن التلاعب بسهولة بالأفكار النسوية المعيبة وبالمساواة بين الجنسين بواسطة جشع الرأسمالية. على الرغم من أن الحركة النسوية لها جذور ماركسية معادية للرأسمالية، إلا أنها اليوم تتعايش مع القوة الفاسدة للرأسمالية. وينظر إلى هذا من مصطلح حديث يسمى «الرأسمالية بين الجنسين» أو النسوية. مصطلح يشير إلى وجود رابطة عالمية بين نموذج المساواة بين الجنسين والحركة الجديدة للاستثمار العالمي من تحالف البلدان الرأسمالية والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة التي ركزت على الاستثمار في النساء والفتيات على مدى العقد الماضي. فقد قال رئيس البنك الدولي، جيم يونغ كيم، في عام ٢٠١٢، إن أكثر من ٨٠ في المائة من القروض والمنح المقدمة من البنك، أو ما مجموعه أكثر من ٢٨ مليار دولار أمريكي، تم تخصيصها للمشاريع المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. لا عجب في ذلك لأنه منذ عام ٢٠٠٦ اعترف البنك الدولي أن تمكين المرأة هو «اقتصاد ذكي».

إن دافعهم ليس إلا من أجل النمو الاقتصادي وسط الأزمة المالية العالمية التي تقيد الدول الرأسمالية وأنظمتها المالية، كما قال أدريان روبرتس، الباحث من جامعة مانشستر في بريطانيا، الذي علق بأن الحركة التجارية النسوية العالمية (Transnational Business Feminism) تتجه إلى الدوران مع عمود الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. وقد ذكرت هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، في وقت سابق: «... إن الحد من إمكانات المرأة الاقتصادية بالنسبة لأي بلد كترك المال على الطاولة. لا معنى لذلك، خاصة عندما نكافح من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية».

تكشف كلمات كلينتون بوضوح الدافع الحقيقي للدول الرأسمالية التي لديها القدرة للتضحية بنسائها لأنها تنظر إليهن على أنهن مجرد

عاملات ومحركات للنمو الاقتصادي، وليس كأمهات لأجيال المستقبل وشرف لحمايتهن.

إن الرأسمالية تعمد على إذلال الأمهات بأن يكن مجرد عاملات، حتى إنهن عاملات منخفضات المستوى. ووفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٣ العالمي، تم توظيف ٤٣ مليون امرأة كقائمات على رعاية البيوت، وطباخات، وخادمات منازل، وخادمات على مستوى العالم. وقد عكست الزيادة الكبيرة التي تصل إلى ١٩ مليون شخص يعملون كخدم في المنازل على مدى السنوات الثمانية عشر الماضية. أجبر الفقر ونقص الموارد الملايين من النساء في البلاد على ترك منازلهن وأطفالهن لتدبير أمورهن. إنه التطبيق العالمي للرأسمالية مع نموذجها المالي القائم على الفائدة ونظام السوق الحر بمبدئه الليبرالي «دعه يعمل دعه يمر» الذي جعل الثروة تتركز في أيدي القلة، وبالتالي انتشر الفقر المدقع عبر دول العالم الإسلامي ودول العالم الثالث. وقد أدى هذا في وقت لاحق إلى التجمع النسوي وهجرة عاملات المنازل، مما يعرضهن للاستغلال.

وقد أدت هذه الاضطرابات في الأمومة إلى توليد جيل عدواني هش ومضطرب، وهو ثمن باهظ تدفعه الأمة التي توظف الأمهات كمحركات للنمو الاقتصادي. أصدرت اللجنة الإندونيسية لحماية الطفل (٢٠١٦) بيانات عن ملايين الأطفال الذين تركتهم أمهاتهم بسبب العمل في الخارج. يوجد ١١,٢ مليون طفل إندونيسي محرومون من الرعاية الأبوية والمودة من أمهاتهم بسبب هجرتهم إلى الخارج للعمل، في حين تشير بيانات اليونيسف (٢٠٠٨) إلى أن حوالي ٦ مليون طفل في الفلبين قد تم التخلي عنهم منذ أن أصبحت أمهاتهم من فئة العاملات المهاجرات. ويحدث هذا أيضاً في الصين، حيث يترك ٦١ مليون طفل دون سن ١٧ عاماً في المناطق الريفية بينما يهاجر أحد الوالدين أو كلاهما للعمل. يعاني هؤلاء الأطفال المتروكون في الصين من العديد من المشاكل مثل الاتجار بالأطفال والعنف الجنسي والانتحار والجريمة والأمراض الاجتماعية الأخرى، هذا ما قام البروفيسور لي يي فاي (٢٠١٥)، وهو أستاذ من جامعة بكين، باكتشافه ودراسته.

في الواقع كانت الدول الرأسمالية الغربية تعاني من هذه الأزمات الاجتماعية قبل دول شرق آسيا بفترة طويلة، ومنهم يمكننا أن نتعلم أن «موت مفهوم العائلة» ليس مدفوعاً فقط بالليبرالية الاقتصادية وبنسويتها، بل أيضاً من خلال الليبرالية الاجتماعية، بقيمها الفردية الأنانية مثل التمتع بحريات الحياة الفردية بدلاً من الالتزام بالزواج والأطفال، مما تسبب في وباء صحي واسع بالإضافة إلى إلحاق الأذى بالأمومة. هذه الظروف قد دمرت حياة الأسرة جذرياً وأسفرت عن فقر ديموغرافي في هيكلية المجتمع في مختلف البلدان الأوروبية وأمريكا. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عينت بريطانيا وزيراً مختصاً لأمور الوحدة والعزلة للتعامل مع ما وصفته رئيسة الوزراء تيريزا ماي «بالواقع المحزن للحياة العصرية» للعديد من الأشخاص، حيث إن أكثر من ٩ ملايين شخص يشعرون بالوحدة وحوالي ٢٠٠,٠٠٠ شخص مسن في البلاد لم يتحدث مع صديق أو قريب منذ أكثر من شهر. هذا نتيجة تغير هيكل الأسرة في هذه الدول الليبرالية الرأسمالية.

كما أن الأثر الحقيقي للحضارات العلمانية الرأسمالية هو إحداث اضطرابات وتشويش على الأمومة التي أدت إلى «موت الآلاف من الوحدات العائلية» على مستوى العالم. هذه صورة مظلمة جداً للحضارة الإنسانية في أيامنا هذه، بعيدة كل البعد عن نور الإسلام وتوجيهه. يذكرنا هذا بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾.

**تصور واجبات أمومتنا**

**أيتها الأخوات العزيزات**، لدينا الكثير من الأحلام، لكن هل حلمنا يوماً بكيفية التفوق في دورنا الأساسي والتزاماتنا الرئيسية كنساء وأمهات وزوجات؟ هل حلمنا يوماً بالدور الذي لعبناه في خلق جيل المستقبل البارز والرائد لهذه الأمة؟ يصبح معظمنا أمهات بدون إعداد كامل، فقط نتعلم أثناء أدائنا للعمل، دون معرفة كافية. هذا سبب يدفعنا إلى تحسين أفكارنا الأمومية في عائلتنا وكذلك في مجتمعنا، المثالية التي هي الرؤية القرآنية المستنيرة لإنشاء إمام المتقين (قائد أولئك الذين لديهم تقوى).

في الواقع، فإننا نعلم المكانة المشرفة والمحترمة التي لا مثيل لها والتي يقدمها الإسلام للأم. فقد ذكر ذلك في أحد الأحاديث... جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي؟ قَالَ:«أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَبُوكَ»

عبد الله بن عباس رضي الله عنه، صاحب النبي ﷺ وعالم إسلامي كبير، قال ذات مرة: «إني لا أعلم عملاً أقرب إلى الله عز وجل من برِّ الوالدة». فثواب بر الأم عظيم في الآخرة. قال الرسول ﷺ: «إِنَّ لِلْمَرْأَةِ فِي حَمْلِهَا إِلَى وَضْعِهَا إِلَى فِصَالِهَا مِنَ الأَجْرِ كَالْمُرَابِطِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنْ هَلَكَتْ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ فَلَهَا أَجْرُ شَهِيدٍ».

وبينما يوضح الإسلام هذه الأهمية الحيوية لدور الأمومة عند النساء، نحتاج إلى فهم كامل للأحكام الإسلامية في هذا الشأن. جاء الإسلام بأحكام مختلفة، بعضها خاص بالرجال وبعضها خاص بالنساء. وقد فرق بين الرجال والنساء فيما يتعلق ببعض هذه الأحكام وأمرهم بقبول ما خصصه الله لهم خصيصاً. حديث الرسول ﷺ يبين بوضوح مواصفات المسؤوليات العائلية للزوج والزوجة. حيث قال: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤول عَنْ رَعِيَّتِهِ، الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْؤولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا...».

وبالتالي فإن الشريعة جعلت المرأة أماً وربة منزل (مسؤولة عن الحياة المنزلية ورعاية الأطفال). هذا هو السبب في أن الإسلام جاء إلينا بأحكام متعلقة بالحمل والولادة والرضاعة والحضانة وفترة العدة. لم تمنح الرجال أي دور في ذلك لأن هذه الأحكام تتعلق بنا بصفتنا نساء. وهكذا وضع الإسلام على المرأة مسؤولية الطفل من حيث الحمل والولادة والرضاعة والحضانة.

لذلك، هذه هي أعمالنا المهمة ومسؤولياتنا الكبرى كنساء. ومن هنا، يمكن القول إن الدور الأساسي للمرأة هو أن تكون أماً وربة بيت لأنه من خلال هذا العمل، يستمر الجنس البشري، ولأننا متميزون بهذا عن الرجال. ولهذا نجد أيضاً أن الشريعة سمحت لنا بالإفطار في رمضان

إذا كنا في حالة حمل أو رضاعة وأثّر الصوم على صحتنا وحياتنا. كما أن الشريعة أعفتنا من الصلاة إذا كنا حيض أو في حالة نفاس، ومنعت الرجل من السفر مع طفله من البلد الذي تقيم فيه الأم، طالما أن الأم لا تزال تحتفظ بحضانة الطفل. كل هذا لتسهيل إكمال دورنا الأساسي، الذي هو دور الأم وربة المنزل. كما ألزمت الشريعة الرجل أو الدولة بتوفير المال للمرأة حتى لا تضطر إلى أن تكون المعيلة لأسرتها، مما يمكنها من تركيز وقتها واهتمامها بفعالية على رعاية أطفالها وتربيتهم.

لذلك ينظر الإسلام إلى مكانة الأم والزوجة كدور حيوي في المجتمع يجب الوفاء به بشكل صحيح وحمايته ودعمه دائماً.

**أخواتي العزيزات**، كمطيعات لله سبحانه وتعالى، نحن بحاجة إلى التمسك بهذه المسؤولية الكبيرة، وتجهيز حياتنا لنصبح أفضل أمهات لأطفالنا. هذه النظرة الإسلامية نحو الأمومة يجب أن تشكل أولوياتنا في الحياة وكيفية تنظيم حياتنا. يجب أن نفهم على سبيل المثال، أنه مهما كانت الإجراءات التي نواجهها والمسؤوليات التي تقع علينا، ينبغي أن نستمر في مسؤوليتنا الأساسية بوصفنا ربات بيوت وراعيات لأطفالنا. لا ينبغي لنا أن نعتبر هذا الدور كدور ثانوي أو أقل أهمية من الطموحات الأخرى في هذه الدنيا؛ فبدلاً من ذلك يجب أن نطمح للزواج والأمومة وأن نعتبرهم محوراً أساسياً في حياتنا. إن وظائفنا، ومصالحنا الفردية، لا ينبغي لها أن تجعلنا نتنازل عن هذا الواجب الحيوي أو نتجاهله - لأننا كنساء مسلمات، لا نقوم بتقييم نجاحنا على أساس النموذج الرأسمالي لتراكم الثروة أو الوضع المادي أو التقدم في الحياة الوظيفية، بل من خلال تحقيق جميع واجباتنا الإسلامية بأفضل ما نستطيع، بما في ذلك كوننا أفضل أم وزوجة. هذه النقاط ذات الأهمية الكبرى يجب أن تُفهم بوضوح أيضًا في مجتمعاتنا المحلية، وبيئة العمل والدولة.

**أيتها الأخوات العزيزات**، على الرغم من أن الدور الأساسي للمرأة هو أن تكون أمًا وزوجة، فإنها لا تحتجز في هذا الدور أو تمنع من ممارسة أنشطة أخرى، لأننا نعلم أن الإسلام يضمن أيضًا حصول المرأة على حقوق سياسية وتعليمية واقتصادية مثل الحق في العمل، والحصول على وظيفة، وصياغة العقود، واستثمار ثروتها، والقيام ببقية المعاملات المجتمعية. بل إنه وسيلة للرجل والمرأة أن يعيشا في جو من الهدوء مع بعضهما البعض في الزواج، وبالتالي يمكن أن يكون لديهما أطفال يتم تربيتهم بطريقة فعالة لإيجاد جيل قوي ومستقبلي قوي. وبالفعل، فإن الإسلام كنظام قيم يضمن للمرأة القدرة على تحقيق نجاحها الشخصي وكذلك نجاح مجتمعها في الوقت نفسه! يمنح الإسلام عدسة فريدة وقيمة من نوعها فيما يتعلق بكون المرأة مسلمة حقيقية، وكيف يرتبط النجاح الحقيقي للمرأة بنجاح الأجيال القادمة والمجتمع. إن المسلمة الحقيقية هي التي تطمح حقاً لأسرتها وأبنائها بالإضافة إلى الحياة العامة النشطة والإسهام بشكل إيجابي في رفاهية مجتمعها وتقدمه. هي التي تدرك تمامًا كل أولوياتها التي حددها الإسلام - سواء أكانت واجبات خاصة أم عامة. هي التي تفهم أنها ملزمة بطلب المعرفة بدينها لتقوم بدورها تجاه ربها، وكذلك رعاية أطفالها بالقيم الإسلامية في البيت. هي التي يتم تشجيعها للتفوق في التعليم لإفادة نفسها ومجتمعها وإنشاء أفضل رعاية لأبنائها في البيت؛ هي التي تدرك أنها ملزمة بأن تكون ناشطةً سياسيةً، وأن تقف ضد الظلم والفساد وتحاسب الحكام. هي التي أمرت بحمل الدعوة، وتعليم أطفالها أهمية الاهتمام بمحنة الأمة وإعدادهم كحملة دعوة مستقبليين ومجاهدين في سبيل الله. إن الأمهات، اللواتي يتمتعن بالذكاء والإخلاص والوعي بمهامهن الأساسية، سوف ينتجن أجيالاً جديدة من المسلمين ذوي شخصيات إسلامية، حيث سيكونون طليعة للإسلام ورعايا صالحين ومنتجين في دولتهم، حيث سيحسنون أوضاع الأمة الإسلامية ومصالحهم ومجتمعهم.

ويرجع كل هذا إلى النظرة الإسلامية الفريدة لأهمية الأمومة والحاجة إلى تحسين دور المرأة كحارسة للحضارة ومربية الأجيال القادمة، وليس كقوة عاملة وأداة لتوليد الثروة للشركات والدول. في كتاب مقدمة الدستور لحزب التحرير، في القسم المتعلق بالنظام الاجتماعي في الإسلام، ينص على أن «الدور الرئيسي للمرأة في الإسلام هو أن تكون أماً لأطفالها، وربةً لمنزل زوجها. إنها عرض يجب حمايته وصيانته».

يحتاج العالم إلى رؤية سياسية جديدة لتمكين المرأة، وهي رؤية قادرة على تعزيز النساء من أجل التزام قوي ببناء جيل ذهبي. يحتفظ الإسلام في الواقع بهذه العلاقة السامية والإنسانية والحيوية بين دور الأمومة للمرأة ونوعية جيل المستقبل من خلال ضمان أن تظل جودة الأمومة مرتفعة وفعالة في المجتمع. علاوة على ذلك، يشجع الإسلام الأسر على إنجاب العديد من الأطفال، مما يضمن وجود دولة شابة ذات ديناميكية عالية. العديد من النصوص الإسلامية أعطت الأهمية والأجر الكبير للزواج وإنجاب العديد من الأطفال كما قال النبي ﷺ: «تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ».

ومع ذلك، فإن ديننا يضمن أيضاً ولادة مستمرة لأفضل نوعية من الأجيال من خلال دعم النظم التعليمية والاجتماعية والاقتصادية للحضارة الإسلامية.

**أخواتي العزيزات**، هذه الرؤية الإسلامية العظيمة للأمومة تضمن خلق جيل مستقبلي مثمر مغروس فيه صفات القيادة والتقوى. وفي الوقت نفسه، سوف تمنع أزمة انخفاض عدد السكان التي تؤثر على العديد من البلدان اليوم. لذا، من الضروري أن نستعيد مفهوم الأمومة بوصفنا نساءً مسلمات ومجتمعات مسلمة، وتبني هذه النظرة المهمة لمكانة المرأة ومسؤولياتها الأساسية في الحياة. وهذا يعني أيضاً بناء هذا الفهم بشكل قوي في بناتنا وأخواتنا ومجتمعاتنا، بحيث ينظر إلى الزوجة والأم مرةً أخرى على أنها شرف، تحظى باحترام وتقدير داخل مجتمعاتنا. ومع ذلك، يتطلب هذا أيضًا نظامًا يسهل هذه الرؤية الإسلامية ويدعمها بدلاً من العمل ضدها. إن الخلافة على منهاج النبوة ستطبق الإسلام بشكل شامل وستعيد المكانة العظيمة التي تستحقها الأمومة داخل أراضينا، وأيضاً ستضمن عودة الرؤية القرآنية لجيل يعتبر إماماً للمتقين، وقائداً لمن لديهم التقوى، إن شاء الله!

**فيكا قمارة**

**عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير**

الكلمة السابعة

الخليج العربي

# قوامة الرجل على المرأة في الإسلام

**القوامة حكم شرعي وليست عادات وتقاليد**

ونحن نتحدّث عن موضوع القوامة، كان لا بُدّ لنا أن نُفرّق بين ما شرّعه الإسلام من أحكام، وما قرّره من قواعد وأصول لبيان هذا الحكم، وبين بعض المفاهيم الباطلة والمُمارسات الظالمة من بعض المسلمين جهلا وعدوانا أُلحِقت بحكم القوامة. وكان لا بُدّ من إجلاء ما أُلصِق به من عادات وتقاليد فاسدة ليست أصلا من التشريع الإسلامي، بل هي بقايا عهد قديم من استعباد المرأة يوم كانت جنسًا مُهمَلاً في البيت وفكرة مجهولةً في المجتمع، وهذا ما سهّل على دعاة العلمانيّة أن يتلقّفوا مثل هذه العادات الفاسدة ويربطوها بالتشريع الإسلامي فيُشوّهوه ويُحرّفوه، لتجد المرأة المسلمة نفسها مُختَطَفة بين مطرقة الجاهليّة الأولى التي تقيّدها بالكامل وتظلمها، وبين سندان الجاهليّة الحديثة التي تدّعي تحريرها من كلّ قيد! إمّا أن تتربّص بها العادات الفاسدة فتستعبدها تحت عنوان «الإسلام والشرع» وإمّا أن تخلعها وتنتفض عليها فيتربّص بها من هم أشدّ استعبادا تحت عنوان «الحريّة والمساواة»!

إنّ الفهم الإسلامي لنصّ القوامة ليس مجرد استنتاجات فرديّة أو عادات موروثة من الشرق أو ردّة فعل على مكايد الغرب، إنما هو فقه محكوم بمنطق القواعد الشرعية المنظّمة لمؤسسة الأسرة، وعلاقة الزوج بزوجه وحقّ كل منهما على الآخر.

**القوامة الزوجية في الإسلام ومشروعيّتها من الكتاب والسنة**

القوامة الزوجية هي ولاية يفوَّض بموجبها الزوج القيام على ما يصلح شأن زوجته بتدبير أمورها والإنفاق عليها وحفظها وصيانتها والقيام بمصالحها وإمساكها في بيتها وتأديبها في الحق بما هو مؤتمن عليه.

والأصل في ثبوت القوامة قول الله عزّ وجلّ: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤]

هذه الآية الكريمة هي الأصل في قوامة الزّوج على زوجتِه، وقد نصَّ على ذلك جمهور العلماء من المفسّرين والفقهاء.

* قال ابن كثير في تفسير الآية: «الرَّجل قيّم على المرأة؛ أي: هو رئيسها، وكبيرها، والحاكم عليها ومؤدِّبُها إذا اعوجَّت».

* ويقول القرطبي: أي يقومون بالنفقة عليهنّ والذبّ عنهنّ، وقوّام على وزن فعّال للمبالغة من القيام على الشيء.

* وقال الجصّاص في تفسير الآية: «قيامهم عليهنَّ بالتَّأديب والتَّدبير والحفظ والصيانة؛ لما فضَّل الله الرَّجُل على المرأة في العقْل والرَّأي، وبما ألزمه الله تعالى من الإنفاق عليْها، فدلَّت الآية على معانٍ، أحدها: تفضيل الرَّجُل على المرأة في المنزلة وأنَّه هو الَّذي يقوم بتدبيرها وتأْديبها، وهذا يدلُّ على أنَّ له إمساكَها في بيتِه، ومنعها من الخروج، وأنَّ عليْها طاعته وقبول أمره ما لم تكن معصية، ودلَّت على وجوب نفقتِها عليه.

* وقال ابن العربي في تفسير الآية: قوله «قَوَّامُون» يُقال: قوَّام وقيِّم وهو فعَّال وفعيل مِن قام، والمعنى: هو أمين عليْها، يتولَّى أمرها ويصلحها في حالِها، قاله ابن عباس، وعليْها له الطاعة... وعليْه - أي الزَّوج - أن يبذُل المهْر والنَّفقة يُحْسِن العِشْرة، ويَحميها ويأمُرها بطاعة الله تعالى، ويرغِّب إليْها شعائر الإسلام، من صلاةٍ وصيام، وعليْها الحفاظ لماله، والإحسان إلى أهْله، وقبول قولِه في الطّاعات.

وفي قول الله تعالى ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، دليل آخر، يقول القرطبي «وعلى الجملة فكلمة «درجة» تقتضي التفضيل، وتشعر بأن حق الزوج عليها أوجب بحقها عليه».

قال الجصّاص: أخبر الله في هذه الآية أن لكلّ واحد من الزوجين على صاحبه حقّا، وإن الزوج مُختَصٌّ بحق له عليها ليس لها عليه مثله، ولم يُبيّن في هذه الآية ما لكل واحد منهما على صاحبه من الحق مفسّرا، وقد بيّنه في غيرها وعلى لسان رسوله ﷺ. قال ابن عباس: الدرجة حضُّ الرجال على حسن المعاشرة والتوسّع للنساء في المال والخلق، أي أن الأفضل ينبغي أن يتحامل على نفسه.

أما النصوص الشرعية الدالة على القوامة من السنّة النبوية فقد أمر رسولنا ﷺ المرْأة بطاعة زوْجِها ما دام ذلك في حدود الشَّرع، وما دام ذلك في حدود قُدْرتِها واستطاعتها، وممَّا يدلُّ على ذلك:

١ـ ما روى عبد الرحمن بن عوف قال: قال رسول الله ﷺ «إِذَا صَلَّتْ الْمَرْأَةُ خَمْسَهَا وَصَامَتْ شَهْرَهَا وَحَفِظَتْ فَرْجَهَا وَأَطَاعَتْ زَوْجَهَا قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتِ». (رواه أحمد في مسنده)

٢ـ ما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَتَأْبَى عَلَيْهِ، إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا». (رواه مسلم في صحيحه)

٣ـ ما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَلَا تَأْذَنَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ». (رواه البخاري في

صحيحه)

٤ـ ما روى جابر أنّ رسول الله ﷺ قال «فاتَّقُوا اللهَ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لا يُوطِئْنَ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُونَهُ». (رواه مسلم في صحيحه)

ووجه الاستدلال من هذه الأحاديث أنّ الزوج استحقّ على امرأته الأمور المذكورة بسبب قوامته عليها في النكاح.

وتتمثل القوامة في: رعاية الزوجة والقيام على شؤونها من حسن معاشرة ونفقة ومهر، وطاعة الزوج في المعروف فيما لا معصية الله فيه، واستئذان الزوج في الخروج من المنزل، واستئذان الزوج في إجارة نفسها لعمل، واستئذان الزوج في إدخال الآخرين منزله، وتقويم سلوك المرأة وحملها على الطاعة وفق التدرّج المذكور في كتاب الله.

**الهجوم العلماني على القوامة**

تعرّض موضوع القوامة على المرأة في الإسلام - ولا زال - لهجمات علمانيّة شرسة وربّما قد تعوّد المسلمون منذ سقوط دولتهم على هذا الهجوم العلماني المغرض والمُوَجّه ضدّ الأسرة المسلمة خاصة والتي تتّصل بقضايا معروفة ومستهلكة، كتعدد الزوجات والطلاق والزواج المبكّر والميراث والقوامة... لكن ما شهده هذان العقدان الأخيران من تطوّر جديد في الهجمة على وضعية الأسرة المسلمة هو محاولة ضرب المنظومة التشريعية المتعلّقة بها وإرساء بنود وقوانين فرضتها جهات دولية متنفّذة حيث أصبحت المنظمات النسوية والأممية والإنسانية هي الذراع الأساس للحكومة العالمية في فرض وإعمال كل السياسات الموضوعة في مؤتمرات المرأة والأسرة والطفل، كمؤتمر بكين ووثيقة القضاء على العنف ضدّ المرأة واتفاقيات جنيف ومؤتمر القاهرة من قبل، والخروج من الصراع الفكري إلى سلطة القانون التعسّفي المشروط بالقروض الدولية والديون الخارجية التي يُقدّمها الغرب لحكوماتنا ويرهن بها بلادنا مقابل تمرير هذه السياسات.

لقد بدأت الهجمة العلمانيّة على القوامة بمُنابذة هذا المصطلح الشرعي والتشويش عليه بقصد التحريف والتشويه، فأطلق عليه السلطة الذكوريّة والوصاية الذكوريّة، حتى تنفر المرأة من الاستجابة لهذا الحكم وتُبرزه على أنه تسلّط ذكوريّ جائر، والمرأة في المقابل مظلومة عاجزة أمام سطوة الرجل الذي يحقّ له أن يهجرَها وأن يضربَها إن تحدّته! وعلى هذا الأساس الباطل الحاقد، بدأت الدعوات بتحريرها من هذه الولاية الغاشمة التي أهانتها وقلّلت من شأنها وعطّلت طاقاتها في العلم والعمل والانخراط في المجتمع بدعوى المساواة وتحقيق الذات والاستقلال المادي والاعتماد على النفس.. ثمّ إنّ هذه القوامة برأيهم هي العائق الأساسي أمام تطوّر المرأة فكريّا وسلوكيا وماديّا، إذ إنّ طلب الإذن في الدخول والخروج والسفر والعمل يُضيّع على المرأة حقوقها بالكامل بل يجعلها مُتخلّفة عن جيلها ومجتمعها والعالم الذي تعيش فيه!! ولئن كانت هذه الهجمة على القوامة في بلادنا الإسلامية قديمة كما ذكرنا، لكنّ إحياءها في كل مرّة يأخذ طابعا متجدّدا أكثر إثارة وإغواءً، ولعلّ منطقة الخليج هذه الفترة تشهد عمليّة تغيير للصورة النمطيّة عن المرأة وعلاقتها بالرجل، هذه الوضعيّة التي أرّقت الأمم المتّحدة ودفعت كلاّ من بريطانيا وأمريكا إلى المطالبة بإلغاء قانون الولاية فيما دعت منظمة هيومن رايتس ووتش، إلى تفكيك نظام القوامة بالكامل لحجم الانتهاك الحاصل منه! وعلى إثر هذا الهجوم الدولي العنيف انطلقت حملات عبر مواقع التواصل الإلكتروني في السعودية وتهافتت أصوات الجمعيات النسوية والحقوقية تطالب بإلغاء قانون الولاية بالكامل فيما صرّح ابن سلمان أنه يدعم هذه الفكرة ويطمح بأن تكون بلاده جزءا من الثقافة العالمية وهذا ما يُحفّزه على تحقيق الانتصارات للمرأة في المملكة ضمن «رؤية ٢٠٣٠» التي ستكون وثبة كبيرة نحو التقدم والحداثة في التعامل مع المرأة!

**المفاهيم الغربية في مجتمعاتنا وغياب المنظومة التشريعية الإسلامية عنها غيّب مفهوم القوامة وحرفها عن معناها الأصلي**

لقد عمّقت المفاهيم الغربية الدخيلة على مجتمعاتنا ونظرتها للمرأة والرجل والأسرة، حجم الهوّة بين المسلمين وبين الفهم الإسلامي الصحيح لمعنى القوامة، فإمّا أن تكون القضيّة لصالح المرأة بدعوتها للمساواة مع جنس الرجل وتحقيق ذاتها بعيدا عن التسلّط الذكوري وإدخالها في حلبة صراع مع خصمها «الرجل»، وإمّا أن تكون القضيّة لصالح الرجل بحثّه على التكافؤ في المسؤوليات وتصوير الحياة الزوجية بأنها مشاركة في الأدوار وليست أعباءً وأثقالا يتحمّل هو مسؤوليّتها لا لشيء إلا لأنه رجل!! ممّا جعل الكثير من الرجال ينفرون من فكرة الزواج والارتباط خشية تحمّل المسؤولية والوقوع في فخّ الاستغلال الأنثوي الذي يُلزمه بحقوق الإنفاق والإعالة في الوقت الذي يرى فيه أن الحياة الزوجية تقاسم ومشاركة في ضمان هذه الحقوق وليست استغلالا لطرف على حساب الآخر!! نعم، لقد جعلت المفاهيم الغربية الحياة الزوجية أشبه بشركة العنان، مال بمال وبدن ببدن دون مراعاة طاقات ومؤهّلات كل طرف في هذه المؤسسة!! ولقد ساهمت الأعراف المنتشرة في مجتمعاتنا في تعزيز هذه المفاهيم، كالتحصيل الوظيفي للمرأة قبل الزواج حتى تشارك زوجها في بناء الأسرة، والنظر لربّة البيت باحتقار ودونيّة لأنها لا تساهم في تطوير أسرتها ومجتمعها. ومع فشل الأنظمة في بلادنا الإسلامية في رعاية شؤون الناس وبناء المفاهيم الصحيحة وإرساء منظومة قضائية عادلة تقضي على الجور والظلم في حالة التجاوزات، أو منظومة اقتصادية رشيدة تكفل العاجز والمحتاج وتدعم المقتدر، أو المساهمة في توعية الناس ذكورا وإناثا بحقوقهم وواجباتهم الشرعية من خلال نظام التعليم الذي يبني عقلية الأجيال، أو من خلال جهاز الإعلام الذي يساهم في تشكيل الرأي العام وتوعيته أو من خلال دعم العلماء والفقهاء وتوفير الساحات العامة والأعمال الجماهيرية وفتح المساجد ودور العلم لتثقيف الناس بالإسلام وأحكامه العادلة التي حصّن الله ورسوله بها قلعة الأسرة وجعلها حصنا منيعا للمجتمع تحفظ تماسكه وقوّته!! كلّ هذا الضعف الفكري والسياسي والاقتصادي فتح للغرب أبواب الأمة على مصراعيها وجعل من الأسرة المسلمة هدفا واضحا يرمونه بسهامهم ليُدمّروه كما دمّروا الأسرة عندهم! يجب أن ندرك جيّدا أن حكم القوامة في مجتمعاتنا قد ظُلِم كثيرا لأن الإساءة الحاصلة من الزوج على زوجته وسوء استغلاله لهذه القوامة، قد جعل من المرأة تُعلّق ظلمها على الشرع الذي خوّل للرجل أن يُدير شؤونها ويقوم عليها،

فنسمع كثيرا من الدعوات المتباكية بإلغاء هذا الفرض لأنّه مدّ للرجل مساحة على حساب زوجته فأهانها واستعبدها! إنّ ما يجب أن نُنبّه إليه أن ظلم القوانين وجور القضاء وفساد المعالجات قد فاقم من حجم المشاكل الزوجية التي نراها في مجتمعاتنا وليست القوامة!!

ثمّ إن الوضعيّة الاقتصادية المزرية في مجتمعاتنا وانتشار الفقر والبطالة ونقص ذات اليد قد جعل رجالا كثرا غير قادرين على تحمّل مسؤولية النفقة والإعالة وتوفير الحاجات الأساسية لأسرهم، ممّا دفع الكثير من النساء للخروج إلى العمل اضطراراً لا اختيارا وتشارُك المسؤوليّات مع أزواجهن وتكريس الطاقة والجهد على حساب أبنائهن وفطرتهن لتأمين المتطلّبات الحياتية.. فهل تُلام القوامة أم تُحاسَب الدولة وتنبذُ الأنظمة على الفشل في رعاية شؤون الناس ودفعهم لظلم أنفسهم والتفريط في حقوقهم وواجباتهم الشرعية؟؟

هذه وقفة تحتاج منّا الكثير من التأمّل حتى لا يزيغنا الشيطان فنظنّ أن الأحكام الشرعيّة لا تناسب كل زمان ومكان، بل ليدفعنا هذا التقصير في فهم مسؤولياتنا الشرعية المرتبطة بالفرد وبالجماعة وبالدولة فنعطي لكل ذي حقّ حقه ونحاسب من فرّط فيه أفرادا كانوا أم دولة!

**هل القوامة ظلم للمرأة أم رحمة بها؟؟**

إنّ الانقلاب على المعاني القرآنية السامية لمصطلحات «الميثاق الغليظ» و«المودة» والرحمة والسكن والسكينة والطمأنينة... وإفضاء كل طرف إلى الطرف الآخر، حتى أصبح كل منهما لباساً له، جعل من القوامة محصورا في الإعالة المادية والنفقة وحقّ الأفضلية، لكنّ المدقق في هذا الفهم الإسلامي يُدرك أن أحكام الله كلّها حقّ وعدل وإنصاف للعباد، فالقوامة ليس من شأنها إلغاء شخصيّة المرأة داخل البيت، ولا داخل المجتمع، وإنما تنظيم لدورها هي والرجل داخل الأسرة بما يتوافق مع فطرة كلّ منهما وبما تقتضيه مؤهّلاتهما الخَلقيّة، بما فضّل الله بعضهم على بعض، فقد فضّل الله الرجل على المرأة بقوّة البنية والعقل والطاقة، ممّا يؤهّله لصفة القوامة التي تُلزمه بحق الرعاية والحماية والصيانة الجسدية والعاطفية والنفسية، وبما أنفقوا من أموالهم، ابتداء من المهر إلى ضمان المأكل والمشرب والكسوة والسكن، والإشراف على المرأة بالأمر بالمعروف بالحسنى والنهي عن المنكر وتعهّدها بالتعليم وحسن العشرة وتحقيق العدل والإنصاف والتأسي بالرسول الأكرم ﷺ في تعامله مع نسائه «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي» (حديث صحيح)

فإن كان الله تعالى قد ميّز الرجل عن المرأة بخصائص خَلقية فهذا يزيد من حجم المسؤولية والسؤال عند الله تعالى وحجم المحاسبة بقدر الالتزام. «فَالرَّجُلُ رَاعٍ فِيْ أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» ومسؤوليتّه تقتضي بأن يرعى أسرته ويأمنها من خوف ويطعمها من جوع ويوصلها لبرّ الأمان آمنةً مطمئنّة مستترة وأن يحفظ زوجته في نفسها وبدنها وعرضها ورزقها ودينها ودمها، فأيّ تكريم أعظم للمرأة من تكريم الله لها، وأيّ قدر أجلّ ممّا أعطاه لها الشرع وأي مكسب أفضل لها؟؟ أن تخالف فطرتها وتعصي ربّها وتعيش على كذبة المساواة والحريّة التي صنعها لها العباد أم أن تعيش عزيزة منيعة بأحكام ربّ العباد؟؟ أليست القوامة إذاً رحمة وخيراً منّ بها الله علينا يستحقّ منّا دوام الحمد والشكر، فما بال نساء منّا يستبدلن الذي هو أدنى بالذي هو خير؟

والإشراف التام للرجل على المرأة لا يعني إلغاء حقوقها وتهميش شخصيّتها وتجاهلها، بل الاستئناس برأيها ومشاورتها في أمور بيتها التي استرعاها الله عليه مطلوب كذلك، فالقوامة ليست دكتاتورية واستبدادا بالرأي فللمرأة المسلمة أن تناقش زوجها في قراراته وأن يُرتّبا سويّا طرق إدارة البيت وأن تُخطّط معه لكيفيّة الإنفاق وأن تعترض حتى على ما يقترحه ما لم تخالف به أمر الله، فالحياة الزوجية أخذ وعطاء والمرأة الصالحة عون لزوجها بالمشاورة والنصح، وقد كان لنا في رسول الله أسوة حسنة إذ كانت أزواجه من يبادرنه بالرأي والمشورة إلا في الأمور التي ورد فيها نص شرعي، ولنا في رأي أم سلمة في صلح الحديبية خير دليل على الأخذ بمشورتها المباركة. لكن يبقى للزوج حق الحسم في أخذ القرار المتعلّق بشأن الأسرة، وعلى المرأة المسلمة أن تتفهّم صلاحيّتها في نقطة الخلاف، لأنها بفهمها لحقوقها وصلاحيّاتها تضبط سلوكيّاتها وردود أفعالها فلا تجعل من العند غطاءً لفرض كبريائها وتعقيد الأمور بينها وبين زوجها وحرف المشاكل وإعطائها أكبر من حجمها لمجرّد شعورها بالانكسار والتنازل! وإنّ من أكثر المشاكل التي تفتك بالحياة الزوجية هو حينما يتجاوز كل طرف صلاحياته التي خوّلها الشرع له فيبغي أحدهما عن الآخر، ذلك أن القوامة تعني مسؤوليّة الزوج عن إدارة دفّة السفينة، فإن وجود رُبّانين لها قد يغرقها فالقرار يرجع بالأخير للقائد والقيّم على الأمر.

ومع كل ذلك فليس للزوج أن يستغلّ هذه الوظيفة في الإساءة لزوجته وتحجيم حقها واضطهادها، فإن للمرأة أن ترفع أمرها إلى وليّها أباً أو أخاً أو قرابة أو أن تشتكيه للقضاء إذا ما قصّر في حقها وفرّط به لردع زوجها ومحاسبته ثمّ مرجعه إلى الله الذي لا يفوّت مثقال ذرّة من خير أو من شرّ!

وقوامة الرجل على أسرته لا تسقط بانحلال ميثاق الزوجية، فإن طلّق زوجته فإن نفقة أولاده وإعالتهم ومتابعتهم تربويا وفكريا وسلوكيا وترتيب أمورهم وتنظيم شؤونهم وأخذ القرارات المتعلّقة بهم، تبقى القوامة في كلّ ما ذكر حقا واجبا للرجل لأنها فرض شرعيّ، والأصل في المرأة المسلمة العفيفة الطاهرة حتى وإن انفصلت عن زوجها، أن تُكرّس في أبنائها معاني الطاعة والاستجابة لوالدهم وأن لا تفرّط في عِقد الأسرة بمجرّد انفراطها منه، بل عليها أن تحافظ على هذه المعاني الشرعيّة السامية وتُعزّز في أبنائها الفهم الإسلامي القائم على طاعة الله وطاعة الوالدين والبر بهما ومصاحبتهما بالمعروف وأن الأب هو القيّم عليهم وهو صاحب الرأي عليهم، لا أن تحمل أبناءها على البغض والعصيان والتمرّد...

**نحن كأمة واحدة نحتاج إلى أسرة متماسكة**

لقد حرص الإسلام على العناية بالأسرة لأنها نواة المجتمع وخليّة الأمة، لذلك فقد تعهّدها الشرع بأحكام كثيرة لتحقيق تماسكها وترابطها واستقرارها، وحرص على أن تكون العلاقات الأسرية بين كل عناصرها (الزوج والزوجة والأبناء) علاقات قويّة ومتينة أساسها

تقوى الله تعالى والاستجابة الذاتية لأوامره ونواهيه. لذلك فإنّ بناء المفاهيم الصحيحة التي تضبط سلوكيّات الأفراد يتطلّب جهدا وحزما وعزما وصبرا وتضحيات، لأنّ حجم المؤامرة على الأسرة المسلمة، لم تنته فصوله بعد إلى أن تتشكّل في هذه الأمة إرادة كبيرة في تغييره وقوّة على ردعه وإبطاله، ولن يكون ذلك إلّا ببناء قناعة راسخة ومفاهيم صحيحة وواضحة عن الإسلام وأفكاره وأحكامه والتعامل معها بأنها هي الحق والعدل وغيرها هو الضلال!! لذلك فإنّ واجب الأمة أمام الأسرة نساءً وأطفالا وأبناءً هو فهم الحقوق الشرعية والعمل بها والتزامها، ومفهوم القوامة مثلا يجب أن يكون مؤصّلا في مجتمعنا لا يخضع للمزايدة والانتقاص بل هو فرض شرعي يحفظ بيضة الأسرة ويحقق التماسك والترابط بين عناصرها إذ ينظّم الأدوار داخلها ويضمن الرعاية والحماية ويُحقق معنى الوحدة الذي نتطلّع إليه في حدود الأسرة وصولا للمجتمع والأمة. فالعلاقة الزوجية التي تُظلّلها المودة والسكن والرحمة تنتقل بشكل تلقائي وطبيعي للأبناء، الذين يجدون أنفسهم في بيئة مناسبة لتربية فكرية ونفسية صحيحة يسودها الحب والاحترام والمعاملة الحسنة، فلا يكون الأب متسلّطا على زوجته وأبنائه بل هو قيّم على شؤونهم وراعٍ لهم، ولا تكون الزوجة متمرّدة على أسرتها بل تخدمهم وترعاهم وتتابعهم على الدوام، والنتيجة الطبيعية لهذا الجو هو أن ينشأ الأبناء نشأة إسلامية صحيحة في جو مليء بتقوى الله وبالحب وبالرحمة، فيكون البرّ ويكون التناصح والتسامح قائما بين كل أفرادها. وواجبنا كنساء وزوجات وأمهات أن نساعد أولياءنا على تمام هذا الفرض وحسن تمامه بالطاعة والصبر وأن نشغل أنفسنا بالتفكير في آليّات تدعم هذا المفهوم العظيم وليس أحسن من أن نلتزم به فيظهر على سلوكنا وتترجمه مواقفنا حتى يؤثر ذلك في أبنائنا وفي ذريّتنا وفي من حولنا وحتى يسهل على أزواجنا أن يتعاملوا معنا ويضمنوا حسن العشرة بالمعروف.

إن غياب حكم القوامة أو سوء فهمه وتطبيقه يدفعنا إلى العمل لاستئناف الحياة الإسلامية وإقامة دولة تُنفّذ الأحكام الشرعية وتحافظ عليها وتحسن تطبيقها بين الناس، وإن كانت القوامة حكما فرديا فإن ما يربطها بعلاقات مع الزوجة ومع الأبناء وما ينشأ عنها من مترتبات مادية وقضائية يجعلنا نسعى لإيجاد منظومة تشريعية من جنسه تحتويه وتحميه، وتقدّمه في الصورة التي أرادها الله له ولتحقق الغاية التي شرعها من أجله. إن حاجتنا الملحّة اليوم إلى نظام إسلامي منبثق من عقيدتنا التي نؤمن بها، يجعلنا أكثر إرادة وأكثر قوة وأكثر مناعة في خوض الصراع الفكري والكفاح السياسي والعمل على نهضة هذه الأمة ورفع رايتها وتوحيد كلمتها وتطبيق شرع ربها.

﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]

**نسرين بوظافري**

**عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير**

# الحياة الزوجية في الإسلام

الكلمة التاسعة

الأرض المباركة (فلسطين)

الحمد لله رب العالمين القائل في محكم التنزيل ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]. والصلاة والسلام على رسوله الكريم القائل: «لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِغَيْرِ اللَّهِ، لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا» وقال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ سقى امرأتَهُ الماءَ أُجِرَ».

الحمد لله الذي منَّ علينا هذا الاجتماع الطيب في البلد الطيب أهلها لنتحدث عن قضية مهمة لما لها من تأثير على المجتمع الإسلامي وهي عن الحياة الأسرية والحياة الزوجية وأهمية بنائها على أساس الإسلام.

سبحان من خلق الإنسان ذكرا وأنثى على فطرة واحدة، فهما لا يختلفان في الإنسانية، وقد خلق الله في كل منهما طاقة حيوية مكملة لبعضهما البعض للمحافظة على بقاء النوع الإنساني وذلك بالزواج الذي أقره الإسلام. فقد جاءت آيات القرآن الكريم منصبة على الناحية الزوجية أي على الغرض الذي كانت من أجله غريزة النوع... وقد نظم الله تعالى هذه العلاقة بين الرجل والمرأة في إطار الزواج الذي جعله سبحانه سَكينةً ومودّةً ورحمة بين الزوجين، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾، وقد أطلق الإسلام على عقد الزواج الذي تؤسس به الأسرة، وصف الميثاق الغليظ، والميثاق هو العهد الذي يؤخذ بين اثنين، ووُصف بالغلظة لقوته وعظمته، فقد تحدث القرآن الكريم عن العقود بشكل عام فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾، ولكن عندما تحدث عن عقد الزواج وصفه بقوله: ﴿مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ فقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ۞ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾، فالميثاق الغليظ هو الذي بين الرجل والمرأة، وذلك للتأكيد الشديد على أهمية الحفاظ عليه والوفاء به.

وحتى تستمر الحياة الزوجية باستقرارٍ وسكينة وطمأنينة ومحبة؛ فيجب على كلّ واحدٍ من الزّوجين أن يَعرف واجباته فيؤدّيها، وأن يَعرف حقوقه فلا يتجاوزها أو يطلب أكثر منها؛ وقد أشارت السنّة النبويّة المُطهّرة إلى حقوق الزوجين في الكثير من الأحاديث النبوية الشريفة، فمن ذلك ما رواه ابن عباس رضي الله عنه قال: (جاءتِ امرأةٌ إلى النبيّ ﷺ قالت: يا رسولَ اللّهِ! ما حقُّ الزوجِ على زوجتِه؟ قال: «أَنْ لَا تَمْنَعَ نَفْسَهَا مِنْهُ وَلَوْ عَلَى قَتَبٍ، فَإِذَا فَعَلَتْ كَانَ عَلَيْهَا إِثْمٌ»، ثم قالت: ما حقُّ الزوجِ على زَوجتِه؟ قال: «أَنْ لَا تُعْطِيَ شَيْئًا مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»).

فالزواج هو أساس تكوين الأسرة المسلمة، وبالتالي المجتمع المسلم. لذلك عني الاسلام عناية فائقة بهذا البناء الكريم فحث الرجل على اختيار الزوجة الصالحة كما ورد بالحديث الشريف: «أَرْبَعٌ مِنَ السَّعَادَةِ: مِنْ ضِمْنِهَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ». وقوله ﷺ: «الدُّنْيَا كُلُّهَا مَتَاعٌ، وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ».

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَلِجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ»... وقال في اختيار الزوجة أيضا «خَيْرُ النِّسَاءِ الَّتِي تَسُرُّهُ إِذَا نَظَرَ، وَتُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَ، وَلَا تُخَالِفُهُ فِي نَفْسِهَا وَلَا مَالِهَا بِمَا يَكْرَهُ» أخرجه أحمد.

فخيرُ النِّساء التي تسرُّ زوجَها بهيئتها الجميلة إذا نظر إليها، وتُطيعه إذا أمَرَها بشيء غير محرَّم، ولا تُخالِفه في نفسها ولا في مالها بما يكره، وهي الوَدُود التي تُكثِر التودُّد والتحبُّب لزوجها، هي تلك المرأة التي قال فيها ﷺ: «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِنِسَائِكُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ الْوَدُودُ الوَلُودُ العَؤُودُ، الَّتِي إِذَا ظُلِمَتْ قَالَتْ: هَذِهِ يَدِي فِي يَدِكَ، لَا أَذُوقُ غَمْضًا حَتَّى تَرْضَى» أخرجه الدارقطني.

هذه المرأة الصالحة المؤمنة الملتزمة بما ورد في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام تعرف واجباتها وتعرف معنى التزامها بهذه الواجبات لتنال رضا ربها وجنة عرضها السماوات والأرض. ولتكون أسرتها مبنية على أساس من الحب والوفاء والسعادة، فإن هبت رياح غربية على هذه العلاقة تعرف كيف تجابهها وتعسف بها عسفاً ولا تتأثر بها، فالغرب لا يكل ولا يملّ ولا يفتر بهدف تقطيع أصول هذه العلاقة، وإضعاف الأسرة المسلمة وبالتالي تفكيك المجتمع المسلم. ولكن هيهات هيهات أن ينال من هذه العلاقة القوية بأحكام الله وشرعه.

إن الحياة الزوجية ليست مبنية على الشراكة والمنفعة كما يصورها الغرب، وإنما مبنية على أساس الصحبة، أي يصحب أحدهما الآخر صحبة تامة من جميع الوجوه، يطمئن فيها أحدهما للآخر، قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾، والسكن هو الاطمئنان وهذا هو الأصل في الزواج. وحتى تكون هذه الصحبة صحبة هناء وسعادة وأمن وأمان فقد بيّن الشرع كما قلنا ما للزوجة من حقوق على الزوج، وما للزوج من حقوق على الزوجة قال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، فقد أمر سبحانه وتعالى بحسن صحبة النساء فإنه أهدأ للنفس وأهنأ للعيش، وأن لا يعبس في وجهها وأن يكون لطيفا في القول لا فظا ولا غليظا، يكفيها مؤونتها ويسعى لراحتها.

ومن حقّها كذلك النّفقة، فلا يخصّ الرّجل نفسه بالطّعام والكسوة دونها بل ينفق عليها كما ينفق على نفسه وفي حدود المستطاع، قال الله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطّلاق: ٧]، وعن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا حَقُّ زَوْجَةِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، أَوْ اكْتَسَبْتَ، وَلَا تَضْرِبِ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحْ، وَلَا تَهْجُرْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ» رواه أبو داود. فلا يجب بذلك على المرأة العمل لتنفق على نفسها بل كان لزاما على زوجها سدّ حاجاتها من مأكل وملبس ومسكن. وهذا على سبيل الذّكر لا الحصر...

وقد أوصى رسولنا الكريم ﷺ بالنساء عندما قال في خطبته في حجة الوداع «اتَّقُوا اللهَ فِي النِّسَاءِ» وقال «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي»، وقد كان عليه الصلاة والسلام جميل العشرة يداعب أهل بيته ويتلطف بهم ويضاحك نساءه وكان يسابق أم المؤمنين عائشة ويتودد لها بذلك. وكان عليه الصلاة والسلام وكذلك الصحابة يساعدون زوجاتهم في البيت ولا يجدون في ذلك غضاضة ولا نقصا...

وإن المرأة بطبيعتها تحب من يدللها وهو من الزوج آكد، وقد فطن الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم لهذا الأمر وراعاه في تعاملاته مع زوجاته، فقد كان يدلل السيدة عائشة رضي الله عنها ويقول لها: «يَا عَائِشَ، يَا عَائِشَ هَذَا جِبْرِيلُ يُقْرِئُكِ السَّلَامَ». وكان يقول لها أيضا: «يَا حُمَيْرَاءُ»، والحميراء تصغير حمراء يراد بها المرأة البيضاء المشربة بحمرة الوجه.

وعلى الزوج أن يطيب خاطر زوجته إذا حزنت، ولنا في رسولنا الكريم أسوة حسنة فقد كانت السيدة صفية مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر، وكان ذلك يومها، فأبطأت في المسير، فاستقبلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي تبكي، وتقول: حملتني على بعير بطيء، فجعل رسول الله يمسح بيديه عينيها ودموعها، ويسكتها.

ولم ينس النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يمازح زوجاته ويسلي عنهن، تقول السيدة عائشة حين سألوها كيف كان ﷺ، قالت: «كَانَ يَدْخُلُ بَسَّاماً ضَحَّاكاً». فحري بالأزواج أن يترسموا خطا المصطفى عليه الصلاة والسلام في الحياة الزوجية. ومن الأمور التي لا بد منها للحياة الزوجية مداعبة الزوجة؛ فهذا علي رضي الله عنه يداعب فاطمة، فقد روى أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه دخل يوماً على زوجته فاطمة بنت رسول الله ﷺ فرآها تستاك بعود الأراك فأراد مداعبتها فقال هذه الأبيات:

| | |
|---|---|
| لقد فزت يا عود الأراك بثغرها | أما خفت يا عود الأراك أراك |
| لو كنت من أهل القتال قتلتك | ما فات مني يا سواك سواك |

وقد جعل الإسلام القوامة للرجل ليقود هذه السفينة الزوجية، قوامة رعاية لا قوامة تسلط، وهذا محبة بها وليس إهانة لها أو ظلماً. والزوجة المسلمة تقوم بأعمال بيتها لأنها راعية مسئولة عن ذلك، لا كما يصورها الغرب وكأنها خادمة!! راعية تدير دفة بيتها بالحب والوئام، تعيش في كنف زوجها ملكة مدللة يتكفل زوجها بتأمين طلباتها غير مضطرة للخروج للعمل للحصول عليها، تشرف على أعمال بيتها ومتطلبات رعاية زوجها وأولادها وتربيتهم بكل حب ورغبة...

وممّا أوجبه الإسلام على المرأة على سبيل المثال طاعة الزوج ما لم تكن في معصية والمحافظة على عرضه وماله وألاّ تُدْخل البيت أحدا يكرهه وألاّ تخرج إلاّ بإذنه، قال صلّى الله عليه وآله وسلّم: «مَا اسْتَفَادَ امْرُؤٌ مُسْلِمٌ فَائِدَةً بَعْدَ الإِسْلَامِ أَفْضَلَ مِنْ زَوْجَةٍ مُسْلِمَةٍ تَسُرُّهُ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا، وَتُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَهَا، وَتَحْفَظُهُ إِذَا غَابَ عَنْهَا فِي نَفْسِهَا وَمَالِهِ»، وكلنا نعرف أن امرأة أطاعت زوجها في عصر النبوة قال عنها الرسول ﷺ «إِنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لَهَا بِطَاعَةِ زَوْجِهَا، فَطُوبَى لَهَا ثُمَّ طُوبَى»، وهنيئا لها ولكل زوجة سارت على دربها... فحُسن تبعل المرأة لزوجها يعادل أجر الجهاد والجمعة والجماعة، وإنه لأجر لو تعلمون عظيم... هذه هي العلاقة بين الأزواج، وهذه هي الحياة الزوجية في الإسلام لا كما يصورها الغرب وكأنها ساحة حرب بها منصور ومغلوب، يبغون بذلك التفكك العائلي المنتشر عندهم.

وإن حصل ما يعكر صفو هذه العلاقة فعلى الأهل أن يأخذوا بيد الزوجين لحل المشاكل وتحقيق السعادة والهدوء في حياتهما... لا موقفا يزيد من الشقاق والبعد والهجران. فكثير من المشاكل بين الأزواج إن لم تعالج بحكمة وهدوء فستؤدي إلى هدم هذه الحياة الزوجية، لا لشيء وإنما بسبب البعد عن الأحكام الشرعية ووجود فكرة الأنا والعزة بالإثم التي تقف حائلا أمام محاولات الإصلاح. وقد حافظ الإسلام على التماسك الأسري رافضا تفكك الأسرة، وعالج الخلافات علاجا رفيع المستوى، معالجة ربانية لا معالجة رأسمالية فردية. وحافظت أحكامه الشرعية على العلاقة بين الرجل والمرأة، وكذلك على الأبوة والبنوة، وعمل على أن لا تضيع الأنساب أو تختلط، فكانت العقوبات على كل مخالف وخارج عن إطار العلاقة المشروعة...

لنسمع هذه الكلمات الثمينة التي توجهت بها أم لابنتها بحبّ ونصح كبيرين حتّى تحافظ على زواجها:

«... وإيّاكِ والتّرح إن كان فرحا والفرح إن كان تَرِحَا، فإنّ الأولى من التّقصير والثّانية من التّكدير، وكوني أشدّ ما تكونين له إعظاماً يَكُن أشدّ ما يكون لكِ إكراماً، وكوني أشدّ ما تكونين له موافقةً، يكن أطول ما يكون لكِ مرافقةً، واعلمي أنّه لن تصلي إلى ما تحبّين حتّى تؤثري رضاه على رضاك، وهواه على هواك فيما أحببت أو كرهت، والله يُخَيِّرُ لكِ». فعلى رضوان الله تقوم العلاقة بين الزّوج والزّوجة وهو الأساس المتين الذي تحصّن به الأسرة ويحافظ عليها فإن ابتغيا ذلك وفّق الله بينهما وجمع بينهما في الخير وجعل بينهما المودّة والرّحمة.

**أيتها الأخوات المؤمنات الفاضلات:**

لنصغ إلى هذه القصّة التي هي نموذج فريد في كيان المجتمع الإسلامي النظيف، قصّة شريح القاضي مع زوجته زينب المؤمنة الفاضلة العاقلة الرزينة ليلة زفافها، وكيف استمرّت السعادة بينهما عشرين عاماً، ترفل بالحب والوئام، وتنبض بالثقة والتفاهم والإيمان.

شريح القاضي لقيه صديقه الفضيل، فسأله عن حاله في بيته فقال: يا شريح كيف حالك في بيتك؟

قال شريح القاضي: (منذ عشرين عاماً لم أجد ما يعكر صفائي).

قال الفضيل: وكيف كان ذلك يا شريح؟

قال: (خطبت امرأة صالحة، فلمّا كان يوم الزفاف وجدت فيها صلاحاً وكمالاً، صلاحاً في دينها وكمالاً في خلقها، فشكرت الله وصلّيت ركعتين على نعمة الزوجة الصالحة، فلمّا فرغت من صلاتي وجدت زوجتي تصلّي بصلاتي وتسلّم بسلامي وتشكر بشكري، فلمّا فرغ البيت من الأهل والأحباب، دنوت منها فقالت: على رسلك يا أبا أميّة، ثمّ قامت وخطبت فقالت:

«أمّا بعد: يا أبا أميّة إني امرأة غريبة لا أعرف ماذا تحبّ وماذا تكره، فقل لي ماذا تحبّ حتّى آتيه وماذا تكره حتّى أتجنّبه... يا أبا أميّة: فقد كان من نساء قومك من هي كفءٌ لك، وكان من رجال قومي من هو كفءٌ لي ولكن كنت لك زوجة على كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ فاتّق الله فيّ وامتثل قوله تعالى: ﴿فإمساكٌ بمعروفٍ أو تسريحٌ بإحسان﴾ [البقرة: ٢٢٩]... ثمّ قعدت».

قال: (فألجأتني إلى أن أخطب، فوقفت وقلت: أمّا بعد، فقد قلت كلاماً فإن تصدقي فيه وتثبتي عليه يكن لك ذخراً وأجراً، وإن تدعيه يكن عليك حجة، أحبّ كذا وكذا، وأكره كذا وكذا ومتى وجدت من حسنة فانشريه، وما وجدت من سيئة فاستريه، والمرأة المؤمنة ستّيرة لا تفضح زوجها).

فقالت: كيف نزور أهلي وأهلك؟

قال: نزورهم غباً مع انقطاع بين الحين والحين حتّى لا يملّونا.

قالت: ومن من الجيران تحب أن أسمح له أن يدخل بيتك ومن منهم تكره؟

قال: بنو فلان صالحون... وبنو فلان غير ذلك.

ومضى عام، وفي يوم عدت فيه إلى البيت فإذا أمّ زوجتي عندنا، رحبت بها أيما ترحيب وكانت علمت من ابنتها أنها في أهنأ حال.

قالت: يا أبا أميّة كيف وجدت زوجتك؟

قلت: والله خير زوجة.

قالت: يا أبا أميّة... ما أوتي الرجال شرّ من المرأة المدللة فوق الحدود، أدّب ما شئت أن تؤدّب وهذّب ما شئت أن تهذّب، ثمّ التفتت إلى ابنتها تأمرها بحسن السمع والطاعة.

وهكذا مضى عليّ عشرون عاماً لم أجد ما يعكر صفائي إلا ليلة واحدة كنت فيها أنا الظالم).

أقول: إنّ هذه المساحة الواسعة من النساء الفاضلات المؤمنات اللواتي ذُكرن في تاريخنا الإسلامي المجيد العريق، تدلّ دلالة واضحة على دور المرأة المسلمة السّمي في المجتمع الإسلامي الرفيع.

فلنترسم خطاهن الصالحة بأخلاقهنّ وشجاعتهنّ وإيمانهنّ، فكوني يا أختاه منفتحة على الآفاق العلمية من حيث عمق التفكير وسعته، وفي الالتزام الداخلي والخارجي بالعقيدة والارتباط بالإيمان بالله تعالى وشرائعه، وفي خط العمل تتلمّسين مراقبة الله تعالى في دائرة التقوى الروحية والفكريّة في ذلك كلّه، حتّى تكوني قادرة على مواجهة التحدّيات في الصراع الفكري في ساحة الدعوة وفي مواجهة المشاكل، وفجري كل طاقاتك انطلاقاً من الحقوق الخيرة التي أقرّتها الشريعة الإسلامية للمرأة، بعيدة عن تسلّط الاستعمار الثقافي الغربي البغيض، تتمثلين قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٩٠]

**أخواتي الكريمات:**

هذه هي الحياة الزوجية في الإسلام أساسها متين مبني على رضا الله عز وجل، تتحقق بها السعادة للزوجين في الدنيا والآخرة، ويسودها الأمان والاستقرار والسكينة، فما أروعها من عيشة إن التزمنا بما طلبه منا إسلامنا الحنيف.

فيا أيتها الزوجات الفاضلات، اتقين الله في أزواجكن وأسركن وأولادكن بالتزامكن بشرع ربنا، ولنصفع الغرب صفعة لا ينساها وندوّي معا بأعلى أصواتنا: لا لحضارة غربية شوهت الحياة الزوجية في الإسلام، لا وألف لا لتعكير هذه الحياة بمفاهيم غربية واهية وتجارة لم تنفع أهلها فكيف نحن كمسلمات نأخذها!! ويا زوجات المسلمين ارفعن رؤوسكن فأنتن في عزة في الدنيا والآخرة... ففينا الزوجة الصالحة التي حققت في بيتها السعادة، وخرج من بيتها الأبطال والرجال سواء كانوا أزواجا أم أبناء يعملون لرفعة الإسلام والمسلمين.

ومن هنا ومن هذا المنبر الطيب فلنجدد العهد ونبشر رسولنا الكريم ﷺ أن فينا من تحسن التبعّل لزوجها، وفينا من تقول لزوجها هذه يدي بيدك لا أكتحل بغمض حتى ترضى، وأننا لن نرضى بحضارة غربية عفنة لم تنصف الحياة الزوجية ولا الأسرة... وأننا بالإسلام نحيا وبرسولنا نقتدي، وأننا حفيدات أمهات المؤمنين والصحابيات الجليلات اللواتي عرفن معنى الحياة الزوجية والأسرة المسلمة وطبقن أحكام الله فكنّ صانعات الرجال.

ونقول للغرب قاطبة: رغم كل محاولاتكم تشويه الحياة الزوجية في الإسلام فقد خاب فألكم وفشل مسعاكم، ورغم ما أنفقتم من أموال ونشرتم من أفكار فاسدة هادمة، فها هي الزوجة المسلمة تقف في وجهكم وتقول لكم لا وألف لا للنيل من هذه الحياة الزوجية والأسرة السعيدة.

أخواتي الكريمات: وخاتمة الختام أؤكد أننا بغير الإسلام منهاج حياة والذي ستطبقه الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، لن نستطيع العيش السعيد الرغيد لا أفرادا ولا أسرا ولا مجتمعات. فحيهلا للعمل بصفوف حزب التحرير لاستئناف حياة إسلامية، تكون فيها الأسرة المسلمة واقعا ملموسا ومثالا واضحا في رابعة النهار... ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾.

**رولا إبراهيم**

**عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير**

# الخلافة: حصن الأسرة

(مترجمة)

الكلمة العاشرة
المكتب الإعلامي المركزي
لحزب التحرير

**(١) مقدمة:**

• أيتها الأخوات والضيفات الكريمات، إنه لشرف لي ومن دواعي سروري أن أكون بينكن اليوم وأن أخاطب هذا الجمع الموقر. أخواتي العزيزات، ذكر أستاذ قانون الأسرة، السويسري غاستون جز، الذي زار الجمهورية التركية بعد هدم الخلافة العثمانية بأن الانسجام بين المعتقدات الدينية في هذه الأرض، آخر معاقل الدولة المجيدة التي تُحكم بنظام من عند الله سبحانه وتعالى، قد «أنجبت أقوى دفء أسري في العالم، وهذا الكيان أسس لحياة عامة لم يسبق لها مثيل في تاريخ أي دولة».

• عندما نسمع مثل هذه الكلمات من المديح فيما يتعلق بطبيعة الأسرة المسلمة التي كانت تتمتع هذه الأمة ذات يوم بالعيش في كنفها، والتي كانت محط إعجاب الدول الأخرى، ثم نظرنا إلى الحالة المحزنة لأسرنا اليوم، لتألم القلب حقاً، ولزاد الشوق إلى العودة إلى دولة تكون فيها قوة الأسرة المسلمة والوئام الذي يسودها من السمات المميزة لهذه الأمة الإسلامية.

• لكن تحقيق هذا الهدف العظيم لن يكون من خلال الإصلاح التدريجي لقوانين الزواج، أو إجراء بعض التغييرات في دساتيرنا، أو الدعوة لمشاريع قوانين جديدة لحماية المرأة، أو وضع سياسات حكومية بديلة لحماية الأسرة، أو من خلال تنظيم حملات توعوية أو ندوات أو مؤتمرات موضوعها إنقاذ الأسرة - لا!

• لن تساعد أي من هذه الإجراءات في إنشاء وحماية وحدات عائلية متناغمة قوية في كتلة الأمة الإسلامية. ألم نلحظ أن جميع هذه المبادرات والاستراتيجيات المطبقة في بلادنا قد فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق هذا الهدف؟ ذلك لأن كل هذه المقاربات تفشل في معالجة نقطة أساسية... وهذا يعني أن هناك انفصالاً كبيراً بين الأهداف الإسلامية النبيلة التي نريد تحقيقها من أجل بنية أسرنا كمسلمين، وبيئة القيم والقوانين غير الإسلامية التي تحيط بنا وبمجتمعاتنا في ظل الأنظمة التي نعيش فيها اليوم.

• هذا المزيج من الأضداد يدمر ولا يبني؛ إنه مزيج من الأفكار والأهداف المتناقضة التي لا يمكن أن تزدهر فيها وحدة الأسرة. ولا يمكن للأسرة أن تزدهر في ظل أنظمة وحكومات تعمل على تدمير الزواج بشكل منهجي، وتفكيك الأمومة، وتغذية انحلال الأسرة عبر قوانين وسياسات فاسدة، هذا عوضا عن أن تكون درعا لحماية الأسرة.

**(٢) الدولة القائمة على أساس الإسلام ضرورية لإقامة أسر قوية:**

• لذلك أيتها الأخوات، لإنقاذ الأسرة، نحتاج إلى أكثر بكثير من مجرد التخلص من أطراف المشكلة. فالأمر يتطلب تغييرا جذريا وفرعيا للبنية والأنظمة السياسية في بلادنا، وتحويلاً شاملاً للأسس والقيم والقوانين داخل مجتمعاتنا، من خلال إقامة دولة تقدر حقًا الأهمية الحيوية لحماية قدسية الزواج، والارتقاء بالأمومة وخلق وحماية الوحدات الأسرية السليمة. ويجب أن يكون هذا واضحًا في مبادئ هذه الدولة وقوانينها ونظمها التي ستحقق عمليا هذه الرؤية النبيلة على أرض الواقع عوضا عن مجرد التعبير عنها بخطاب مجرد من قبل السياسيين.

• أيتها الأخوات العزيزات، هذه الرؤية العظيمة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال دولة مبنية على العقيدة الإسلامية فقط، والتي تطبق بشكل شامل جميع أحكام الشريعة الإسلامية؛ لأن الله سبحانه وتعالى وحده، العليم الحكيم الذي يعرف الطريقة المثلى لتنظيم شؤون الرجال والنساء، وتنظيم حقوقهم وواجباتهم بطريقة تحقق السعادة والنجاح لوحدة الأسرة وجميع أفرادها. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١]

• أيتها الأخوات الكريمات، هذه الدولة القائمة على أساس الإسلام والتي ستطبق جميع معتقداتها وقيمها وقوانينها، هي دولة الخلافة على منهاج النبوة؛ حكم الله سبحانه وتعالى. هذه الدولة هي التي ستتفهم وستحتضن هذا الدور الذي تشكله العائلة كحصن في الأمة وستنتج زيجات ووحدات أسرية قوية ومتناغمة، لأن النبي ﷺ قال: «وَالإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

• إن هذه القيادة والدولة الإسلامية هي ما ستحول المبادئ والقواعد الاجتماعية والأسرية الإسلامية من مجموعة من الالتزامات والأحكام التي يتبعها عدد قليل من المسلمين المتدينين، إلى مجموعة من القيم والأنظمة التي أصبحت المبدأ في المجتمع بأسره الذي تبناه الناس، والقانون الذي يعيش به الأفراد حياتهم اليومية. ويتحقق ذلك من خلال مؤسساتها وأنظمتها التي تغذي وتنفذ وتروج وتطبق وتحمي قيم الأسرة الإسلامية وأنظمتها داخل المجتمع. هذا ما جعل الداعية البارز، الإمام الغزالي رحمه الله تعالى يقول «حقا، إن أسلوب الحياة الإسلامية الذي جاء به الإسلام لا يمكن أن يطبق بشكل صحيح إلا بسلطان مطاع (خليفة)».

• إذن كيف ستكون الخلافة حصن الأسرة؟ للإجابة على هذا السؤال، أود أن أتناول ثلاث نقاط مهمة في كلمتي:

**(٣) ستغذي الخلافة التقوى في المجتمع - العامل الأساسي لحماية الأسرة:**

• أولا أيتها الأخوات، وحدها الدولة المبنية على الإسلام، ما سيغذي التقوى - الخوف من الله - في المجتمع بأسره، خلافا لما تروج له الحريات الليبرالية وحركات المساواة بين الجنسين من السعي وراء نزوات ورغبات فردية مفسدة. إنها التقوى وكونك ستُسأل أمام الله وحده

عن كل عمل والحرص على جنته، خط الدفاع الأمامي وأهم عنصر حيوي لرعاية وحدات الأسرة القوية وحمايتها. هذا لأن التقوى هي القوة الدافعة القصوى للأعمال الصالحة، وتنفيذ أوامر الله سبحانه وتعالى وأداء فرائضه، والخضوع لحدوده وقوانينه. لهذا السبب، وصف الرسول ﷺ التقوى بأنها رأس كل أمر وجماعُ كلِّ خير.

• أيتها الأخوات الكريمات، إنها التقوى ما تدفع الفرد للتفاعل مع الجنس الآخر بحياء؛ وتجعل منه ملتزما بجميع الأحكام الاجتماعية عند اجتماعه به - سواء في الأماكن العامة أو الخاصة أو عبر الإنترنت؛ كما تجعله يطلب الزواج لتحصين نفسه؛ وتقوده إلى أن ينأى بنفسه عن أي عمل أو موقف يقربه من الحرام أو يثير الريبة في شخصيتهم كل ذلك من أجل حماية شرفهم. هذا هو الذي يقلل من العلاقات خارج نطاق الزواج داخل المجتمع. كما أن التقوى هي التي تقود الفرد إلى البحث عن الزوج القائم على الدين وحسن العمل لجعل الزواج علاقة رفقة وصحبة لا شراكة تجارية قائمة على مكاسب مادية ومالية. إنها التقوى اللاصق الذي يربط العائلة الناجحة معا، فهي ما يدفع كل عضو إلى القيام بواجباته وأداء حقوق الآخرين بصبر واجتهاد وتعاطف وتعاون على البر والتقوى، وتجنّب الأنانية والفردية والعمل، عوضا عن ذلك على ما هو أفضل للحياة الزوجية والأسرية، بما في ذلك القيام بكل ما هو ضروري لتحقيق الهدوء في إطار الزواج وتجنب الطلاق. لذلك، فهي ما يلهم الرجل معاملة زوجته بالمعروف، وأن يعمل بجد من أجل إعالة أسرته والقيام بدوره كراع يحمل الحب والرعاية والعطف والرحمة بدلاً من الخوف والعنف. إنها ما يلهم المرأة ويدعوها إلى طاعة زوجها، والوفاء بواجباتها المنزلية، وتقديم العناية والوقت والاهتمام وبذل هذا كله في تربية أولادها. كما أنها ما يلهم الشباب ويدعوهم إلى الاهتمام بوالديهم وكبار السن واحترامهم والامتثال لأوامرهم... لخلق حياة عائلية متناغمة جميلة.

• تقوم الخلافة بتغذية هذا المفهوم الحيوي للتقوى داخل المجتمع، من خلال تطبيقها الكامل للإسلام الذي سيزود رعاياها بالقيم الأخلاقية السامية للدين، بما في ذلك القيم المتعلقة بالحياة الأسرية، والتي ستذكّر الناس بطاعة الله سبحانه وتعالى في كل حين.

• وعلى سبيل المثال، فمع نظام التعليم في دولة الخلافة، تنص المادتان ١٧١ و١٧٢ من مشروع دستور حزب التحرير لدولة الخلافة على أن هدف السياسة التعليمية هو تكوين العقلية والنفسية الإسلامية وتزويد الناس بالعلوم والمعارف الإسلامية المتعلقة بشؤون الحياة. ولذلك، فإن النظام التعليمي للدولة سيغرس الأخلاق والأفهام الصحيحة للقواعد والأحكام الاجتماعية الإسلامية في نفوس رعاياها، بما في ذلك أمور الزواج والحياة الأسرية بحيث يلتزم المجتمع ككل بالشريعة الإسلامية بطواعية ومحبة لهذه القوانين ورفض للفجور والسلوك الفاسد بجميع أشكاله، في حين إن تطبيق الأحكام الإسلامية من خلال الأنظمة السياسية والقضائية في دولة الخلافة سيوقع العقوبات على أولئك الذين يتجاوزون حدود الإسلام. علاوة على ذلك، فإن سياسة الإعلام في دولة الخلافة، كما هو مفصل في مسودة دستورنا للدولة، تقوم على دعم مصالح الإسلام، بما في ذلك العمل على بناء مجتمع إسلامي قوي ومتماسك، يتصدى لأية أفكار فاسدة مع تأكيد ونشر كل ما هو خير. وسيعمل الإعلام على توظيف الصحف والمجلات والتلفزيون والراديو ووسائل الإعلام عبر الإنترنت والمؤتمرات وغيرها من الوسائل لتحقيق هذا الهدف. كل هذا سيعزز التقوى والقيم الاجتماعية الإسلامية النبيلة داخل الدولة التي ستكون بمثابة الضمانة الرئيسية للأسرة.

**(٤) ستعمل الخلافة على تنظيم المجتمع بناءً على النظرة الصحيحة للعلاقة بين الرجل والمرأة التي تحقق التعاون بين الجنسين والوحدة الأسرية:**

• ثانيا أيتها الأخوات، ستكون الخلافة بمثابة حصن للأسرة وذلك من خلال تنظيم المجتمع على أساس النظرة الصحيحة للعلاقة بين الرجل والمرأة التي تحقق التعاون بين الجنسين مع حماية وحدة الأسرة. أيتها الأخوات الكريمات، يخلق النظام الإسلامي مجتمعًا مدفوعًا برضا الله سبحانه وتعالى ويحمي شرف الرجل والمرأة باعتباره أمرا مقدسا ويضمن حرمة الزواج كأمر غير قابل للتفاوض.

• ومن خلال نظامها التعليمي ووسائل الإعلام والتطبيق الشامل للقيم والأحكام الاجتماعية للنظام الإسلامي وإنفاذها، ستوجه الخلافة وجهة نظر المجتمع تجاه العلاقة بين الرجل والمرأة بعيداً عن الهوس الجنسي والمتعة إلى ما يتماشى مع الغرض الحقيقي من الفطرة الجنسية ونفع المجتمع؛ الزواج والإنجاب. هذا بالإضافة إلى تعزيز النظر إلى المرأة كعرض مع التركيز على أهمية الحياء والعفة. ولذلك كله، فإن الإسلام يحرم النظرة الجنسية للمرأة أو المجتمع أو الترويج لأية علاقة غير أخلاقية سواء في الإعلانات أو وسائل الإعلام أو الأدب أو عبر الإنترنت. إلى جانب ذلك، ستقوم الخلافة بتبني الخمار والجلباب لباسا للمرأة في الحياة العامة؛ سواء أكانت مسلمة أم غير مسلمة، كما ستمنع الدولة كشف النساء لعوراتهن أو إبداء زينتهن في الحياة العامة؛ ما يساعد في الحفاظ على علاقة نقية بين الرجال والنساء، وحماية لعفتهن وإعادة فرض النظرة للمرأة كعرض يجب أن يصان.

• ستضع الدولة أيضاً نهاية للاختلاط بغير ضوابط والخلوة بين الرجال والنساء، وهو ما نشهده حالياً في المدارس والكليات والجامعات والحانات والنوادي وغيرها من الأماكن وكذلك المنازل والتي غالباً ما تؤدي إلى العلاقات خارج نطاق الزواج، وستطبق بدلا من ذلك فصل الرجال عن النساء قدر الإمكان في الحياة العامة - سواء في مؤسساتها التعليمية، ووسائل النقل، وأماكن العمل والمستشفيات وغيرها من الأماكن. هذا الفصل بين الرجال والنساء سيؤثر حتى على بنية المنازل، ما سيمكّن النساء من الاستمتاع بحياتهن المنزلية في بيوتهن بعيداً عن أنظار الرجال غير المحارم. هذا ما رأيناه مع الحريم في ظل الخلافة العثمانية التي بنيت كمنطقة معيشة منفصلة لنساء الأسرة بعيداً عن الرجال غير المحارم. على سبيل المثال، كتبت الكاتبة التركية أسلي سانكار في كتابها «المرأة العثمانية» كيف وصفت الكاتبات الأوروبيات في ذلك الوقت التقوى والاحترام الشديدين ومدى النقاء في العلاقة بين الرجل والمرأة في الأسرة العثمانية المسلمة، وكيف التزم الرجال بصرامة بالقواعد التي تتعلق بالأماكن الخاصة بالحريم إلى الحد الذي لا يفكر فيه زوج المرأة المسلمة، حتى لو كان الخليفة، في الدخول إلى حريم منزله إذا ما رأى الأحذية النسائية على باب الحريم، التي كانت تشير إلى وجود ضيوف من الإناث.

• إلى جانب كل ذلك، ستشجع الخلافة الزواج وتدعمه إلى حد كبير، بما في ذلك توفير المساعدة المالية عند الحاجة. وقد رأينا على سبيل

المثال كيف أمر الخليفة في القرن الثامن، عمر بن عبد العزيز بتمويل من يحتاج للزواج من أموال الدولة. وعلاوة على ذلك، فقد فرض الإسلام عقوبات صارمة على الزنا والفاحشة التي غالباً ما يعترض عليها العلمانيون. ومع ذلك، فإن شدة العقوبات تعكس الجدية التي ينظر بها الإسلام إلى حماية الزواج ووحدة الأسرة، لأنها بمثابة رادع قوي وآخر خط حماية للأسرة. قال عثمان بن عفان رضي الله عنه، صاحب النبي ﷺ: «إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن».

• كل هذا أيتها الأخوات، يخلق عفة ومجتمعا نقيا قائما على مفهوم الحياء، فيه يتفاعل الجنسان بطريقة مفيدة للمجتمع، حيث يمكن للمرأة أن تنعم بحياة عامة نشطة يسودها التعزيز والاحترام، دون عنف منزلي وحيث يتم الحد من العلاقات خارج نطاق الزوجية، ما سيرفع الثقة بين الزوجين ويقلص الشكوك بينهما - كل ذلك سيقوي الروابط الزوجية ويحافظ على وحدة الأسرة.

**(٥) ستدعم أنظمة الخلافة أداء الأدوار والحقوق والواجبات الإسلامية في الحياة الأسرية من أجل تحقيق الهدوء في الزواج والانسجام في هيكل الأسرة:**

• ثالثا أيتها الأخوات، فإن الخلافة هي حصن الأسرة فأنظمتها تدعم تحقيق الأدوار والواجبات والحقوق الزوجية والأسرية للرجال والنساء لتحقيق الهدوء في الزواج والوئام في الحياة الأسرية.

• على سبيل المثال، ستسخِّر الخلافة نظام التعليم والإعلام الخاص بها لبناء فهم واضح عند شبابها ورعاياها ووعي على أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمسؤوليات الواضحة بين الجنسين في الحياة الأسرية. وكمثال على ذلك، في دروس الفقه الإسلامي التي ستوضع لتُدَرَّس في مناهج التعليم، ستقوم الدولة بتغذية النظرة الصحيحة لواجبات وخصائص الرجل كقوّام على الأسرة والتي من لوازمها الرحمة والعطف وتقديمه الرعاية لزوجته وأولاده. كما ستعمل هذه الدروس على إظهار أهمية المرأة ومسؤولياتها في دورها الأساسي كأم وزوجة وكمساهِمة حيوية في تقدم ورفاهية جماعتها ومجتمعها. بالإضافة إلى ذلك، في مرحلة التعليم الثانوي، وإلى جانب دراسة موضوعات عامة كالثقافة الإسلامية والرياضيات والعلوم، فإن الطالبات سيحظين بخيار دراسة تخصصات منزلية تمكّنهن من التخصص في المجالات المرتبطة بالطفل ورعاية وإدارة الحياة المنزلية. ففي ظل الخلافة العثمانية على سبيل المثال، دُرّست الدورات التدريبية المتعلقة بإدارة شؤون الأسرة في المدارس الثانوية للإناث، كما هو موضح في كتاب آسلي سانكار «المرأة العثمانية»، وقد ذكرت كيف كانت هذه الدورات تقدم معلومات مفصلة عن موضوعات متنوعة تتراوح بين الحديث عن مميزات المنزل الجيد، والكيفية التي يُحمى بها البيت، ويُحافظ عليه دافئا، ومُضاءً؛ وكذلك يُتطرق فيها إلى الأدوية المنزلية والأمور الصيدلانية المتعلقة بعلاج الأمراض التي تصيب الأسرة؛ وكذلك عن إعداد طعام جيد النوعية؛ وتوفير التغذية الصحيحة للأطفال والمسنين؛ وآداب استضافة الضيوف؛ والميزانية المنزلية والحسابات. كل هذا كان لإعداد الطالبات على نحو يكُنّ فيه فاعلات قادرات على تحمل مسؤولياتهن عندما يتزوجن.

• ومع ذلك، فإن الخلافة لن تقوم بتوعية رعاياها على الأحكام المتعلقة بالحياة الأسرية فحسب، بل ستساعدهم عمليًا في أداء أدوارهم وواجباتهم. على سبيل المثال، تنص المادة ١٥٣ من مسودة دستور حزب التحرير لدولة الخلافة «تضمن الدولة إيجاد الأعمال لكل من يحمل التابعية». هذا الواجب الذي تتبناه الخلافة يقوم على حديث النبي ﷺ «وَالإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» ولذلك فإن الخلافة ستدعم كل شخص في سعيه للوفاء بالتزامه تجاه أسرته، بما في ذلك دعمه بالأموال من خزينتها، ومنحه أرضاً زراعية، وتدريب أولئك الذين يحتاجون إلى تأهيل للعمل، وتمكينهم من كسب لقمة العيش. كل هذا قابل للتحقيق بسبب الطبيعة السليمة للنظام الاقتصادي الإسلامي الذي يولد اقتصادًا مزدهرًا.

• وبالمثل، ستعمل الخلافة على تمكين النساء من القيام بدورهن الأساسي كأمهات من خلال ضمان استقرارهن المادي على الدوام وعدم إجبارهن على التنازل عن واجباتهن الحيوية تجاه أطفالهن بسبب الضغوط الاقتصادية في سبيل الحصول على عمل. ولذلك، فإن المحاكم في دولة الخلافة ستدعم أي امرأة يقصر زوجها في إعالتها وأطفالها، وستجبره على الوفاء بما عليه وفقاً لقدرته أو سيتعرض للعقوبة إذا ما رفض. وتصف النصوص الواردة في كتب القانون المتعلقة بالعلماء المسلمين فترة الخلافة العباسية على سبيل المثال، كيف كانت النساء تتقدم بشكاوى إلى القضاة ضد أزواجهن الذين كانوا يقصرون في النفقة وكيف كان القاضي يجبرهم على الدفع. وفي حالة كان زوج المرأة فقيرًا أو ليس لديها أقارب ذكور ينفقون عليها، فإن من واجب الخلافة أن توفر لها النفقة، فقد قال النبي ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلأَهْلِهِ وَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضَيَاعًا فَإِلَيَّ وَعَلَيَّ» (رواه مسلم) كل هذا سيضمن أيضاً عدم تعرض الأفراد لضغوط لتقليص حجم أسرهم خوفاً من الفقر. وبدلاً من ذلك، فإن الخلافة ستشجع الأسر على إنجاب العديد من الأطفال مع معرفة أنهم سيكونون أيضا ضمن رعاية الدولة.

• أيتها الأخوات الكريمات، إن الخلافة هي النظام الوحيد الذي سيعيد وضع الأمومة في المكانة المرموقة التي تستحقها في المجتمع. وكمثال على ذلك، كتبت جولي باردو، وهي مؤرخة ورحالة بريطانية من القرن التاسع عشر، عن وضع الأم في ظل النظام الإسلامي فترة الخلافة العثمانية في كتابها «مدينة السلطان والعادات الوطنية للأتراك في عام ١٨٣٦»، «سمة جميلة في طابع الأتراك يتشاركون فيها هي احترامهم وتقديرهم لكاتبة قصة وجودهم... الأم وحي؛ فهي تستشار، وتؤتمن على الأسرار، ويستمع إليها باحترام ومراعاة، وتكرم لآخر ساعة من عمرها وتُتذكر بكل حنين وأسف إذا ما ووريت في القبر».

• إلى جانب كل ذلك أيتها الأخوات، سيضطلع النظام القضائي في ظل الخلافة بدور مهم فيما يتعلق بالحفاظ على الوحدة والتناغم في الحياة الزوجية والأسرية. وسيكون لها نهج من عدم التسامح مطلقا تجاه العنف المنزلي، وسيعاقب الجناة بشدة. وستكون بمثابة حارس يمنع الزواج القسري ويتعامل بحزم مع أية ممارسات وآراء تقليدية غير إسلامية تضر بوحدة الأسرة. وستكون بمثابة وسيط مهم لحل النزاعات الزوجية والأسرية بشكل فعال وسريع لمنع تفاقم المشكلات - من خلال ضمان الوصول إلى الإنصاف على نحو سريع وعادل ودون مقابل. وبالفعل، فقد كان مستوى العدالة وحماية الحقوق والواجبات الزوجية في ظل النظام القضائي أيام الخلافة منصفا عظيما إلى حد

جعل حتى النساء غير المسلمات في ظل الخلافة العثمانية، كما هو واضح من السجلات القضائية في ذلك الوقت، يفضلن إبرام عقود الزواج وفق أحكام الإسلام والرجوع إلى محاكم القضاة للاستعانة بهم لرد مظالمهن بدلاً من الرجوع إلى إجراءات أديانهن.

**(٦) الخلاصة:**

• أيتها الأخوات العزيزات، من كل هذا الذي ذكر، فإنه واضح بالتأكيد بأن دولة الخلافة هي وحدها القلعة الحقيقية للأسرة، وما يعمل على إسنادها وحمايتها من كل باب. ولهذا السبب قال العالم البارز الإمام الغزالي: «فالدين أصل والسلطان حارس وما لا أصل له فمهدوم وما لا حارس له فضائع».

• إذاً أيتها الأخوات، إذا ما كنتن تردن حقاً إنقاذ الأسرة من الخراب، فمن الضروري أن تضعن تركيزكن ووقتكن وجهدكن في العمل على إقامة هذه الدولة العظيمة وبإلحاح! وإذا ما كنتن ترغبن في إنقاذ أخلاق وعفة أطفالنا، فمن الضروري أن تعملن من أجل استئناف حكم الله سبحانه وتعالى في الأرض. وإذا ما كنتن تردن بناء جيل مستقبلي، ووحدات عائلية، ومجتمع غني بالقيم الصالحة والنبيلة للإسلام، فعندئذ من الضروري أن تبذلن جهودكن الكاملة من أجل إعادة قلعة هذا الدين دون تأخير! لذا، فإننا في حزب التحرير، ندعوكن للانضمام إلى هذه الدعوة النبيلة لإقامة دولة الخلافة الراشدة التي ستجعل من عائلاتنا من جديد مصدر فخر لهذه الأمة، لا مصدر ألم وكسر للقلوب. يقول الله سبحانه وتعالى، ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨]

**د. نسرين نواز**

**مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير**

# الكلمة الختامية

الكلمة الختامية

(مترجمة)

أخواتي العزيزات الكريمات، أود أن أنهي هذا المؤتمر أولا بحمد الله سبحانه وتعالى والثناء عليه لعونه سبحانه في إنجاح هذه الحملة والمؤتمر «الأسرة: التحديات والمعالجات الإسلامية» نجاحا كبيرا فلله الحمد والمنة. كما أود أن أشكركن جميعا على حضوركن اليوم، وجميع الإخوة والأخوات الذين عملوا بلا كلل لجعل هذا الحدث ذا أهمية بالغة، بما في ذلك العاملين في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير، وحزب التحرير / ولاية تونس، وفي المقدمة أمير حزب التحرير، العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة. أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينزل عليكم رحماته وأن يجزيكم جميعاً خير الجزاء. آمين اللهم آمين.

أخواتي العزيزات، إن وحدة الأسرة وتناغمها تتفكك أمام أعيننا. لقد تمزقت عائلاتنا وأصيبت بالاضطرابات والارتباك والحسرة؛ بسبب القيم والقوانين والنظم الليبرالية والمادية والنسوية بالإضافة إلى المعتقدات والتقاليد غير الإسلامية الأخرى التي انتشرت في مجتمعاتنا وفُرضت على بلادنا الإسلامية من الأنظمة التي تحكمنا. لقد أدى كل هذا إلى نثر البؤس بين الرجال والنساء والأطفال على حد سواء، وولّد سلسلة من المشاكل لمجتمعاتنا. وعلى الرغم من هذا كله، يبدو أن هذه الأنظمة مُصرّة على دفع عائلاتنا إلى المزيد من الدمار من خلال تبني هذه المعتقدات الكارثية وتعزيزها وفرضها بحماس أكبر من خلال أنظمة التعليم والإعلام والمنظمات النسائية وسياسات الدول في بلادنا.

أخواتي العزيزات، لا يمكننا ببساطة أن نقف مكتوفي الأيدي ونسمح لهذه التجربة في الهندسة الاجتماعية، أن تستمر وتزداد سوءا داخل مجتمعاتنا، المستوحاة من الليبراليين الغربيين المستهترين، والتي دمرت نسيج حياتنا الأسرية. كتب (جويل كوتكين)، وهو زميل في الدراسات الحضرية بجامعة تشابمان بكاليفورنيا «في العقود القادمة، سيتحقق النجاح لتلك الثقافات التي تحافظ على مكانة العائلة». فمن الواضح أيتها الأخوات، أنه إذا لم نقم بمعالجة هذه الأزمة بفعالية، عندها سوف يكون الفشل حليف أجيالنا ومجتمعاتنا القادمة. وهذا يعني أننا لا نستطيع الحوم حول هذه المشكلة التي تزداد يومًا بعد يوم، أو نضع آمالنا في الاستراتيجيات والسياسات المعاد تدويرها، والتي فشلت فشلاً ذريعاً في معالجة هذه القضية في دول عبر العالم. لا! نحن بحاجة إلى العمل بشكل عاجل، وبحاجة إلى العمل من أجل التوصل إلى حل سليم وشامل لهذه الأزمة في وحدة الأسرة.

هذا يتطلب منا كمسلمين أن نعترف ونؤمن إيماناً كاملاً أولاً أن دين الإسلام فقط بقيمه وأحكامه ونظامه الاجتماعي هو الذي يحل أزمة «الأسرة» هذه، لأنه وحده يجسد تلك المفاهيم السامية التي تنظم بفعالية العلاقة بين الرجل والمرأة وتنظم الواجبات والحقوق الزوجية بطريقة تنتج وتحمي تناغم وقوة وحدة الأسرة. إن تبني أي طريقة أخرى للحياة في هيكل أسرنا ومجتمعاتنا لن ينتهي إلا بالفشل! لذا نحتاج إلى رفض أي معتقدات أو تقاليد أو أنماط غير إسلامية، ونثقف أنفسنا وعائلاتنا وشبابنا ومجتمعاتنا على نحو مكثف وشامل بالمبادئ الإسلامية والنظام الاجتماعي المتعلق بالزواج والحياة الأسرية. هذا إلى جانب السعي لإيجاد بيئة في بيوتنا ومدارسنا ومجتمعاتنا بأفضل ما يمكن في زرع مفهوم التقوى وحب وطاعة أوامر الله سبحانه والوقوف عند حدوده ونيل رضوانه قبل كل شيء، مما يدفع المؤمن إلى أن يصبح أفضل زوج، وزوجة، ووالد، وابن وابنة ومسلم إن شاء الله.

ثانيا، أخواتي، يجب علينا أن نقف ونعارض بقوة أية محاولات تقوم بها منظمات دولية أو مجموعات نسوية أو حكومات لعلمنة وتحرر قوانين الزواج والأسرة في بلادنا الإسلامية، أو للترويج لمُثلِها الغربية الخاطئة داخل مجتمعاتنا بعمق أكبر، والتي تعهد بالمزيد من التفكك في هيكل الأسرة. كما يجب علينا رفض الأكاذيب والتشويه وشيطنة الأحكام الاجتماعية والأسرية الإسلامية من قبل العلمانيين والنسويين الذين يدّعون بمكر أن هذه الأحكام الإسلامية تضر بالمرأة والأسرة والمجتمع، بينما تتجاهل الفوضى الأخلاقية والاجتماعية، بما في ذلك وباء الانهيار الأسري، والعنف المنزلي وإهمال حقوق الأطفال، المتعمقة بأفكارهم العلمانية والليبرالية والنسوية داخل الدول.

وأخيرا أخواتي، علينا الاعتراف بأنه يمكننا الحفاظ على الأسرة من الانهيار فقط بإقامة نظام يقدر حقا قدسية الزواج والحياة الأسرية. ولا يوجد أي دولة أو قيادة أو نظام معتقداته وقيمه وقوانينه تجسد وجهة النظر هذه، أو لديه رؤية وخطة شاملة لكيفية رعاية وحماية الزواج السعيد والوحدة الأسرية المنسجمة والقوية غير دولة الخلافة على منهاج النبوة. فيا أخواتي العزيزات، نحن أخواتكن في حزب التحرير، ندعوكن للانضمام إلينا في هذه الدعوة السامية، وأن تبذلن كل ما أوتيتُنّ من قوة، وتحملن هذه الرسالة إلى كل من تعرفن، وتستخدمن كل التأثير الذي أنعم الله سبحانه وتعالى به عليكن، لإقامة هذه الدولة العظيمة، هذا الوصي والحصن المتين للأسرة، والتي سوف تستخدم كل أدواتها لمعالجة تفكك وحدة الأسرة، وحمايتها من جميع الجوانب، وتعيد مرة أخرى القوة والوئام لعائلاتنا فتصبح مصدرا لسعادتنا وصفة مميزة لهذه الأمة الإسلامية. والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾.

**د. نسرين نواز**

**مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير**

# مؤتمر نسائيّ عالميّ

http://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/

WomenandShariaAR

Women_Sharia

@Wom_Sharia

#أنقذوا_الأسرة